النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 15 ربيع اول 1431هـ الموافق 1 مارس 2010 العدد (226) Mon. 15/3/1431 - 1 March 2010 70 ريالاً 16 صفحة

إحراق صور الرئيس والفضلي يتوعد بقطع ألسنة من يسيئون للبيض

تظاهرات في لحج وحضرموت وإضراب يصيب أبين بالشلل التام وسقوط 3 جرحى في صدامات مع الأمن

■ "النداء" - خاص:

شل إضراب عام نفذته قوى الحراك الجنوبي الحياة في عواصم مديريات محافظة أبين السبت، واصيب 3 اشخاص برصاص الشرطة عندما حاول محتجون قطع الطريق الواصل بين ابين وعدن.

وتمكنت قوى الحراك الجنوبي من تنفيذ إضراب شمل جميع المرافق الحكومية والمدارس والمحال التجارية بمدينة زنجبار ومديريات أبين الأخرى، أصاب الحياة بالشلل التام ابتداء من السادسة صباحاً وحتى الـ12 ظهراً، وتعتزم مواصلته على مدى أيام الأسبوع.

واصيب 3 اشخاص بجروح عندما اطلقت الشرطة الرصاص الحي على متظاهرين لتفريقهم في منطقة الكود حاولوا قطع خط عدن -زنجبار في الساعات الأولى من الصباح.

وأفاد "النداء" مصدر محلي بأن الإضراب في زنجبار انتهى دون تسجيل اي صدامات او اعمال شغب، وخلت المدينة من اي وجود امني حتى على مداخلها.

وجاء الإضراب استجابة لدعوة وجهها نائب الرئيس السابق علي سالم البيض لقوى الحراك بتصعيد الاحتجاجات في الجنوب

التتمة في الصفحة 4

الحوثيون يسلمون جثث 3 جنود سعوديين ويخلون مواقع داخل صعدة

عضو في لجنة الإشراف في الملاحيظ: استكملنا تنفيذ البند الأول وننتظر منذ يومين وصول السلطة المحلية

تزامنا مع عقد مؤتمر الرياض الذي انتهى امس الأحد ونالت قضية حرب صعدة وإعادة إعمار ما دمرته المواجهات اهتماما كبيرا، أنهت معظم اللجان الإشرافية على تنفيذ اتفاق إيقاف الحرب بين القوات الحكومية والحوثيين في صعدة وحرف سفيان، مهامها في استكمال البند الأول من البنود الستة، المتمثل في نزع الألغام والمتفجرات وإنهاء التمترس.

وقال عضو في اللجنة المشرفة على تنفيذ النقاط الست في محور الملاحيظ إن طرفي الحرب نفذا البند الأول، ولم يتبق سوى وصول السلطة المحلية إلى المنطقة لممارسة عملها.

وحسب المصدر فإن اللجنة تنتظر منذ الجمعة الفائتة وصول رئيس واعضاء السلطة المحلية بالمديرية، لكنهم لم يصلوا بعد رغم الوعود الرسمية.

التتمة في الصفحة 4

العدل تتحجج بـ"المنتدى القضائي" ومعارضوه يقولون إنه انتهى

مواجهة جديدة بين "السلطات" و"القضاة"

برزت الأسبوع الفائت مواجهة جديدة تضاف إلى مواجهات السلطات مع الكيانات النقابية، كان جديدها هذه المرة هم القضاة.

ورفضت السلطات، الخميس الفائت، السماح لما يقارب 150 قاضياً بعقد مؤتمر انتخابي لاختيار هيئة إدارية لكيان جديد يسمى "نادي القضاة"، بحجة وجود كيان يمثل السلطة القضائية يسمى "المنتدى القضائي".

وقبيل ذهاب القضاة بعد ظهر الخميس إلى صالة "كيالي" بأمانة العاصمة، لانتخاب هيئة إدارية

التتمة في الصفحة 4

فوز ماليزيا بهدف نظيف

مباراة ودية للمنتخب الوطني مع نظيره الماليزي تنتهي بالعنف والاعتداء على المشجعين اليمنيين

■ خاص - كوالالمبور - فاروق ثابت:

أسفرت النتيجة النهائية للمباراة الودية بين منتخبنا الوطني والمنتخب الماليزي باستاد كوالالمبور، عن فوز المنتخب الماليزي بهدف نظيف أحرزه أحد مهاجميه في الدقائق الأولى لبداية الشوط الثاني.

المباراة كانت بدأت بلعب يعني متميز مع الهدوء التام والسيطرة على الأعصاب من قبل الجانب

التتمة في الصفحة 4

الأرحبي ينتقد الربط بين بطء تخصيص الأموال وطريقة إدارتها من حكومة الرئيس صالح

مؤتمر الرياض يخذل تطلعات صنعاء للمال وفريق عمل مشترك لتحديد دقيق لاحتياجات اليمن من المشاريع والإشراف على تنفيذها

انتهى المؤتمر الدولي للمانحين بالرياض دون الإعلان عن تقديم دعم مالي إضافي لليمن على ما كانت تأمل حكومة الرئيس علي عبدالله صالح.

وعقد المؤتمر الدولي بالعاصمة السعودية يومي السبت والأحد، بمشاركة أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ومؤسسات مالية دولية، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كرس لتقييم أداء الحكومة اليمنية في استيعاب تعهدات مؤتمر المانحين بلندن عام 2006.

وانتقد نائب رئيس الوزراء عبدالكريم الأرحبي الذي ترأس

التتمة في الصفحة 4

السعودية تعلن أنها استكملت تسليم اليمن مبلغ مليار دولار تعهدت بدفعه في مؤتمر لندن

■ صنعاء - "نيوزيمن":

اعلنت السعودية استكمال تخصيص مبلغ التعهد المقدم لصنعاء في مؤتمر لندن للمانحين المنعقد في العام 2006 والبالغ مليار دولار.

وقال نائب الرئيس العضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية يوسف بن إبراهيم البسام خلال جلسة العمل الأولى لفريق العمل المشترك بين الحكومة اليمنية والمانحين التي انعقدت بالرياض "إن

التتمة في الصفحة 4

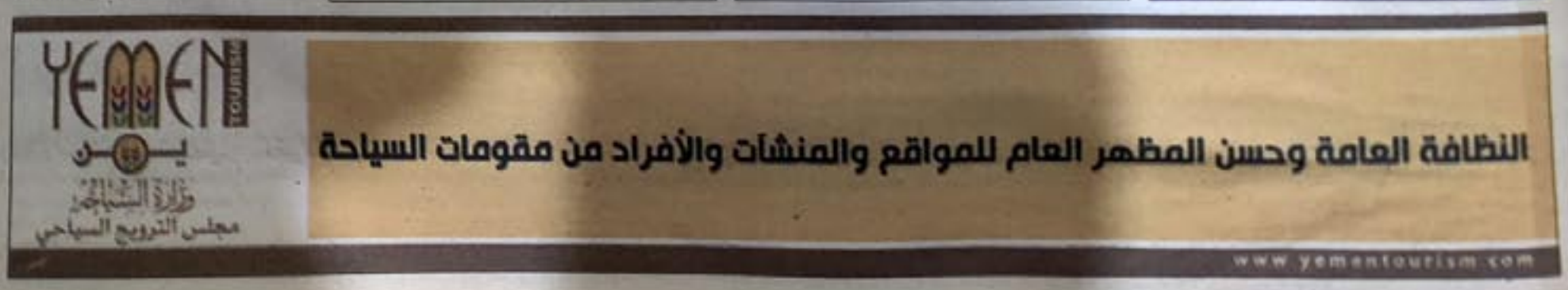

تزايد الهجمات ضد عناصر الأمن في الجنوب والحراك ينفي صلته بها

توفي مسؤول محلي بمحافظة الضالع متأثراً بإصابته في كمين مسلح قبل نحو أسبوعين، وأدى إلى مقتل شخصين أحدهما مسؤول أمني في إحدى مديريات المحافظة.

وتشهد عدد من المحافظات الجنوبية، خصوصاً الضالع وأبين ولحج، اضطرابات تفاقمت في الأسابيع الأخيرة، مع تصاعد احتجاجات قوى الحراك الجنوبي المطالبة بـ"فك الارتباط واستعادة دولة الجنوب".

وارتفع عدد الهجمات التي يشنها مسلحون مجهولون ضد عناصر الشرطة وأجهزة الأمن في الآونة الأخيرة، حيث لقي ما لا يقل عن 4 من عناصر الشرطة مصارعهم في هجمات متفرقة خلال الأيام الأخيرة، وتتهم السلطات الأمنية الحراك الجنوبي بالوقوف وراءها.

وقالت وزارة الدفاع الجمعة إن عناصر "انفصالية" تخريبية اغتالت في وقت متأخر من مساء الخميس أحد عناصر جهاز الأمن السياسي بزنجبار بأبين، في كمين مسلح أثناء عودته إلى منزله في ضواحي المدينة.

واتهم موقع وزارة الدفاع مجموعة مسلحة تتبع "ميلشيا المدعو طارق الفضلي"، بالوقوف وراء اغتيال باصليب الذي وصفه "بانشط عناصر الشرطة". وقال إن عناصر الفضلي كانوا هددوا من قبل باصليب بالتصفية.

وجاءت الواقعة بعد يومين من اغتيال حارس محكمة المفلحي بمحافظة لحج.

وكان مدير البحث الجنائي علي أحمد الحالمي قتل الجمعة قبل الماضية، في كمين مسلح نصبه له مجهولون، بالإضافة إلى شخص بجواره، وأصيب 3 آخرون بجروح، بينهم مدير مكتب الزراعة في مديرية الأزارق بالضالع.

وطبق موقع "نيوزيمن"، فإن مدير مكتب الزراعة أحمد حسن ناشر فارق الحياة السبت متأثراً بجروحه في مستشفى الوالي بمحافظة عدن.

ونشرت وزارة الداخلية قائمة بـ7 متهمين قالت إنهم من عناصر الحراك، متورطون بتدبير الهجوم.

لكن مصادر مقربة من الحراك قالت لـ"النداء" إن المتهمين الـ7 لا علاقة لهم بالحراك، مؤكدة أن قوى الحراك الجنوبي ترفض كل أعمال العنف المسلح.

وأضافت: الساحة في الجنوب مفتوحة، وهناك أطراف كثيرة تريد تشويه صورة الحراك، بما فيها السلطة التي تدعم لجان ما يسمى بالدفاع عن الوحدة بالسلاح.

جباري: يفترض أن يعقب اعتراف الراعي بحدوث جريمة تزوير في نتائج الانتخابات تشكيل لجنة لإجراء التحقيق في الحادثة

يطالب النائب المؤتمري عبدالعزيز جباري مجلس النواب بتشكيل لجنة للتحقيق في جريمة التزوير التي تمت في نتائج الاقتراع الأسبوع الفائت، ولصالح من وكيف جرت؟ واعتبر اعترافات رئيس المجلس بهذا التزوير موجباً لإجراء تحقيق لإعادة الاعتبار إلى المجلس الذي أسيء له.

وقال جباري لـ"النداء" إن الغرض من نشر الخبر الإعلامي بأنه حصل على 8 أصوات في انتخاب هيئة رئاسة المجلس، هو الإساءة لشخصه، وإيهام المتلقي بأنه لم ينسحب.

ولفت إلى أنه أبلغ رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني بأنه سمع أخبار الرابعة عصراً ينقلون الخبر بأنه حصل على 8 أصوات، وطلب منه ومن مدير الإعلام في المجلس التوضيح، فأكدا له أن "يحيى الراعي هو من طلب ذلك، ومصر على أن ينشر بهذه الصورة". وأضاف: "أعتقد أن الانتخابات ليست عيباً، وليس عيباً أن يقولوا للناس بأن جباري انسحب. العيب هو تزوير النتيجة وتشويهها بغرض الإساءة إلى شخصي".

● جباري

وأشار جباري إلى أن ما دفعه إلى ترشيح نفسه لموقع رئيس مجلس النواب هو إصرار قيادات كتلة المؤتمر على تزكية الراعي لأن يكون مرشحها لرئاسة مجلس النواب. مردفاً: طالبت في اجتماع الكتلة بإجراء انتخاب لمرشح المؤتمر، إلا أن القيادات أصرّت على التزكية، ولو انتخبوا مرشحاً للكتلة لما قدمت نفسي للترشح.

وعلاوة على عدم التزام كتلته بمبدأ الديمقراطية، فقد دفع به عدد من أعضاء المجلس، وهم أيضاً من أقنعوه بالانسحاب.

وبشأن اعتراف الراعي بحدوث تزوير قال: رئيس مجلس النواب ورئيس كتلة المؤتمر هما اللذان قاما بتعيين لجان الفرز، وهما اللذان طبعا البطائق وأشرفا على عملية الانتخابات. وكان رئيس الجلسة الوالد عبدالملك الوزير ينفذ ما يطلبونه منه فقط، مؤكداً أنهم هم الذين يتحملون المسؤولية.

وشدّد على ضرورة تشكيل لجنة من المجلس للتحقيق في جريمة التزوير التي تمت ولصالح من وكيف جرت؟

الآلاف يشيعون جثمان شاب لقي مصرعه على يد رجال الأمن بعدن

■ عدن - أمينة الهاشلي

شيع آلاف المواطنين ظهر السبت جثمان الشاب يونس باحبيب الذي لقي مصرعه الشهر الماضي على يد رجال الأمن في مديرية البريقة، حيث انطلق الموكب الجنائزي من الجامع الكبير بالبريقة إلى منطقة الخيسة حيث ووري الثرى.

وكان الشاب يونس باحبيب لقي مصرعه الشهر الماضي على أيدي رجال الأمن أثناء اشتباكات دارت بينه وأفراد من شرطة البريقة وسط المديرية.وقالت المصادر المحلية حينها إن الاشتباكات اندلعت بعد رفض المجني عليه تسليم نفسه لأفراد الشرطة وإصراره على تسلم نسخة من الأوامر القهرية التي قالوا إنها صدرت بحقه، قبل أن يتطور الموقف إلى اشتباكات بالأسلحة سقط على إثرها قتيلاً.

وكانت مجموعة مسلحة قامت بمهاجمة الشرطة على خلفية مقتل يونس، وأصيب ضابط وجنديان، كما فرضت الأجهزة الأمنية بعدن طوقا أمنيا على مديرية البريقة، بعد أن كثفت تواجد النقاط الأمنية على مداخل المديرية وطرقاتها المختلفة، وأغلقت المنطقة أمنياً تحسبا لمغادرة منفذي الهجوم.

وقال شهود عيان إن المجني عليه يونس باحبيب كان بمعية مسؤول في المؤتمر الشعبي العام ويدعى خالد الرهوة يستقلان سيارة مع سائقها استوقفتهم عناصر من الشرطة في جولة البريقة التي تبعد أمتاراً قليلة عن مركز الشرطة والمتفرع منها السوق القديم ومركز بانافع، وبعد توقفهم طلبت عناصر الشرطة من المجني عليه النزول من السيارة على خلفية شجار بينه وبين أحد المدرسين، فأوضح لهم عضو المؤتمر خالد الرهوة الأمر أن الإشكال الذي حصل بين الشاب يونس والمدرس قد تم حله ودياً بالتنسيق مع قيادة الأمن بالمحافظة، إلا أن أحد أفراد الشرطة وهو حديث الالتحاق بالمركز، أصر على إنزال المجني عليه من السيارة، فاعترض عضو المؤتمر على إصرار الشرطي مخاطباً إياه بأنه المسؤول الأول عن عملية الوساطة وحل الإشكال ودياً بين الطرفين، وأنه مسؤول أيضا عن إيصال الشاب يونس إلى منزله الكائن أمام مسجد البريقة (الجامع الكبير)، وأمر السائق بالسير بهدوء صوب السوق القديم، وبعد ابتعاد السيارة أمتاراً قليلة من الجولة فتح الشرطي نيران سلاحه الكلاشينكوف على السيارة بكثافة فاستقرت 3 رصاصات في ظهر الشاب يونس، وفارق ساعتها الحياة، وأصيب سائق السيارة برصاصة في إحدى ساقيه، وتم إسعافهما مباشرة إلى مستشفى الجمهورية بخور مكسر.

للمطالبة بسرعة محاكمة قتلة أبو بكر منصور

أبناء بعدان والشعر المغتربين في أمريكا يواصلون اعتصامهم أمام محكمة استئناف إب

■ إب - إبراهيم البعداني:

واصل العشرات من المغتربين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية من أبناء مديريتي بعدان والشعر، تنفيذ اعتصام أمام محكمة استئناف محافظة إب، للمطالبة بسرعة تقديم عدد من المتهمين المتورطين بقتل المغترب أبو بكر منصور عبدالله محمد مهيوب، المكنى محمد أحمد الشعبي، الذي تعرض لعملية اختطاف من قبل إحدى العصابات المعروفة من داخل حصن حب التاريخي بمديرية بعدان، أثناء تواجده مع آخرين داخل الحصن في 21 أغسطس الماضي.

والمجني عليه محمد الشعبي (مغترب بأمريكا) جاء إلى اليمن لقضاء إجازة، وأثناء زيارته إلى حصن حب تعرض لعملية خطف من قبل عصابة مكونة من 13 شخصاً تنتمي إلى أسرة بيت شحرة.

تحقيقات النيابة مع الجناة أوضحت أن المجني عليه أثناء تواجده داخل الحصن نشب بينه وبين الجناة شجار ليتطور إلى إقدام الجناة على أخذه بالقوة وإخفائه داخل الصحن، ومن ثم قاموا بضربه وتعذيبه وقتله خنقاً بالضغط على منطقة الرقبة والقصبة الهوائية بواسطة مادة ملساء ما أدى إلى منع مرور الهواء ليفارق بعدها الحياة.

وكشفت تحقيقات النيابة أن الجناة قاموا بعد قتل المجني عليه بـ4 أيام بإلقاء جثته إلى خارج أسوار الحصن.

وطالب المغتربون (المعتصمون) السلطات القضائية والأمنية بالعمل والإسراع في مقاضاة الجناة وعدم التهاون فيها أو تمييعها، مطالبين في الوقت نفسه رئيس الجمهورية ووزير شؤون المغتربين بالاهتمام ومتابعة هذه القضية والانتصار للمغترب اليمني.

مشائخ وأعيان آل عوذلة يطالبون محافظ عدن بتمكين أسرة علي الباخشي من أرضيتها

وجه 12 شخصاً من مشائخ وأعيان آل عوذلة -منطقة الحصن -مديرية لودر بمحافظة أبين، رسالة إلى محافظ عدن يطالبونه بالوقوف مع أسرة الباخشي وتمكينها من أرضيتها التي صرفت للشهيد علي أحمد محمد الباخشي أسوة بشهداء يناير 1986.

وخاطب مشائخ وأعيان آل عوذلة محافظ عدن بالقول: نشعر بالأسى للحال التي وصلت إليها قضية علي الباخشي، وذلك نتيجة ملف أرضيته في مكتب أراضي وعقارات القوات المسلحة بعدن.

وقالوا إنهم وبناء على إفادة وكيل ورشة علي الباخشي بأنه قد تم التلاعب في ملف الأرضية من قبل متنفذين في أراضي وعقارات القوات المسلحة، يؤكدون وقوفهم إلى جانب الحق.

وحسب حسن أحمد الباخشي وكيل الورشة فإنهم ومنذ 2005 وحتى الآن لا يزالون يبحثون عن ملف أرضية أخيه الموجودة في بلوك 11 رقم 218 بئر فضل في مديرية المنصورة بمحافظة عدن، ولا زالت تخفيه إدارة أراضي القوات المسلحة.

تزامناً مع مؤتمر الرياض

مكونات الحراك تعلن التصعيد والسلطة المحلية في الضالع تعلن حالة الطوارئ

■ الضالع - فؤاد مسعد

أقرت اللجنة الأمنية وقيادة السلطة المحلية بمحافظة الضالع إعلان حالة الطوارئ في مديرية الضالع بدءا من صباح أمس الأول السبت. وقال مصدر مسؤول بالسلطة المحلية إن قرار إعلان حالة الطوارئ يهدف للمحافظة على الأمن والاستقرار وتأمين حياة المواطنين، إثر وجود ما أطلق المصدر عليه مسلحين يسعون لتنفيذ مخططات تآمرية وإقلاق السكينة العامة والإضرار بالمصلحة العامة، حسب قوله.

وقالت مصادر أمنية إن أجهزة الأمن باشرت تطويق الضالع من جميع الاتجاهات، كما قامت بإغلاق المداخل الرئيسة المؤدية للمدينة والقرى المجاورة، في إجراءات أمنية مكثفة ومعززة بانتشار أمني قالت المصادر ذاتها إنه يأتي تحسبا لدخول عناصر مسلحة إلى داخل المحافظة بغرض زعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة، وفقا لمدير أمن المحافظة الذي قال إن الحراك في الضالع لم يعد سلميا، كما تناقلت الأوساط المحلية معلومات تفيد بوجود عناصر مسلحة تتهمها أجهزة الأمن بزعزعة الأمن والاستقرار.

وأفادت "النداء" مصادر محلية بأن نقاطاً عسكرية تولت قطع الطريق أمام المسافرين في منطقة سناح الواقعة بين قعطبة والضالع، إضافة لذلك فقد انقطعت شبكة الهاتف عن محافظتي لحج والضالع باستثناء بعض الشخصيات العسكرية والأمنية وقيادة السلطة المحلية.

وإزاء ذلك تمكن المئات من عناصر الحراك في الضالع من إقامة فعاليتهم الاحتجاجية في ملعب الصمود، وألقى القيادي في الحراك شلال علي شايع كلمة قال فيها إن الفعالية جاءت تلبية للدعوة التي وجهها البيض لإيصال رسالتهم لمؤتمر الرياض الذي طالبه بالالتفات لما أسماها مطالبهم المشروعة.

وجاب المشاركون الشارع العام رافعين صور علي سالم البيض والرايات الخضراء التي دعا لها البيض في آخر خطاباته.

وكان الاجتماع الطارئ الذي رأسه المحافظ علي قاسم طالب وضم اللجنة الأمنية والسلطة المحلية بالمحافظة، ناقش أوضاع محافظة الضالع والتطورات الأخيرة، وأقر إغلاق كافة المداخل الرئيسة والفرعية المؤدية للمدينة، ومنع دخول من أسماهم الخارجين على القانون، ومنع قيام أية تظاهرات أو تجمعات غير مرخصة. وألزم القرار المسؤولين في المحافظة بالنزول الميداني إلى المرافق للتأكد من سير العمل بالشكل المطلوب دون غياب أو تهاون، حسب القرار الذي تضمن رفع درجة الجاهزية والاستعداد واليقظة لدى جميع الجهات الرسمية.

وفيما قالت لـ"النداء" مصادر محلية إن الهيئة الإدارية لمحلي المحافظة لم تشارك في إعلان حالة الطوارئ، إلا أن مصادر في السلطة المحلية ووسائل إعلام موالية للسلطة ذكرت ذلك في سياق تغطيتها للخبر. وحتى ساعة كتابة هذا الخبر لم يصدر عن اللقاء المشترك في الضالع بيان يشرح موقف الأحزاب من هذا الإعلان الذي يأتي للمرة الثانية بعد إعلان مماثل كان صدر مطلع أبريل عام 2008، عقب أحداث الشغب التي شهدتها الضالع وردفان والصبيحة، والتي اندلعت إثر عودة العشرات من الشباب الذين لم يُقبلوا في التجنيد حينها.

على هامش خطاب التَّفْلَة

ميفع عبدالرحمن

توطئة:

في عددها 275، الأربعاء 17 فبراير 2010، نشرت أسبوعية "الوسط" في أعلى صفحتها الأولى خبراً بعنوان: "الرئيس: سيندم دعاة الانفصال"، جاء فيه بالحرف على لسان الرئيس: "ارتفع علم الجمهورية اليمنية خفاقاً في القصر الجمهوري في المعلا بعدن".

توضيح:

لو كان بالإمكان إجراء مسابقة في المعلومات العامة عن عدن، لسهل جداً وضع السؤال الوحيد في المسابقة عن الخطأ الوارد في الخبر (التوطئة) أعلاه وعلى لسان الرئيس.

لكن الواقع سيصدمنا بسحنته المتجهمة، قائلاً: كلا! ليس بالإمكان! لأن أهل عدن جميعهم سيفوزون في المسابقة، كون الإجابة -وهي محل التوضيح هنا- ستكون بكل يسر أن لا قصر جمهورياً في المعلا -عدن، وأن هذا المسمى (الوحدوي) المتعالي والمتجبر لم يكن له قرين في الجنوبية عدن، حيث كان المسمى النقيض / البسيط: دار الرئاسة التي تقع في التواهي، وكان يستمد هيبته الرمزية من هيبة ساكنه وهيبة الدولة التي يمثلها إلى ما قبل 22 مايو 1990 تغمده الله بواسع رحمه ومغفرته.

تساؤل:

عما إذا كان معقولاً وقوع فخامة رئيس الجمهورية اليمنية في هكذا خطأ، لا يدل إلا على عدم تمييز فخامته بين المعلا والتواهي حيث دار الرئاسة، أو أن فخامته نسي تماماً أين ارتفع -بالضبط- علم الجمهورية اليمنية "خفاقاً" -على حد قول فخامته!؟

الخوف كل الخوف أن يكون الخطأ مقصوداً -لا قدّر الله- ووراءه ما وراءه إزاء المعلا والتواهي (الوحدويتين) اليمنيتين حتى النخاع، من مهدهما (الاستقلالي الوطني) إلى لحدهما (الوحدوي الوطني)، حفظهما الله ووقاهما وعدن والجنوب واليمن كلها من كل مكروه يتربص بها أو بأي منها، ومن الداخل اليمني على وجه الخصوص.

خور مكسر- عدن
18 فبراير 2010

● ألقي الخطاب في كلية الشرطة يوم 16 فبراير 2010.

الكويت.. من خارج دائرة البروتوكول

أبوبكر عبدالله
Abubkr.a@gmail.com

تحتفل دولة الكويت حاليا بالعيد الوطني الـ49 للاستقلال وعيد التحرير الـ19، في ذكرى طالما أحيت في الذاكرة اليمنية الدور المائز لهذا البلد الذي طالما كان سندا ومحركا للتنمية في اليمن وجسر عبور لتخطي التحديات الكبرى بل وبلسما للجراح في أحلك الظروف.

كم كان رائعا محرك البحث "جوجل" عندما احتفل بالمناسبة على طريقته الخلاقة بإضافة أبراج الكويت وألوان علمها الوطني مزينة بعبارة مبروك عيد الاستقلال، فوق نافذة البحث لتصير هذه العلامات جزءاً من شجرة "جوجل" العالمية اليانعة الثمار.

لعل من الوفاء أن نحتفل في اليمن بالأعياد الوطنية لدولة الكويت، فعلى مدى عقود ظل هذا البلد حاضرا في هذه الأرض إما كداعم أساسي للتنمية أو قاطرة للتوافق والحل السلمي في ظروف أخرى كان نافذة اليمنيين إلى الساحة الثقافية والإبداعية العربية والعالمية.

في سني الانقسام العربي الذي اختارت فيه أنظمة عربية كثيرة ميدان اللعب في حلبة التوازنات والخوض في معادلة المصالح الدولية والبترودولار، اختارت الكويت توجيه وفوراتها المالية أو جزء منها ربما لصالح التنمية العربية عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والمساعدات الكويتية المجانية.

مع قيام الثورة في شمال اليمن سابقا كانت الكويت من أوائل البلدان التي اعترفت بالنظام الجمهوري في موقف استمر بحيوية من خلال قاطرة الدعم لجهود البناء والتنمية في بلد لم يكن قد خرج بعد من قمقم التخلف والجهل والفقر والمرض.

وبعد الثورة في جنوب اليمن كانت الكويت أيضا شريكا حقيقيا وفاعلا في التنمية، بل ومتقدمة على كثير من دول الجوار الخليجي في التأسيس للبنية التحتية من المدارس والمرافق الصحية والخدمية وشبكات الطرق والسدود وغيرها.

اليوم، نرى الكويت في جامعة صنعاء؛ هذا الصرح التعليمي الشامخ، وفي كلية الطب العملاقة، وفي المكتبة المركزية، المستشفى العسكري، مبنى الهيئة العامة للطيران، دار الكتب، مستشفى الكويت، بنك الدم، المعهد الصحي، المختبر المركزي بصنعاء، معهد التنمية الإدارية، المعهد الصناعي، والمكتبة الوطنية بعدن. كما نراها في فورة معاهد المعلمات، وفي عشرات المدارس والمرافق الصحية والتعليمية في المحافظات الجنوبية، وفي ميناء عدن والعديد من شبكات الطرق.

نرى الكويت بلدا عظيما في كلية الشرطة بصنعاء، وفي مستشفى الحديدة العام، وفي مشروع وادي زبيد، وعشرات المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية.

نشير إليها اليوم بإكبار، فهي من مدت اليمن بشريان الحياة بدعم قطاعي التعليم والصحة، وتلبية رواتب ونفقات البعثات الصحية والتعليمية لأطباء وزارة الصحة وأساتذة جامعة عدن، إلى تمويلها لسنوات طويلة فواتير تشغيل وأجور العاملين والأساتذة الجامعيين المعارين والأساتذة الزائرين في جامعة صنعاء، وكذلك الإداريين، إلى تمويلها نفقات العديد من المستشفيات، وتلبية نفقات وأجور واحتياجات آلاف المدرسين العرب في المراحل الدراسية المختلفة، في وقت لم تكن اليمن قادرة على تلبية مثل هذا الأعباء.

اليوم نرى الكويت بلدا عظيما في عشرات المدارس بالمحافظات، وفي الجزء الأكبر من مساكن منكوبي كارثة الزلزال في ذمار، والعديد من مشاريع الزراعة والري والثروة الحيوانية وقطاع النقل والمواصلات والطرقات، في الموانئ، وفي قطاع الطاقة، الصناعة، الكهرباء، المياه، والإدارة الحكومية.

لعلي أذكر كم كنت سعيدا في بداية حياتي وأنا أشتري تلك الإصدارات الثقافية الكويتية العملاقة "العربي"، "عالم المعرفة"، "المسرح العالمي"... وغيرها بسعر أقل من مصروفي اليومي. لم أكن يومها أعرف أن المطبوعات الكويتية في اليمن مدعومة بعدما اختارت الكويت أن يكون لليمنيين نصيب من سيل الثقافة الذي تنتجه مؤسساتها الثقافية.

حضور مميز

قياسا بأنظمة ما انفكت تدعم منذ عقود القوى المناهضة للثورة والنظام الجمهوري، وظلت لسنوات تحيك المؤامرات، وتدعم أنظمة شطري اليمن سابقا بالسلاح، إلى ضخها في سنوات الغليان الجبهوي ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا تزال تعانيها عشرات القرى اليمنية الآهلة بالسكان، فضلا عن تخصصيها موازنات عملاقة للقوى المشيخية بتحويلهم ككيانات موازية للدولة بغرض إضعافها.. كانت الكويت حاضرة بأجندة مختلفة تماما.

في الواقع، ليس هناك مجال تنموي لم يكن لدولة الكويت حضور فيه، ولنا أن نطالع قائمة طويلة من المشاريع التي انطلقت في اليمن مع تباشير قيام الثورة في الشمال والجنوب سابقا في مجالات الزراعة والري والثروة الحيوانية والنقل والاتصالات والطرق والموانئ والطيران المدني والطاقة والصناعة والكهرباء والمياه والخدمات الحكومية والإدارة، والتي استمرت منذ عقد الستينيات وحتى مطلع التسعينيات عندما توقفت بسبب الاجتياح العراقي للكويت.

الحديث عن الحضور الكويتي في اليمن لا يمكنه أن يكون بروتوكوليا قدر ما يستند إلى حقائق على الأرض، فهذا البلد هو الدولة العربية الوحيدة في محيطنا الخليجي التي تستحق كل التقدير والوفاء من اليمنيين. ولعل من حسن حظنا أن استقلال دولة الكويت وتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية تزامن مع قيام الثورة في شطري اليمن شمالا وجنوبا.. ما الحال لو كان غائبا؟

علينا أن نعرف أن اليمن حظي بنصيب وافر من نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية الذي انطلق في إدارة المساعدات المالية والتقنية للدول العربية مطلع الستينيات فيما كان اليمن بحاجة ماسة إلى دعم عربي يضعه على بر الأمان ويؤسس لعهد جديد.

في حقبة الطفرة النفطية التي عاشتها دول خليجية عدة، كانت الكويت النافذة التي مدت اليمن بأكسجين التطور عبر مشاريع التنمية العملاقة التي باشرتها في مختلف المجالات.

وفي محطات الصراع الشطري كانت البلسم الذي طالما داوى الجراح اليمني، بل وكانت جسر العبور لليمن في تجاوز تحدياته الكبيرة في قطاعي التعليم والصحة.

بموازاة الدعم الكويتي لجهود التنمية في شطري اليمني سابقا، لم تكف الكويت عن لعب دور الوسيط وإدارة جهود المصالحة السياسية في أوقات الحروب والتمزق بين الشطرين، تماما كما كانت من أكثر الداعمين لتوحيد اليمن بشطريه.

رغم الشرخ الذي أنتجه الاحتلال العراقي لدولة الكويت في مطلع التسعينيات، وما لحقه من تداعيات خلفها الموقف اليمني الرسمي من اجتياح جحافل النظام البعثي البائد لدولة الكويت، نرى اليوم الكويت تتجاوز القطيعة، وبمجرد أن لملمت جراحات الاحتلال والمواقف العربية المخذلة، عادت إلى اليمن حاملة راية المساهمة في البناء.

لعل الأشقاء في الكويت قدموا لنا درسا في الوفاء، فأي بلد وأي نظام هذا الذي يدعم نظاما استبداديا وجه فوهات دباباته إلى إخوانه واحتل بلدا آمنا ودمره كليا في غمضة عين..!

لعلنا نتذكر مؤتمر لندن 2006 للمانحين لليمن، فرغم حال الصخب الذي أحدثته معارضة البعض لمشاركة الحكومة الكويتية في المؤتمر وتقديمها دعما لليمن، إلا أن تلك التجاذبات انتهت بتقديم النموذج الكويتي الذي طالما قدم الكثير لأشقائه العرب، فكانت الكويت من بين أبرز المتبرعين لدعم برامج التنمية في اليمن.

تظاهرات...

تزامناً مع انعقاد مؤتمر دولي من أجل اليمن في العاصمة السعودية الرياض.

وكان مجلس قيادة الثورة السلمية لحراك الجنوب "حسم" بزعامة الشيخ طارق الفضلي، أرجأ البدء بما سماه "ثورة الحجارة" في الجنوب إلى السبت. وكان أعلن عنها الأسبوع الماضي ضمن برنامج تصعيدي لانتفاضة جنوبية شاملة.

وجاب شوارع زنجبار الآلاف من عناصر الحراك في مسيرة حملوا فيها أعلام "اليمن الجنوبي" سابقاً مع الأعلام الخضراء، وصوراً لعلي سالم البيض، مرددين شعارات مناهضة، وتطالب بفك الارتباط.

وأقام المحتجون مهرجاناً خطابياً أمام منزل الفضلي المقابل لمبنى ديوان عام المحافظة السابق وسط زنجبار.

وقال شهود عيان إن صورة مجسمة للرئيس صالح وضعت على أرض منصة الاحتفال داس عليها المحتجون بأقدامهم قبل أن يقوموا بإحراقها.

وطالب طارق الفضلي القيادي البارز في الحراك الجنوبي، القوى الدولية المشاركة في مؤتمر الرياض باتخاذ موقف مساند "للقضية الجنوبية وفك الارتباط".

وقال في الكلمة التي ألقاها في المهرجان إن أي حلول أخرى غير "فك الارتباط" لن تكون مقبولة.

وشن الفضلي، في مهرجان سابق أقيم الجمعة، هجوماً شديداً على السلطة وشخص رئيس الجمهورية، متوعداً بقطع لسان أي شخص يتناول الرئيس علي سالم البيض بسوء.

ومنعت قوات الأمن تظاهرة في محافظة لحج حيث انتشرت بكثافة في شوارع المدينة وعلى مداخلها. وذكرت تقارير أن عدد من النساء جابت شوراع المدينة ورددت شعارات مناهضة للسلطة ومطالبة بتقرير المصير قبل ، أن تمنعها الشرطة.

وكانت السلطات الأمنية شنت حملة اعتقالات في محافظة لحج أسفرت عن احتجاز مالا يقل عن 130 ناشطا في الحراك الجنوبي خلال نهاية الأسبوع الماضي.

وخرج العشرات في المكلا في مسيرات ، فيما أغلقت المحال التجارية أبوابها استجابة لدعوة العصيان التي أطلقتها قوى الحراك والرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض.

عضو...

مؤكدا التزام طرفي الحرب بالاتفاق حتى الآن.

وفي محور صعدة، أكدت المصادر انسحاب الحوثيين من أحياء وحارات المدينة القديمة، ناهيك عن فتح الطرقات والممرات المؤدية إلى مدينة صعدة، فيما لا تزال مسألة الألغام التي ينتزعها الحوثيون، قيد التفاوض بين اللجنة الإشرافية والحوثيين "على أساس تسليمها إلى خبراء متفجرات، حتى يتم تفجيرها". فيما يصر الحوثيون على الاحتفاظ بالألغام التي ينتزعونها، حسب تصريحات رئيس اللجنة الإشرافية بصعدة علي أبو حليقة.

الحوثيون أعلنوا السبت أنهم سلموا لجان الإشراف على وقف إطلاق النار، جثث 3 جنود سعوديين قتلوا خلال المعارك على الحدود اليمنية السعودية.

وحسب المتحدث باسم الحوثيين محمد عبدالسلام لوكالة فرانس برس، فإن جثث 3 جنود سعوديين تم تسليمها للجان الإشرافية في منطقة شذا الحدودية، وإزالة الألغام من منطقة الجابري السعودية.

وفي محور الحدود مع السعودية، تفيد المعلومات بإخلاء الحوثيين منها تحت إشراف اللجان. فيما يشهد محور سفيان بعض الخروقات وعدم الاستقرار.

مواجهة...

جديدة، تواجدت الأطقم العسكرية التي أغلقت الصالة، واحتجزت مالكها، ومنعت القضاة من الاجتماع، حسب مصدر في نادي القضاة.

وقامت قوات الأمن أيضاً بمنع الصحافيين من التصوير، وتغطية وقائع الحادث.

وبرر وزير العدل د. غازي شائف الأغبري، في رسالة وجهها لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتورة أمة الرزاق حمد، اعتراضه على تشكيل نادي القضاة بوجود "المنتدى القضائي" الذي يمثل السلطة القضائية وتم إنشاؤه بعد قيام الوحدة ويرأسه حالياً رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا.

واعتبر الأغبري في مذكرته أن إنشاء أي كيان آخر تحت أي مسمى ليس له ما يبرره من الجانب القانوني والعملي، خاصة وأن مشروع قانون السلطة القضائية الجديد سيتضمن الأحكام المنظمة لعمل ونشاط المنتدى القضائي لتفعيل دوره في السلطة القضائية.

وخلافاً للمبررات الرسمية قال لـ"النداء" الناطق باسم نادي القضاة القاضي عبدالكريم محبوب إن المنتدى القضائي لم يعد موجوداً بعد تغيير نظامه الأساسي وجعل رئيس المحكمة العليا رئيساً له بقرار رئاسي في العام 1996.

وأضاف أن المنتدى قد انتهى ولم يعد له من دور سوى استقطاع الاشتراكات، ولا يوجد له حتى الآن حتى مقر.

وأوضح محبوب أن القضاة أقروا إيجاد كيان حقيقي يمثلهم، فقدموا قبل حوالي عامين طلباً بذلك إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي قابلت الطلب بالمماطلة خلال هذه الفترة الزمنية الكبيرة، دون الرد، فيما القانون يحدد أن يتم الرد خلال 30 يوماً، ما لم يصير الطلب مقبولاً، ولذلك فإن النادي موجود بقوة القانون.

وقال إنهم وجهوا رسالة لوزارة الشؤون الاجتماعية للإشراف على انتخاب هيئة إدارية جديدة، إلا أنها رفضت ذلك.

واعتبر القاضي محبوب أن ما حدث انتهاك لاستقلال القضاة، ومنع لإيجاد كيان قانوني، وخرق للقانون.

وحول خطواتهم التصعيدية حيال ما حدث، قال محبوب إنهم بصدد توجيه رسالة اعتراض إلى رئيس الجمهورية، ورسالة لمجلس النواب لاستجواب وزيري العدل والداخلية حول ما حدث، مؤكداً مضيهم في تأسيس نادي القضاة.

مؤتمر...

وفد اليمن، ما قال إنها "بيروقراطية دول مانحة لا تتدفق تعهداتها إلا بعد وقت طويل".

جاء ذلك خلال اجتماعات المانحين في معرض حديث المسؤول اليمني عن التزامات الدول المانحة في مؤتمر لندن عام 2006، والبالغة نحو 5.7 مليار دولار.

وتقرر عقد مؤتمر الرياض خلال مؤتمر دولي في لندن نهاية يناير الماضي، تبنته بريطانيا وأمريكا، لمواجهة المشاكل المتفاقمة في اليمن، وفي صدارتها الحرب على الإرهاب ومخاوف انهيار البلاد جرّاء تزايد المطالب الانفصالية في الجنوب والحرب بين الحكومة والحوثيين في الشمال.

وواجهت الحكومة اليمنية انتقادات شديدة بسبب تدني كفاءتها في استيعاب المنح المالية جرّاء تفشي الفساد وسوء الإدارة.

وطبق تصريحات رسمية فإن نسبة ما استوعبته الحكومة من أموال المانحين لا يتجاوز 7٪.

وقال الأرحبي، وهو وزير للتخطيط والتعاون الدولي، أثناء اجتماع الرياض، إن "هناك من يحاول الربط بين بطء تخصيص الأموال لمشاريع التنمية في اليمن وطريقة إدارة حكومة الرئيس علي عبدالله صالح لتلك الأموال"، وأنحى باللائمة على "بعض الإجراءات البيروقراطية الطويلة التي تعوق استخدام هذه الموارد من بعض المانحين".

وكان مسؤول يمني لم يكشف عن هويته، قال أثناء زيارة الرئيس صالح إلى السعودية الأسبوع الماضي، إن صنعاء تسعى للحصول على 40 مليار دولار من مؤتمر الرياض لتمويل الخطة الخمسية الرابعة 2011 – 2015.

وقبل أن يصل إلى الرياض قال عبدالكريم الأرحبي إن وفد اليمن سيعرض على المؤتمر الخطة الخمسية الثالثة 2011 – 2015، وتقديم مقترحات بآليات تنفيذية متنوعة للمشاريع التنموية.

لكن أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية كان أكثر تحديداً لضبط تطلعات صنعاء، إذ قال إن اجتماع الرياض مخصص لاستعراض التقدم المحرز بشأن ما تم تحقيقه من تعهدات لتنفيذ المشاريع في اليمن منذ مؤتمر المانحين بلندن 2006، بالإضافة إلى مناقشة العوائق والصعوبات التي اعترضت تنفيذ المشاريع التي تم الالتزام بها، واقتراح الحلول اللازمة لها.

وقال الأرحبي "الموضوع الذي نحن بصدده، هو استعراض مدى التقدم في استخدام تعهدات المانحين التي قطعوها على أنفسهم، والهدف منه هو التوافق على أسباب بطء استخدام هذه الموارد وبحث البدائل".

وبلغت تعهدات دول مجلس التعاون الخليجي 3.7 مليار دولار بأكثر من 70٪ من إجمالي تعهدات المانحين.

وقال تقرير للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي إن إجمالي ما تم تخصيصه من تعهدات دول المجلس والصناديق التمويلية الإقليمية المقدمة لليمن في 2006، يقدر بـ3.2 مليار دولار، وهو ما يعادل 90٪ من إجمالي تعهدات دول المجلس.

وذكر التقرير المقدم لاجتماع فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ المشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية لليمن ضمن مؤتمر الرياض، أن الفريق المشترك بين الحكومة اليمنية والمانحين سيركز خلال الفترة القادمة على التحديد الدقيق والمدروس لاحتياجات اليمن التنموية خلال السنوات 2011 – 2015، وتوفير التمويلات الخاصة بتنفيذها.

كما ستكون مهمة الفريق اقتراح الحلول المناسبة لتعزيز الطاقة الاستيعابية للمساعدات الخارجية المقدمة لليمن وتسريع وتيرة صرف المساعدات التي تم الاتفاق عليها.

وحث التقرير على ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة "لإنشاء وتعزيز الأجهزة التخطيطية والتنفيذية والإشرافية اللازمة لتنفيذ المشاريع وفق الجداول الزمنية المقررة".

وحسب العطية فإن التوصيات التي سيتوصل إليها فريق العمل بشأن الاحتياجات التنموية لليمن ومتابعة تنفيذ المشاريع التي يتم الاتفاق على تمويلها سيتم رفعها إلى الجهات المختصة في اليمن والجهات المانحة، كما سترفع إلى الاجتماع الوزاري المشترك الخامس لوزراء الخارجية بمجلس التعاون واليمن، وسينعقد في منتصف مارس المقبل.

طلاب صيدلة ذمار يعتصمون أمام التعليم العالي ويطالبون بإقالة رئيس الجامعة

اعتصم صباح الأربعاء الماضي العشرات من طلاب كلية الصيدلة بجامعة ذمار، أمام وزارة التعليم العالي، مطالبين بإقالة رئيس الجامعة الدكتور أحمد محمد الحضراني، لعدم توفير متطلبات دراسة الصيدلة بالجامعة، وعدم الإيفاء بوعده بترحيل الطلاب إلى جزيرة سقطرى في مهمة علمية.

وقال الطلاب إن رئيس الجامعة لم ينفذ توجيهات وزير التعليم العالي الدكتور صالح باصرة بتوفير معامل للكلية ومستلزمات دراسة الصيدلة، فيما يصرف ببذخ على متطلبات شخصية وغير علمية.

وشكوا من غياب الجانب العملي في دراستهم وتحصيلهم الدراسي، وغياب الاهتمام بالكلية.

وكان من المقرر أن يسافر الطلاب الأربعاء إلى جزيرة سقطرى عبر طائرة عسكرية، وعند ذهابهم إلى المطار تفاجأوا بعدم وجود رحلة، معبرين عن سخطهم من إهمال وتقصير رئيس الجامعة، وعميد الكلية اللذين طلبوا منهم السفر إلى صنعاء ومن ثم إلى جزير سقطرى عبر الجو، وهو ما لم يتم.

السعودية...

الصندوق السعودي للتنمية قام خلال الفترة الماضية بتوقيع 9 اتفاقيات منح لتمويل عدد من المشاريع بتكلفة 642 مليون دولار".

وأوضح أنه سيتم على هامش اجتماع الدورة الـ19 لمجلس التنسيق اليمني السعودي السبت التوقيع على 4 اتفاقيات لتمويل مشروع الطاقة الخامس بمنحة تبلغ 50 مليون دولار، ومشروع برنامج المياه والصرف الصحي بمبلغ 40 مليون دولار، ومشروع مستشفى الحديدة بمنحة تبلغ 20 مليون دولار، وتجهيز ورش ومختبرات كليتي الهندسة والتربية بتعز بمبلغ 4.8 مليون دولار.

كما تم تخصيص مبالغ لـ6 مشاريع أخرى، ليكتمل بذلك تخصيص تعهد المملكة في مؤتمر المانحين بلندن البالغ مليار دولار. وأكد البسام وقوف السعودية مع اليمن لمواجهة انعكاسات الأزمة التي تمر بها على القطاعين العام والخاص، داعيا الدول والمؤسسات التمويلية المشاركة في الاجتماع المشترك لمواصلة الدعم لليمن بوتيرة أسرع للتخفيف من آثار الأزمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشارك في الاجتماع وفود رفيعة المستوى من أميركا وبريطانيا واليابان والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي. وسيكرس المؤتمر الذي يستمر يومين لمصلحة تعزيز جوانب التنسيق بين المانحين والناشطين في دعم التنمية اليمنية.

مباراة...

اليمني، خاصة وأنها ودية ولا تنتظر أي رصيد للنقاط.

وشهدت ركلات هجومية خفيفة تعمد الفريق اليمني، بحسب مقربين من المدرب الكرواتي ستريشكو، أن تكون هادئة دون بذل مجهود كبير حتى لا يبدوا أكثر إرهاقا في المباراة القادمة مع فريق هونغ كونغ، والتي من المقرر أن تجرى في الثالث من مارس الجاري.

لكن سرعان ما انقلبت الموازين بتحول المباراة إلى خشنة محضة تم خلالها نقل أكثر من لاعب يمني محمولاً في مقعد الإسعاف، إلى خارج الملعب بسبب احتكاكات مباشرة مع لاعبي المنتخب الماليزي احتسبها الحكم أخطاء لصالح المنتخب اليمني.

تطور الأمر حتى انتقل إلى عراك بالأيدي بين أحد لاعبي المنتخب ومهاجم ماليزي، خاصة بعد سقوط أبرز لاعبي الدفاع اليمني أرض الملعب متأثرا بإصابة بالغة احتسبها اللاعبون والحكم أنها متعمدة.

ومع تسجيل الهدف الأول، وهو هدف الفوز النظيف، سارع مشجعو المنتخب الماليزي بالجري والرقص إلى مدرجات المشجعين اليمنيين رغم المسافة البعيدة بين مشجعي المنتخبين على مدرجات الملعب، وهو الأمر الذي بدأ يلوح في الأفق لأعمال عنف قد تحدث، خاصة بعد حنق المشجعين اليمنيين باعتبار ذلك استفزازاً متعمداً. غير أن تدخل الملحقية اليمنية والسفارة اليمنية في الوقت المناسب هدأ من روع المشجعين اليمنيين، وتمكن من إرجاع المشجعين الماليزيين إلى أماكنهم بعد دقائق من المحاولات معهم وصد بالأيدي، حيث شوهد الملحق الثقافي المساعد للشؤون الأكاديمية الدكتور عدنان الصنوي، ومعه المستشار للشؤون القنصلية عبدالله الجبوبي، وهما يصدان المشجعين الماليزيين ويقنعانهم بعدم الاحتكاك مع المشجعين اليمنيين خشية تطور الأمر إلى عنف لا يبقي ولا يذر، وفي غياب الأمن الماليزي، وحضور السفير اليمني عبدالله المنتصر ومسؤولين من وزارة الرياضة الماليزية والصحافة والتلفزيون الماليزي.

لكن لم يكتف مشجعو ماليزيا بذلك حتى انطلقوا في نهاية المباراة على الفور من الخروج من الملعب، فقام بعضهم بالهجوم على اليمنيين من الطلبة الذين حضروا للتشجيع بالعنف والاعتداء والضرب المباشر.

وقد أدت أعمال العنف إلى إصابة طالبين أحدهما بجروح خطيرة في رأسه.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

نهنئ ونبارك للاخ
رضوان منصور سنان
بمناسبة ارتزاقه مولوده البكر الذي اسماه
«ضياء» جعله الله قرة عين لوالديه
المهنئون:
والدك العقيد منصور سنان،
حمادة، فواز، احمد غانم، عبداللطيف،
وجميع الأهل والأصدقاء

اليمن: الأطفال الأكثر تضرراً من النزاع في الشمال

أفاد تقرير جديد صادر عن منظمة سياج غير الحكومية التي تعنى بحماية حقوق الطفولة، أن مئات الأطفال لقوا مصرعهم أو تم استغلالهم كجنود في القتال بين القوات الحكومية والمتمردين الشيعة بقيادة الحوثيين في شمال اليمن منذ أغسطس 2009.

وأضاف التقرير الذي صدر في 22 فبراير أن حوالي 89،000 طفل أجبروا على الفرار من منازلهم برفقة أسرهم في حين "لقي 187 طفلاً مصرعهم وتم تجنيد 402 طفل على يد الحوثيين و282 غيرهم على يد الميليشيات المحلية الموالية للحكومة".

وجاءت النتائج التي نشرها التقرير بناءً على مسح قامت به منظمة سياج في ديسمبر 2009 بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) استهدف الأطفال النازحين في مخيمات حجة وصعدة وعمران، بالإضافة إلى بعض مديريات صعدة المتأثرة بالنزاع، وهي مدينة صعدة ورازح وباقم وقطابر.

ووفقاً للتقرير، يعاني 42 بالمائة من الأطفال في المخيمات (المقدر عددهم بحوالي 35،000 طفل) من سوء التغذية و19 بالمائة من الإسهال و25 بالمائة من الأمراض التنفسية و3 بالمائة من الملاريا.

كما أجرت المنظمة مقابلات مع 684 طفلاً من الأطفال الجنود السابقين وجمعت معلومات عن 73،926 طفلاً خلال المسح.

وتقول المنظمات الإنسانية أن أكثر من 70 بالمائة من النازحين المقدر عددهم بـ250،000 شخص الذين نزحوا بسبب الصراع منذ عام 2004، يعيشون خارج المخيمات، بيتنما يشكل الأطفال أكثر من نصف النازحين.

وكان الجانبان قد اتفقا على هدنة في 11 فبراير، ولكنها لا تزال هشة مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات متفرقة.

وأفاد تقرير منظمة سياج أن 383،332 طفلاً في صعدة (أي حوالي 97 بالمائة من الأطفال في عمر المدرسة في المحافظة) لم يتمكنوا من ارتيادها في تلك الفترة.

وأخبر أحمد القرشي، رئيس منظمة سياج، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن الأسباب الرئيسية لذلك هي النزوح وانعدام الأمن وتدمير المدارس أو استخدامها في عمليات عسكرية.

وقد تم تدمير 17 مدرسة من مدارس صعدة الـ701 خلال القتال، بينما تم الاستيلاء على 16 مدرسة أخرى من قبل طرف أو آخر من الأطراف المتنازعة. وأضاف القرشي أنه قد تم هجر معظم المدارس المتبقية.

تجنيد الأطفال

وأخبر فهد صبري، الباحث الرئيسي في هذه الدراسة، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن عدد الأطفال الذين استُغلوا كجنود يمكن أن يكون أعلى بكثير من النسبة المشار إليها في التقرير، حيث قال: "لقد واجهنا صعوبة في تحديد الأطفال دون سن 18 بسبب عدم وجود شهادات ميلاد"، مضيفاً أن 8 بالمائة فقط من المواطنين اليمنيين يملكون شهادات ميلاد.

وقال صبري إنه يمكن أيضاً أن يكون عدد الأطفال الذين لقوا مصرعهم جراء القتال أعلى بكثير بسبب عدم التمكن من الوصول إلى العديد من المناطق التي ضربتها الطائرات المقاتلة التابعة للجيشين اليمني والسعودي".

بدوره، أخبر جورج أبو الزلف، مسؤول حماية الأطفال في اليونيسف شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن المنظمات الإنسانية تواجه منذ أغسطس 2009 صعوبات في الحصول على معلومات شاملة عن تأثير الحرب على الأطفال، مضيفاً أنه يبدو أنه لم يتم احترام معظم القوانين المتعلقة بحقوق الأطفال أثناء القتال.

ودعا أبو الزلف أطراف النزاع لإطلاق سراح الأطفال الجنود حتى يتمكنوا من العودة إلى المدرسة، مطالباً "بتحقيق نزيه" في أثر الحرب على الأطفال.

في الوقت نفسه دعا القرشي رئيس منظمة سياج اليمن لتحديث قانون حقوق الطفل رقم 45 لعام 2002 ليشمل إنزال عقوبات واضحة بحق الأفراد الذين يستغلون الأطفال في النزاعات المسلحة.

في أربعينية الشيخ علي عبدالله المقداد

يحيى محمد أحمد موسى*

كان رحمه الله من أقيال اليمن العظام، عاش حياته كما أراد لا كما يراد منه، زهد عن مغريات كان يرى فيها خراباً لقيم الأمة وضياعاً لكل منجزاتها، والتي أدت إلى تجذر الفساد حتى كاد أن يكون هو الحاكم في البلاد.

نأى بنفسه عن الصغائر التي سعى إليها من رأى فيها نفسه دون الحالة التي يعيشها، وظل يحتفظ بمكانته وإمكاناته رغم صعوبة الزمان والمكان. فكان محل إجماع من سمع به أو عرفه من مختلف الفئات والأطياف. كان من أولئك الرجال الذين صدقوا مع أنفسهم فاختار الطريق الصعب الذي لا يقدر السير عليه إلا أصحاب العزائم القوية والخلق الرفيع، وهو ما كان يتخلق به فقيدنا، فحياته كلها كانت صورة صادقة تجسدت فيها قيم الحق والخير التي لا يتكرر حاملها في واقعنا، وإن كان فلا يمكن أن يكون كفقيدنا هذا المقداد النبيل.

وهنا أستذكر شاهد الحال بيتاً من قصيدة للوالد العلامة والشاعر الكبير عبدالله بن يحيى الدبلمي يرثي بها شيخ الإسلام زيد بن علي الدبلمي رئيس المحكمة الاستئنافية العليا، رحمهم الله جميعاً، مع التصرف في الاسم.

إنني وأنا أكتب هذه السطور الخجولة عن هذا الرجل الكريم عما سمعته عنه وعرفته عن قرب منه، أحاول جاهداً أن أستذكر فلا أذكر، أستنجد فلا يجدى، أصغي إلى نفسي فأتوه عن نفسي، فأبعد دون أن أدري أن الخطب أكبر من أن أستوعب وقعه، فالفاجعة أنستني واجبي نحو الإنسان الذي لا ينسى، وتلك المروءات التي جعل منها الناس حكايات تروى، أتذكره فأراها ماثلة للعيان تحكي قصة هذا الربان.

إنه لخطب أدمى القلوب وحير العقول، فأمني الحدث وهو ما لا مفر منه، وألم بي صدق ما يحدث وإن كان في حقيقته زائلاً، وإن بقي الأثر. هكذا نعبر المكان إلى الزمان دون أن نعي الفرق، وإن كنا نمارسه في حياتنا من خلال من يصنع الحدث ومن يستغله، وهذا قانون كل من يمشي على الأرض.

عفواً ما الذي حل بنا؟ لماذا كل هذه الخطوب تتوالى؟ ولماذا هذه الهامات والقامات تتوارى؟ ما الذي يحدث؟ لماذا كل هذا..؟ ليس لدينا المزيد، فالقليل قليل. لماذا ترحل هذه الكواكب المضيئة من عالمنا المعتم؟ لماذا ونحن أحوج ما نكون إليها؟ هل ذهبت راضية مرضية؟ هل لأنها لا تعرف أنها لن تتكرر؟ هل الليل أليل في واقعنا؟ أليس هذا هو الحال أيها المحال. آه من المحال، فالحاجة تزداد في كل حال ولكل حال. إننا اليوم بحاجة إلى تلك القيم والأخلاق التي جسدها سلوك فقيدنا في كل حياته وتصرفاته.

فحضارة الإنسان وثقافته لا تقاس بالمعيار المادي فقط، وإنما تتجسد في سلوكه وتصرفاته وطريقة حياته. وهذا هو الفارق الذي نعيشه ونلمسه ونفتقده ويمارسه الغير، وهذا يحتاج الكثير من القول ليس مجاله هنا، وإنما من باب أين نحن؟ وأين هم؟

فقيدنا عفواً إن كان هناك جنوح نحو السمو الذي نراه في كل أثر يشدنا إليك، لهذا فلن يتكرر هذا المقداد، وهذا العفيف الأستاذ مربي الأجيال جابر عثرات المثقفين والقدوة والمثال، هؤلاء الذين أشرقت بهم أوطانهم فكانوا الناس وكل الناس.

إن لي أملاً، والأمل مكانه الإنسان، ألا ننسى هؤلاء الآباء الكرام إن كان لنا في هذه الحياة مقام.

رثيتك كي أسلوك فازددت لوعة... لأن المراثي لا تسد المرازيا

رحمة الله على الشيخ علي عبدالله المقداد، وألهم أنجاله الكرام الصبر والسلوان وأن يجعلهم خير خلف لخير سلف.

وللعفيف العظيم الإنسان النظيف الرحمة والرضوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون".

* مستشار وزارة العدل

أصدق التهاني
نقدمها للصديق العزيز
مطهر عبدالكريم
والآنسة **سالي الجوهي**
بمناسبة عقد قرانهما
ألف مبروك وعقبى الفرحة الكبرى
المهنئون:
باسم الحاج، ماجد المذحجي،
هدى جعفر

أجمل التهاني وأصدق الأمنيات
نتقدم بها إلى الصديق العزيز
صادق عبده سبيع
وزوجته الكريمة
بارتزاقهما مولودهما الجديد الذي
أسمياه "عمرو"
ألف مبروك ويتربى
في عز والديه
المهنئان:
حسين عبده سبيع، نبيل سبيع

إنا لله وإنا إليه راجعون
أحر التعازي وعظيم المواساة إلى **الدكتور محمد صالح محمد العماري**
الأستاذ في جامعة تتارستان الحكومية للعلوم الإنسانية والتربوية،
ورئيس المركز الثقافي العربي (الحضارة) في جمهورية تتارستان
وشقيقه **العقيد أحمد صالح محمد العماري** وأسرتهما وكافة آل العماري
بوفاة المغفور له بإذن الله والدهم: **صالح محمد العماري**
سائلين الله أن يتقبله بواسع رحمته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
"إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ"
المعزون:
عبدالرحمن عبدالخالق، د. عبدالرقيب عبدالمجيد، د. محمد عبدالله سلمان، د. محمد إبراهيم عبدالله،
د. خالد حسين محمد عبدالله، د. صالح مهدي حنتوش، د. جميل الشرعبي، أنيس عبدالله شعفل،
وأعضاء الجالية اليمنية كافة في العاصمة التتارية كازان (جمهورية روسيا الاتحادية)

المحرر: أشرف الريفي
al_rify@hotmail.com

النداء

الاثنين 15 ربيع أول 1431هـ الموافق 1 مارس 2010 العدد (226)
Mon. 15/3/1431 - 1 March 2010

الخبير الاقتصادي محمد الميتمي لـ"النداء":

الإدارة الحكومية ليست بالكفاءة القادرة على امتصاص المنح

قال الخبير الاقتصادي محمد الميتمي إن هناك إشكالية في استغلال الموارد، وسوء إدارة وفساداً تبدد مورد النفط الشحيحة.

وتوقع الميتمي، وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ورئيس الجامعة الماليزية، في حواره مع "النداء"، أن يركز مؤتمر الرياض على المشكلات الاقتصادية، وكيفية استخدام الموارد المالية التي قدمت في مؤتمر لندن عام 2006، إضافة إلى قضايا البطالة والفقر وكيفية فتح أسواق الخليج أمام العمالة اليمنية.

وعن فشل الحكومة اليمنية في استغلال المنح المقدمة من مؤتمر لندن قال الميتمي إن الإدارة الحكومية ليست بتلك الكفاءة التي جعلتها قادرة على امتصاص تلك الموارد المالية المهولة التي منحت لها، معتبرا أن هذا الفشل ألقى الضوء على جزء من مشاكلنا الإدارية وسوء الادارة الحكومية في المؤسسات. مشددا على ضرورة إعادة الرؤى في طريقة إدارتنا لمؤسستنا واختيار الاشخاص المناسبين في المواقع المناسبة.

واعتبر أن واقع الغرف التجارية في اليمن بائس، وأن رجال الأعمال الذين يعدون شرطاً من شروط النهضة لا يشكلون إضافة للتغيير في البلاد.

وحول ضرورة البحث عن مصدر إيرادي غير النفط، وواقع الفقر في البلاد والاستثمار في التعليم، وقضايا اقتصادية أخرى، تحدث الميتمي في هذا الحوار:

● الميتمي

■ حوار: أشرف الريفي

■ البداية ستكون من مؤتمر الرياض. ماذا تتوقع أن يخرج به مؤتمر الرياض لخدمة الاقتصاد في البلد؟

– دعني أنطلق من المحطة الرئيسية التي مدت الجسور إلى مؤتمر الرياض، أقصد مؤتمر لندن الذي شارك فيه عدد من دول العالم مثل أمريكا والاتحاد الأوربي، أو ما يطلق عليها بمحموعة الثمانية والمؤسسات الأكثر نفوذا في العالم، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مؤسسات تنموية أخرى، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول العربية الأخرى، بحضور الحكومة اليمنية، وتم مناقشة التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن في الوقت الحالي، وهي تحديات متعددة؛ اقتصادية، واجتماعية وسياسية، وأمنية، وبيئية، ولا يختلف اثنان أنها تحديات جسمية لو واجهت دولة أخرى في العالم مهما كان مستواها لواجهت أكثر مما نواجه اليوم.

وأعتقد أن مؤتمر لندن كان نقطة انطلاق إيجابية في ما يتعلق بنظرة العالم نحونا، المتمثلة بأن هذا البلد مهم جدا ويحتل موقعاً استراتيجياً، وتركه لوحده يعاني هذه التحديات التي يعد جزء منها ليس من صنعه وإنما صناعة خارجية، وجزء منها محلية ومرتبطة بالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية في اليمن، وأحيانا تاريخية منذ أن قامت ثورتي 26 سبتمبر، و14 أكتوبر، تراكمت إشكالياتنا ولم تحل في وقتها وتحولت إلى قضايا عصية على الحل، ونحن نعرف أن حرب الثمان السنوات في الستينيات خلقت قوى لها نفوذ داخل المجتمع لا يمكن تجاهلها سواء كانت قبلية أو إسلاموية أو غيرها، وبحكم طبيعة تلك المرحلة والتقاطب الدولي، وحسابات دول كثيرة في ما يتعلق بتوجه جديد في المنطقة تجاه اليمن.

اليوم مؤتمر الرياض يأتي كإحدى محطات مؤتمر لندن، وهناك محطة أخرى في مارس المقبل ستناقش ما تم اتخاذه في مؤتمر الرياض.

مؤتمر الرياض سيركز بدرجة إساسية على المشكلات الاقتصادية، وكيفية استخدام الموارد المالية التي قدمت في مؤتمر لندن عام 2006، ويناقش قضايا البطالة والفقر وكيفية فتح أسواق الخليج أمام العمالة اليمنية. هذه القضايا التي أعتقد سيناقشها المؤتمر، وأنا أعتقد أن هناك رغبة لا ينبغي أن نكون متفائلين ما زال لدى البعض حساباته الخاصة سواء كان على المستوى الاقليمي أو على المستوى الدولي، وبالتالي قد تتردد بعض هذه الدول في أن تعلن عن التزامها بشكل كامل تجاه القضايا والمشكلات الاقتصادية وتقدم العون الحقيقي، بعض هذه الدول تعلن في المناسبات لكنها ما تلبث أن تتلكأ عندما يأتي تنفيذ هذه الالتزامات، ولكن هناك أملاً وتفهماً، وأعتقد أن زيارة الرئيس إلى الرياض ولقاءه مع الملك عبدالله كانت مهمة للغاية، وربما مهدت أو نظفت من الطريق بعض الأشواك التي يخشى الآخرون ألا تثمر في مؤتمر الرياض. وهناك دول شقيقة في الخليج تنظر لليمن نظرة جدية في ما يتعلق بالعون والمساعدة لأن الأمر يتعلق بالأمن الإقليمي للمنطقة، وهو أمن مشترك، فلدي أمل أن مؤتمر الرياض سيفتح بعض أبواب وبقية الأبواب ستفتح بالتدريج تباعا.

■ من خلال حديثك برز تساؤلان الأول أن هناك من نظر إلى مؤتمر لندن بأنه سيفرض الوصاية على اليمن، ما تعليقك..؟ التساؤل الآخر متعلق بالمنح المقدمة لليمن في مؤتمر لندن 2006، المعروف أن الحكومة اليمنية تعرضت لمساءلة ولوم لعدم استغلال تلك المنح، ما رأيك في ذلك..؟

– في ما يتعلق بالشق الأول من السؤال الخاص بأن مؤتمر لندن يمثل وصاية بحسب تعبير البعض على اليمن فهذا كلام مبالغ فيه، بحيث ينسى البعض أن المجتمع الدولي اليوم في القرن الواحد والعشرين مختلف، فمصالح الدول شديدة الترابط، وأي تهديد في مكان ما يعتبر تهديداً على المحيط الجغرافي كله، والتشابكات السياسية والاقتصادية لم تشهد مثيلاً في التاريخ مثل ما هو حاصل اليوم، الآن الشخص المتواجد في القرية مرتبطة حياته في بورصة لندن، أو الولايات المتحدة، يعني عندما حدثت الأزمة المالية في أمريكا ألم يجتمع العالم في لندن ليقروا مسألة الرقابة على البنوك؟ هل اعتبرت أمريكا ذلك وصاية عليها، وأن تلك الأزمة تخصها فقط؟ لا.. لأنها أزمة مست العالم بأكمله، فبالتالي هذا المنطق لم يعد مقبولا، ويدل على أن البعض لا يفهم طبيعة وقوة التشابكات في العلاقة السياسية والاقتصادية الدولية. بل أعتقد أن مؤتمر لندن كان مدخلا إيجابيا لأننا نعرف التحديات التي تواجه اليمن. صحيح أن المؤتمر لم يكن ذا نزعة أخلاقية بحتة من أجل مساعدتنا حبا بعيوننا السوداء، وإنما أتى حتى لا يحصل في اليمن ما يهدد الامن الإقليمي والدولي، وبالتالي فهذا التشابك في المصالح السياسية والاقتصادية الدولية أمر إيجابي.

أما في ما يتعلق بالمنح فمما لاشك فيه أن الحكومة اليمنية واجهت أسئلة صعبة، فهناك أكثر من 5 مليارات و700 مليون دولار لم يتم استغلال إلا النزر اليسير منها، هذا يعبر في جزء منه أن بعض المانحين لم يف بالتزاماته، وآخر أن الإدارة الحكومية اليمنية ليست بتلك الكفاءة التي تجعلها قادرة على امتصاص تلك الموارد المالية المهولة التي منحت لها، الأمر الذي ألقى الضوء على جزء من مشاكلنا الإدارية وسوء الإدارة الحكومية في المؤسسات الحكومية، وهو الأمر الذي يجعلنا نتنبه لنعيد الرؤى في طريقة إدارتنا لمؤسستنا، وأن نختار الناس الجيدين في المواقع المناسبة، لأننا أضعنا موارد مهولة منحت لليمن، والسبب يعود في جزء منه إلى أن المسؤولين عن هذه الجهات لم يكونوا بمستوى الكفاءة المطلوبة حتى يتم استغلالها، وينبغي إعادة النظر في بعضها.

■ من ضمن توصيات مؤتمر لندن تنفيذ أجندة الإصلاحات، ولكن على الواقع يلاحظ أن هذه الإصلاحات تزيد من العبء على كاهل المواطن المطحون أصلا..

– أعباء المواطنين قادمة أساسا من سوء إدارة الاقتصاد، لأن النمو الاقتصادي في اليمن بطيء، ومعدل النمو الاقتصادي في بلادنا لا يتجاوز 4%، بينما النمو السكاني يتجاوز 2،3، يعني أن النمو الحقيقي الاقتصادي بالنسبة للفرد لا يتعدى نصف بالمائة عمليا، وأمام هذه الحقيقة المرعبة هناك ركود اقتصادي، وعدم تحسن دخل الفرد، وإذا لم نستطع أن نعيد عجلة الاقتصاد بطريقة صحيحة، فإن الواقع الاقتصادي سيكشف في المستقبل عن مخاطر اقتصادية جمة، وأول من يتحملها المواطن، زيادة في عدد العاطلين عن العمل وزيادة في عدد الفقراء، فنحن بحاجة إلى إصلاح اقتصادي جاد وجريء، مثلا في المنطق الفيزيائي عندما يعاني المريض من أمراض حرجة ألا يحتاج إلى دخول مستشفى، وخضوعه لبعض عمليات الكي والجراحة المؤلمة لإنقاذ المريض؟ لا بد من عملية كي مؤلمة، ودول كثيرة عملت ما عملنا، فهل نريد أن نعمل إصلاحات اقتصادية عميقة ولا نريد أن نتحمل تكاليفها؟

■ ولكن في ظل هذه الاختلالات الواضحة في الاقتصاد هل تعتقد أن الحل سيأتي من الخارج..؟

– الجسم لا تغزوه الفيروسات من الخارج إلا إذا كان الجسد مريضاً، وبالتالي فإن جزءاً كبيراً من مشاكلنا تكمن فينا، أو كما يقول الآخرون نحن نخلق وحوشنا، فعلينا أن نتكاتف كمؤسسات سواء رسمية أو غير رسمية.

■ كيف لنا إيجاد حاضنة اقتصادية تخدم التنمية..؟

– إذا كنا نتحدث على الأجل الطويل فإن وجود بيئة جاذبة لرأس المال هي مسألة مركزية لانطلاقة الاقتصاد الوطني، والبيئة الاقتصادية سواء كانت قانونية، أو مؤسسية، أو تطبيق القانون هذه كلها ينبغي أن تعمل معا، فالبغض يدعو ولا يمارس، سأضرب لك مثلا: أنا كنت مدير عام اتحاد الغرف التجارية السابق، وعندما جرى تطبيق قانون ضريبة المبيعات، رفض

بعض رجال الأعمال هذا القانون مع أنه صدر من البرلمان وصادق عليه رئيس الجمهورية، يعني أصبح قانوناً ملزماً يمثل إرادة الشعب، والتهريب الضريبي في اليمن يبلغ 600 مليار ريال، أي يعادل ثلث موازنة الدولة.

■ زادت مؤخرا الأزمات النفطية من انعدام المشتقات النفطية ومادة الغاز، بماذا تفسر ذلك..؟

– أنا دائما أقول إن اليمن ليست دولة نفطية، وأعلى مستوى للنفط في اليمن كان عام 2002، 450 ألف برميل، لم تمض 3 سنوات حتى انهار النفط إلى 270 ألف برميل، فنحن بلد ليس نفطياً أصلا، أي أننا ننتج الآن 270 ألف برميل مقابل 11 مليوناً في السعودية أو 7 ملايين في العراق، فلا ينبغي أن يكون النفط أحد الموارد الأساسية، وهو مورد كبير في الموازنة لأن اقتصادنا ضعيف، فمثلا الإمارات العربية دولة صغيرة الناتج القومي لها يفوق 300 مليار دولار، ونحن اليمن الذي يعد سكانه يعادل سكان دول الخليج مجتمعة، الناتج القومي لا يتعدى 25 مليون دولار، يعني نحن لا نصل إلى عشر الناتج القومي لدولة غير الإمارات، فنحن بلد فقير وموارده ضعيفة، فينبغي التفكير في استراتيجية جديدة للتعامل مع مصادر النمو الاقتصادي في اليمن، فبلادنا لديها موقع استراتيجي ولديها إنسان إذا ما جرى استغلال ذلك، فإنها ستكون إحدى الدول الرائدة في المنطقة.

■ إذا كان النفط مورداً شحيحاً كما تقول، لكن هل يعني ذلك أنه تم استغلاله الاستغلال الأمثل..؟

– لا أعتقد ذلك، وأتفق مع الكثير أن هناك إشكالية في استغلال مواردنا.. فهناك سوء إدارة وهناك فساد تبدد هذا المورد المحدود جدا، والذي نحن في أمس الحاجة له.

■ حسب تقرير دولي حديث حول الفقر في اليمن، فإن هناك أرقاماً مفجعة ومؤشرات خطيرة.. كيف تقرأ ذلك..؟

– اليمنيون والفقر توأمان تاريخيا على امتداد 1500 سنة، فاليمن مجتمع فقير وبائس، وحين قامت الثورة في 62، كنا أفقر دولة في العالم، لدرجة أن "التايمز" الأمريكية قالت حينها إن هناك بلداً في جنوب جزيرة العرب أعلن ثورة منفضاً غبار القرن الثاني عشر، أي أننا كنا نعيش 8 قرون مفصولة عن تاريخ الشعوب الأخرى. وبعد ذلك دخلنا في حروب أهلية وصراعات قبلية، فلم تنهض اليمن، وبالتالي الفقر مشكلة كبيرة جدا. ومؤلم جدا أن نرى بلداً لديه إمكانيات هائلة يعيش حالة من الفقر المدقع، يعني تقريبا نصف سكان اليمن تحت خط الفقر، أرقام مخيفة ومرعبة جدا. الأمر يتطلب إرادة مجتمعية وإدارة تساند هذه الإرادة.

■ أنت ترأس جامعة أهلية.. كيف ترى الاستثمار في التعليم..؟

– الاستثمار في التعليم هو حربة رئيسية لاختراق تحديات اليمن المتمثلة بالفقر والبطالة والعزلة التي تعيشها اليمن، وبدون التعليم نحن أكثر شعوب المنطقة تخلفا من حيث مستوى التنمية البشرية، والتعليم هو رأس الحربة.

■ ماذا عن واقع الغرف التجارية في اليمن..؟

– هو واقع بائس، أقولها من واقع تجربتي الخاصة. أعتقد أن رجل الأعمال هو أحد شروط النهضة في أي مجتمع، النهضة الأوروبية قامت على أكتاف رجال الأعمال الصناعيين، وهؤلاء يجب أن يكونوا أكثر تنظيما وفاعلية، لكن ثبت أن الكثير منهم لا يشكلون إضافة للتغيير في اليمن.

البنك الدولي: الفقر في اليمن لا يزال أكثر حدة وعمقاً من أي بلد آخر

قال البنك الدولي إن مؤشّر فجوة الفقر في اليمن يصل إلى 8.9%، أي أن هناك عجزاً بنسبة الفرد يصل إلى 497 ريالاً شهرياً. وفي المتوسط، ينبغي أن يحصل الفرد الفقير على 1431 ريالاً شهرياً حتى يتمكّن من الخروج من براثن الفقر.

وأعلن البنك الدولي في تقرير حديث له أن الفقر في اليمن لا يزال أكثر حدة وعمقاً من أي بلد آخر في الشرق الأوسط، وأن هذا البلد الذي عرف بالسعادة والرخاء في الماضي أضحى أفقر البلدان العربية.

وقال البنك إنه على الرغم من انخفاض الفقر في اليمن في الفترة الأخيرة، إلا أن معدلاته لا تزال أكثر عمقاً وأشد حدة من أي بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تراجعت نسبة الفقراء من 40.1 عام 1998 إلى 34.8% في الفترة ما بين 2005 و2006. وفي المناطق الريفية باليمن، انخفضت نسبة الفقر من من 42.4% عام 1998 إلى 40.1% عامي 2005 و2006.

وأعلن البنك الدولي في تقرير حديث أن الاستهداف النموذجي للفقراء في اليمن يتطلّب فقط 124.4 مليار ريال سنوياً (نحو 4% من إجمالي الناتج المحلي) لسد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر.

وتحدّث التقرير عن تفاوت معدّلات الفقر من منطقة إلى أخرى في اليمن، حيث تتباين مستويات انتشار الفقر في ما بين محافظات اليمن تبايناً كبيراً. ففي عامي 2005 و2006، تراوحت معدّلات الفقر بين 5.4% و71% بين المحافظات. ويبلغ أعلى معدّل له في المناطق الريفية بمحافظة عمران حيث تصل نسبة الفقر بين السكان إلى 71%، وتأتي شبوة والبيضاء بعد عمران بنسبة 60%، في حين يبلغ أدنى مستوى لانتشار الفقر في محافظات المهرة وصنعاء.

ولفت التقرير إلى تحسّن مستوى التحصيل الدراسي لدى الفقراء، وتراجع انتشار الفقر بشكل هامشي بين الأسر الأميّة. بيد أنه في الوقت الذي شهد فيه التحاق الأطفال بالتعليم طفرات سريعة، فإن أطفال الأسر الفقيرة ما زالوا متأخّرين عن غيرهم. كما أن الأسر الفقيرة تنفق على الرعاية الصحية قدراً أقل كنسبة من إجمالي نفقاتها بالمقارنة بغير الفقراء. وفي حين يتزايد عدد من يسعون للحصول على العلاج الطبي عند تعرّضهم للمرض، إلا أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء ما زالت قائمة. ويعتبر ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية السبب الوحيد والأهم في عدم لجوء الفقراء إلى المرافق الصحية.

وقال التقرير "باستخدام المعلومات التي يقدّمها الأفراد، يتّضح أن معدلات الفقر للأسر التي تعولها النساء في اليمن لا تختلف كثيراً عن الأسر التي يعولها الرجال. والأسر التي تعولها النساء تخصّص الموارد بشكل أفضل من الأسر التي يعولها الرجال".

وفي ما يتعلّق بالإنفاق الاجتماعي والفقر فقد انخفض الإنفاق الاجتماعي في اليمن في الماضي القريب إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي. ورغم أن الإنفاق العام المتكرّر على التعليم المستمر يفيد أصحاب كل الدخول على السواء، إلا أن التوزيع يصبح أكثر تفاوتاً في مستويات التعليم الأعلى.

وشهدت نسبة تغطية التطعيم باللقاحات في اليمن تحسّناً خلال العقد الماضي. فبالنسبة للتطعيم ضد الحصبة –أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة– كان معدل التغطية على المستوى الوطني أقل من 80%.

وبين الخمس الأشد فقراً من الأسر، كان عدد الأفراد الذين سعوا للحصول على الرعاية لدى المرافق الصحية الخاصة أكبر ممن كانوا يطلبونها لدى المرافق الصحية العامة. وكانت العيادات الخاصة هي الأكثر شيوعاً من حيث الإقبال عليها من قبل الفقراء.

وطالب البنك الدولي في تقريره بوضع إستراتيجية للنمو تمكّن المناطق الريفية باليمن من المشاركة في جني ثمار الرخاء، معتبراً أن مثل تلك الإستراتيجية عنصر حيوي لنجاح جهود الحدّ من الفقر.

وشدّد البنك على ضرورة تكييف مثل هذه الإستراتيجية بحيث تلائم احتياجات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الخاصة باليمن، وتحسين إدارة تكاليف التحوّل للإصلاح على الفقراء، وتحسين توجيه الإنفاق الاجتماعي على قطاعات التعليم والصحة لكي يصل إلى الفقراء. فضلاً عن إعادة تصميم نظام رصد الحدّ من الفقر المعطّل تقريباً وتوجيهه نحو الممارسات الأفضل.

وقال التقرير "بعد أن كان يعرف عبر التاريخ باليمن السعيد (أرض الرخاء والسعادة) أصبح اليمن أفقر البلدان العربية. وقد نفذت الحكومة اليمنية حتى الآن 3 خطط خمسية للإصلاح الاقتصادي منذ عام 1990 بهدف الحدّ من الفقر وتحفيز التنمية في مختلف القطاعات".

المخلفات الصحية.. وإعادة تصدير الأمراض..!

أفراح علي أبو غانم*
afrahabughanem@yahoo.com

في دراسة أمريكية يموت سنويا تقريبا 50 ألف شخص من عدوى المستشفيات، وفي إنجلترا وبعض الدول الأوروبية أصحبت النظافة المطلقة في المنشـآت الصحية الهوس الشـاغل للعاملين فيها لما تسببه عدوى المستشفيات من خطر على المرضى وعلى العاملين فيها وعلى المجتمع.. ومع كل هذا الهوس في تحري النظافة والتخلص التام من المخلفات الصحية، إلا أنه لابد من ضحايا سنويا.

أما في بلادنا فكثير من المنشـآت الصحية التي توكل إليها مهمة حماية الصحة العامة وتوفير الدواء وأمل الشفاء لكثير من المرضى، لا تعاني من هذا الهوس، فهي للأسـف تعمل إلى جانب مهمتها الإنسـانية، على إعادة تصدير الأمراض للناس.. كيف ذلك؟

فبعض المنشـآت الصحية –إن لم نقل أغلبها– فيها النظافة شبه معدومة للأسف أو شـبه نظافـة، حتى الرداء الأبيض للأطباء والممرضـين نجده في بعض الأحيان وقد تحول لونه إلى الأصفر أو البني، أما غرف الطوارئ فحدث ولا حرج، كراسـي ممزقة إن وجدت، والأسرة خالية من الملاءات، وإن وجدت فيفضل المريض عند النظر إليها الوقوف على رجليه ولا الرقود عليها، أما غرف المرضى (الغرف العامة وليس الخاصة) فعلى المرافقين للمرضى أن يساهموا بإحدى طريقتين إما زيادة تلوثها أو محاولة إعادة بعض النضارة والنظافـة إليها.. كما أن بعض العيادات والمختبرات الطبية للأسف تقوم بإعادة استخدام بعض الأدوات الطبية التي لا تستخدم إلا مرة أو مرتين بالكثير، خاصة في مجال التحليل تقوم باستخدامها والعمل بها أكثر من مرة مع أن هذا يجعل نسبة التحليل الدقيق ضئيلة جدا ولا تحدد المرض بدقة، وكل هذا من أجل توفير المال وعدم إهداره في توفير الأدوات التي يمكن إعادة غسـلها بالماء والصابون وإعادة استخدامها بنظرهم القاصر جدا وإهمالهم القاتل.

أما المخلفات الصحية أو مخلفات المنشآت الصحية (مستشفيات، مستوصفات، عيادات ومختبرات وغيرها) للأسـف الشديد هناك الأغلبية منها يتم رمي مخلفاتها بـكل ما تحويـه من مواد وأدوات طبيـة على مواد وأدوات ممرضـة على مخلفات المرضى (حتى بعض الأعضاء البشـرية) يتم رميها بكل بساطة في مقالب القمامة مع ضمان كامل لإمكانية نقل عدوى بعض الأمراض وإعادة تصديرها للبشر.. ومع أنه يجب أن يتم حرق هذه المخلفات في محارق خاصة يتم تصميمها ضمن تصميم هذه المنشآت، لكن العديد منها لا تعمل لأسباب فنية أو لأسباب مجهولة!

هذا الأمر ليس معمماً على الجميع، فالحق يقال إن هناك بعض المنشآت الصحية الخاصـة وليس كلها تقوم بالاهتمام بالنظافة وتقوم بحـرق مخلفاتها للحفاظ على الصحة العامة، وللأسـف الكثير من المنشـآت العامة لا تقوم بهذا العمل ولا تهتم بالقيـام به أصلا، ومـع أنه توجد بها كذلك محارق خاصـة للتخلص من النفايات والمخلفات الصحية، لكنها لا تعمل كعمال النظافة.. لا ندري لماذا..؟

لمـاذا هذا الإهمال الذي يؤدي وبشـكل مباشـر لإعادة تصديـر الأمراض إلى المجتمع؟ فالكثير يشكو أنه يدخل المستشفى للتخلص من مرض فيخرج منها بأكثر من مرض، فمن يسلم من الخطأ الطبي المعتاد فيها لا يسلم من العدوى، ومن يسلم مـن الاثنتين يكون في الشـارع من هـو له بالمرصاد ألا وهـي المخلفات. فهل هذه المنشـآت تعمل بوجهين مختلفين وهدفين متضاديـن تماما، قد يكون الهدف الثاني وهـو إعادة تصدير الأمراض للناس غير مقصود ومجـرد إهمال في نظرهم، لكنه الإهمال القاتل، الإهمال الذي لا تهاون معه ولا يسـمح بارتكابه من جهات يفترض بها توفير الحماية للصحة العامة.

هل هناك رقابة على منشـآتنا الصحية..؟ هل هناك دراسـات وتقارير ترفع عن الإهمـال و إعادة تصدير الأمراض لأفـراد المجتمع نتيجة الإهمال من العاملين في تلك المنشـآت..؟ هـل هناك ضمير في من يعملون بهـا أم أن ضمائرهم هي أيضا ماتت بسبب الإهمال؟

أعتقد أنه لو وجدت دراسـات وتقارير ترصد الإهمال الذي يحدث في منشـآتنا الصحيـة، لوجد أن عدد ضحايا هذا الإهمال يفوق عدد ضحايا الحروب، ولطالبت تلك الدراسات إن عملت بإغلاق تلك المنشآت حفاظا على الصحة العامة.

وأخيرا وليس آخرا.. متى نفيق من أخطاء قاتلة تعلق على شماعة الإهمال ويدفع ثمنها الجميع..؟

* الهيئة العامة لحماية البيئة

سربت أكثر من 5 أطنان مازوت

كارثة بيئية تهدد شواطئ الحديدة بسبب حادثة السفينة "ديا"

■ بشرى العنسي

يحاول فريق بيئي تابـع لفرع الهيئة العامة لحماية البيئة وفرع هيئة الشـؤون البحرية في محافظـة الحديـدة، منذ يـوم السـبت، مكافحة ومحاصـرة التلـوث علـى الشـواطئ نتيجـة تسرب 5 أطنان من المازوت –بحسب التقديرات الأولية–. جزء كبير من البقعة كان لم يصل بعد إلى الشاطئ نتيجة تغير اتجاه التيار حينها.

"وجـود بقعة مـن المازوت ناتجة عـن الكمية التـي كانـت فـي الأنبـوب والمقـدرة مـن قبـل المختصين بـ5 أطنان على الأقل. وقد امتدت تلك البقعـة من موقع البوجة إلى الشـاطئ المحاذي باتجاه جنوب غرب حتى شـاطئ الحمرة وفنار رأس الشامي" تلك كانت فقرة التلوث الناتج في تقرير حادث ديا.

التقريـر ذاته أوصى بضـرورة وجود تقرير آخـر (غوص فني) عن وضـع الأنبوب والقاعدة فـي البحر والضرر النـاتج. وفضل صدوره عن جهـة محايدة، كمـا أكد على ضـرورة الإصلاح الفوري للضرر ليتسـنى تفريغ المازوت للمحطة كونها تغذي جزءاً كبيراً من الجمهورية بالطاقة الكهربائية.

تقرير نهائي ما زال يعد لتقدير الأضرار، لكن مختصـين يقولـون إن التلوث تسـبب بالقضاء علـى كمية كبيرة من الأحيـاء البحرية والطيور النادرة في المنطقة.

حادث "ديا"

الجمعة الماضية أصدرت المحطة المركزية في رأس كثيب في الحديدة مذكرة لمدير عام شـركة عبر البحار للملاحة، ونسـخا مشـابهة لمحافظ الحديـدة والجهات الحكومية للكهرباء والهيئة العامة للشؤون البحرية، وذلك لتحديد الأضرار الناتجـة مـن ضـرب قاعـدة المرسـى البحـري بواسطة الباخرة "ديا".

المذكـرة أحاطت المدير علمـا بأن "ديا" وأثناء منـاورة الدخـول إلـى قاعـدة المرسـى البحري للمحطـة فـي السـاعة العاشـرة والنصـف من صبـاح ذلك اليـوم 2/26، قامت بإحداث أضرار جسـيمة فـي قاعـدة مرسـى المحطـة المركزية، الأمر الذي أدى إلى توقف المرسـى عن استقبال البواخـر وخروج وحدات التوليـد عن الخدمة. وطالبـت المذكـرة بإرسـال فريـق فنـي لتقييـم حجـم الأضرار التي ألحقتها الباخرة بالمرسـى والقاعـدة، والإصلاح، خاصـة أن الوقود كان لا يزال يتسرب حينها إلى البحر نتيجة الحادث.

هيئة الشـؤون البحرية في الحديدة تمخض عنهـا تقرير –حصلت "النداء" على نسـخة منه حال صدوره السـبت– عن حادث تلوث الباخرة "ديا".

البحريـة (7415400) والتابعة لشـركة عبر البحار وطولها الكلي 103 أمتار وتاريخ البناء 1974. تلـك كانـت معلومـات عن "ديـا" أوردها التقرير.

غادرت ديا ميناء شـحن عـدن يوم الأحد قبل الماضي بعد أن شحنت بـ2306 أطنان مترية من مادة المازوت النفطية.

الأربعاء 2/24 كانت محاولة الباخرة الأولى للربـاط. لكن المخطاف الأيمن علـق بالقاع، وتم فصـل رأس المخطـاف من الحلقـة العلوية على السـفينة، وبعدهـا تم تأجيـل عمليـة الربـاط لضـرورة وجـود المخطافـين لاسـتكمال ربـاط السفينة.

فـي السـابعة من صبـاح الجمعـة تم إعادة ربـط رأس المخطاف بحلقـة تم تركيبها من قبل الغواصين التابعين للمحطة البخارية –بحسب قبطان السفينة للفريق المكلف بالتحقيق.

بعـد سـاعتين ونصـف مباشـرة إعـادة ديا محاولـة الرباط للتفريـغ، لكن ولارتفـاع البحر وسـرعة الريـاح العالية لم تنجح السـفينة مرة أخرى، وحدث التسرب.

القبطـان أصـر خـلال التحقيـق الأولـي أن السـفينة لم تمـس القاعـدة أو الأنبوب المتصل بهـا، وأنه ليس لديه أي علم بما حدث وبما فيه التلوث الناتج.

الفحـص الـذي تم مـن قبـل المفتشـين علـى حالة السـفينة فنيا وجـد قصوراً ونواقص، لذا منعت ديا من الخروج لحين إصلاح جوانب ذلك القصور لديها.

بدايـة فبراير من 2008 شـهدت منطقة رأس الكثيب تلوثا مماثلا حيث تسـربت كمية كبيرة مـن المازوت ولوثت مسـاحات كبيرة من البحر، وقيل إنه لم يعرف مصدرها.

محطة رأس الكثيب

المحطـة المركزية لتوليـد الطاقـة الكهربائية برأس الكثيب بمحافظة الحديدة تعتبر من أقدم المحطـات المركزيـة في اليمن. وتقـع المحطة في الشـمال الغربي لمدينة الحديدة وتبعد عنها 18 كيلومتـراً على امتداد السـاحل وعلى ارتفاع 8 أمتار من سطح البحر. تم بدء الأعمال الإنشائية والتركيبات من قبل الشـركة المنفذة: أنسـالدوا الإيطالية في 1979، وتم افتتاح المحطة رسـمياً من قبل الرئيس علي عبدالله صالح.

وتتكون محطـة رأس الكثيب (بخاري) من 5 مولدات، واحد منها خارج عن الخدمة، قدراتها الاسـمية 140 ميجـاوات، والقـدرة الفعليـة 110 ميجـاوات –بحسـب تقرير برلمانـي العام الماضي.

الشـهر الماضـي زار وفـد مـن شـركة توليد الكهربـاء المركزيـة فـي الأردن المحطـة ووقـع مذكـرة تفاهم وتعاون في مجال توليد الكهرباء مع المؤسسـة العامة للكهربـاء في اليمن، حيث اشـتملت علـى عـدة نـواح مـن أهمهـا تبـادل الدراسـات لإعـادة ترميم وتحديـث ورفع كفاءة محطات التوليـد القائمة في اليمن، والتخطيط لإنشاء محطات توليد كهرباء جديدة، ودراسات الجـدوى الاقتصاديـة لمشـاريع محطـات التوليـد المنـوي إنشاؤها، إضافـة إلـى تقديم خدمـات استشـارية لمشـاريع متكاملة لمحطات توليـد الكهربـاء، ضمـن التنافـس مـع البيوت الاستشـارية، لتشـمل العطـاءات، وتحليـل العـروض، وإدارة العقـود، والإشـراف علـى تنفيـذ هـذه المشـاريع. إضافة لتعزيـز جوانب التعـاون الثنائي في مجـال بناء وتطبيق نظام الجـودة، وتبادل الزيـارات والتدريـب النوعي فـي مجالات الصيانة والتشـغيل وإعادة تأهيل محطات التوليـد، وتصنيع وترميم قطع الغيار المسـتعملة في محطـات توليد الكهربـاء، ونقل خبـرات شـركة توليـد الكهربـاء المركزيـة فـي مجـال آليات وإجراءات اسـتلام الوقود الغازي والسـائل، بالإضافـة إلـى التعـاون الثنائـي فـي مجـال الفحوصـات الإتلافيـة واللاإتلافية وتحليل زيوت المحولات والفحوصات المختبرية مـن خـلال تدريـب فريـق مركـزي للمؤسسـة العامة للكهربـاء، والتعاون الفنـي والقانوني، واتفاقيـات شـراء الطاقة الكهربائيـة الخاصة بنظام الاستثمار والمشاركة.

باحثون هنود يطيلون عمر الطماطم

كبح أنزيم "ألفا-مان" المحفز على النضج يزيد صلابة الثمار ويبقيها طازجة لـ30 يوماً

تمكـن باحثـون فـي الهنـد مـن إطالـة عمـر الطماطـم (البنـدورة) بعد قطفها لمـدة 30 يوما إضافيـة مـن خـلال كبـح إنزيمـات تحفـز على النضـج، وهـو مـا يسـاعد الثمـار علـى البقاء طازجة لفترة أطول.

ومثـل هـذا التقدم مهم للـدول الناميـة التي تعتمد بشدة على الصادرات الزراعية للحصول علـى الدخـل، لكن البنيـة التحتية اللوجسـتية فيها مثل التبريد غالبا ما تكون غير مكتملة.

وقـال أسـيس داتـا المشـرف علـى الدراسـة بالمعهـد الوطنـي لبحوث الجينـوم النباتية في نيودلهـي "نفقد الكثير مـن المحاصيل في جميع أنحاء العالم. في الهند... نزرع الطماطم التي لا تبقـى لأكثـر من 10 إلى 15 يومـا. لكن إذا أمكن تحسـينها لـن يكون هنـاك حاجة إلـى أي نظام للتخزين، وسيمكن نقلها من مكان لآخر".

وقـال العلمـاء فـي بحـث نشـر فـي دوريـة محاضر الأكاديمية الوطنية للعلوم، إنهم حللوا جينات الطماطم وحددوا تلك التي تبدو مرتبطة بإنزيمـين –همـا (ألفا–مـان) و(بيتا–هيكـس)– يتراكمان في الطماطم أثناء فترة النضوج.

وشـرعوا في "كبح" الإنزيمين، واكتشـفوا أن الطماطـم التي كبح فيها إنـزيم (ألفا–مان) أكثر صلابة بضعفين ونصف عن الطماطم التقليدية، بينمـا كانت الطماطـم التي ينقـص فيها إنزيم (بيتا–هيكس) أكثر صلابة بضعفين.

واحتفظ النوعان المعدلان وراثيا بملمسـهما وصلابتهمـا لمـدة تصـل إلـى 45 يومـا مقارنة بالطماطـم التقليديـة التـي تبدأ فـي الانكماش وفقدان الملمس بعد 15 يوما.

وقال داتا "يمكننا اسـتخدام (هـذه الطريقة) مع المانجو والموز والكثير من الفواكه.

● "ميدل إيست أون لاين"

فريق لفحص مياه أبين مخبرياً بعد إصابة العشرات بالإسهال

اسـتدعى مدير مؤسسة المياه بمحافظة أبين فريق مهندسين مـن محافظـة عدن لأخذ عينات من الميـاه وتحليلها مخبريا بعد تزايد انتشـار مرض الإسهال الحاد في مدينة زنجبار (كما جاء في موقع الصحوة نت).

ويشـكو المواطنـون في زنجبار من انتشـار مرض الإسـهال الحـاد، الـذي قالوا إنـه أصبح أشـبه بالظاهرة ولم يسـلم منه أي من سـاكني أحياء المدينة دون اسـتثناء، ولكـن بتفاوت بين السـكان المصابـين بهذا المـرض. وقد لوحظ تدافـع الناس على العيادات الصحية.

ويعتقد المواطنون أن سبب هذا المرض هو تلوث مياه الشرب لمدينة زنجبار التي يتم تموينها بمياه آبار مباشـرة دون خزان رئيس يجمع المياه ويتم مداواتها بمادة الكلور التي تقضي على البكتيريا، ولهذا كثرت شكاوى المواطنين من وجود ملوثات ترى بالعـين المجردة في المياه، ومنها كثـرة الأتربة المصاحبة للمياه التي أدت إلى تلف صنابير المياه وإعطاب شـفاطات المياه. كما تحوم شـكوك حول اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي نظرا لكثرة المصابين بالإسهالات.

المحرر: هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

الاثنين 15 ربيع أول 1431هـ الموافق 1 مارس 2010 العدد (226)
Mon. 15/3/1431 - 1 March 2010

يحيى الراعي بعد يوم من انتخابه:

نحن نحترم الديمقراطية، ونشكر ذي انتخب وذي ما انتخب وذي دبجها يابسة

ويرد على من عملوا ضده، كتلة التضامن، في الانتخابات:

الرسالة وصلت، بيّض الله وجيههم وزاد الرجال من أمثالهم

● نواب يقومون بتهدئة الراعي بعد سقوطه في الجولة الأولى من الإنتخابات

● حمير الأحمر يتلقى التهاني عقب خروجه منتصراً

● ورئيس المجلس خلال مغادرته كاسباً في معركةٍ ضارية

■ هلال الجمرة

عاش المرشح لرئاسة مجلس النواب يحيى علي الراعي، 4 ساعات عصيبة في رحلة شاقة عاد بها إلى مقعد الرئيس مجدداً. تلقى خلالها رسائل نارية أخرجته عن طوره، وأوقعته في منعطف خطر نجا منه بتعاطف النوّاب وانسحاب منافسه الوحيد عبدالعزيز جباري.

وعقب فوزه صعد الراعي إلى المنصة وشكر النائب عبدالملك الوزير على إدارته للجلسة. وبفوز نواب رئيس المجلس شكر جميع النواب على الديمقراطية والتفاعل، وشكر النائب علي صالح قعشة، وفي النهاية شكر منافسه عبدالعزيز جباري. وفي الجلسة التي تليها ردّ الراعي على انتقاد جباري للمحضر وإغفاله للإعلان عن انسحابه، قائلا: "بالديمقراطية نزلنا القاعة وانتخبنا، ونشكر ذي انتخب وذي ما انتخب وذي دبجها (أدخل البطاقة) يابسة".

يجمع كافة النواب بأن كتلة مجلس التضامن، التي يرأسها النائب المستقل صخر الوجيه، لعبت الدور الأكبر في انتخابات الاثنين لهيئة الرئاسة، وحددت الفائزين وفي أية جولة بالضبط. ومن اجتماعاتها في بوفية المجلس قررت أن يكون النائب عبدالعزيز جباري هو مرشحها لمنافسة يحيى الراعي. وبالرغم من علم المرشح، كما كتلة التضامن التي يبلغ عدد أعضائها نحو 75 عضواً من كافة الكتل البرلمانية الرسمية، أنه لن يفوز على منافسه، إلا أن الغرض من تلك المنافسة كان "لكسر شوكة الراعي وتعريفه بثقلنا وأهميتنا ووجودنا داخل المجلس".

كانت الرسالة واضحة لدى الراعي منذ مطلع الأسبوع الذي أجريت فيه الانتخابات، لكنه ربما قلل في نفسه من نتائج عمل "كتلة التضامن". وكان يقول لعلي العنسي، أحد البارزين في الكتلة، "بعد أصحابك.. قرروا ما تفعلوا". وكان العنسي يلتفت إلى شرفة الصحافة ويبتسم ويقول: هذه الأيام بيوجّه رسائل ويتخايل أي حركة إنها ضده.

جرت تحركات الكتلة بصورة واضحة من وقت مبكر من الانتخابات. إذ لم يطالب رئيس الكتلة صخر الوجيه بموضوع الانتخابات إلا بعد أن قرروا ما هم ماضون فيه. وقرروا أن يسقطوا الراعي في الجولة الأولى، والبطاقة الملغية مؤشر قوي على هدف الكتلة. ومثلما قرروا أن يفوز الراعي في الجولة الثانية بأصوات قليلة، قرروا أن يكون فوز نائبه حمير الأحمر كاسحا وقاهراً لرئيس المجلس ورسالة ضمنية لهدفهم. ومثلما أقنعوا جباري بالترشح أقنعوه بالانسحاب وفي الوقت الذي أرادوه، وقد أمسك به نائب رئيس مجلس التضامن محمد عبدالله القاضي، ورافقه إلى المنصة ليعلن الانسحاب.

عقب إعلان الشيخ ياسر العواضي، نائب رئيس كتلة المؤتمر ورئيس لجنة الفرز، النتيجة: "الأخ يحيى الراعي 148 صوتا، الأخ عبدالعزيز جباري 54 صوتا، فيما بلغ عدد البطائق الملغية 23 صوتا، ولم يصل أي من المرشحين إلى النسبة المطلوبة التي حددتها اللائحة الداخلية للمجلس، وهي 152 صوتاً ما يعني ضرورة إعادة الانتخاب مجدداً".

وعلى ما يبدو فإن رئيس كتلة المؤتمر كان لديه شعور

● جباري يتلقى التهاني بترشحه لموقع رئيس المجلس

بالخسارة، سلفاً، فعند إعلان النتيجة كان حاضراً إلى جوار الراعي. ومن شرفة الصحفيين لاحظنا الدور الذي لعبه البركاني في إثناء الراعي عن قرار انسحابه، وإقناعه بالبقاء وسيتم معالجة الخطأ، وبحسب نواب فقد اقترح عدم إجراء انتخابات لجولة ثانية، وسيتم تزكيته من قبل المجلس.

تشظت القاعة إلى مجموعات وحلّت الفوضى والصخب: كانت مجموعة من النواب ملتفة حول الراعي تواسيه على ما حدث وتحثه على البقاء، يتزعمها رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني، ومجموعة ثانية تلاحق منافسه لإقناعه بالانسحاب، يتزعمها النائب المؤتمري محمد عبدالله القاضي، ومجموعة ثالثة تحث جباري على الاستمرار في الترشح للجولة الثانية، يتزعمها النائبان صخر الوجيه (مستقل) وعبدالرزاق الهجري (إصلاح)، فيما لزم الباقون مقاعدهم مبتسمين، أبرزهم النائب المؤتمري علي المعمري.

كان الراعي مستفزا، فإلى شعوره بالعمل ضده من أجل إيصال رسائل وإخضاعه، كان يشعر أيضاً بالخذلان من الكتلة التي أقرته مرشحاً لها، كتلة المؤتمر الشعبي العام، التي يبلغ عدد أعضائها 227 عضواً.

صعد الراعي إلى المنصة وهو في ذروة الاستفزاز وقد جفّ حلقه، وتغيّرت ملامحه، لكنه كان يتظاهر بالثقة بالنفس والرضا بالديمقراطية عندما ردّ على من وصفهم بـ"المتجمّلين" قائلاً: الإخوة أعضاء مجلس النواب، أنا لن أقبل لا بانسحاب المنافس لي ولا الذي عيتجمّل معي. تعاد الانتخابات وأنا أحترم الديمقراطية.

شكره الشيخ ياسر على موقفه، فيما بقي محمد عبدالله القاضي ممسكاً بجباري يطلب منه الانسحاب من المنصة لصالح الراعي. تعاطف غالبية النواب مع الراعي، لخسارته للجولة الأولى رغم حصوله على عدد لا بأس به من الأصوات مقابل منافسه، وظلوا يواسونه كشخص خسر الانتخابات. وفي مقدمة القاعة ظل جباري يلف على القاعة مبتسماً بشوشاً على غير عادته، يتعامل مع النواب بنشوة الفائز. ويصافح البعض ويتحدث إلى آخرين، وينظر إلى الراعي بنظرة تعاطف، فقرر لاحقاً الانسحاب بعد أن زادت الضغوط والإحراجات.

اعتلى المنصة وخلفه عدد من النواب، وأعلن للنواب انسحابه قائلاً: "تقديراً واحتراماً للزملاء وللشيخ يحيى الراعي، أعلن لكم عن انسحابي له، وأؤكد لكم أني سأصوّت لصالحه، في الجولة الانتخابية الثانية". هلل النواب وصفقوا فرحاً لإعلان جباري انسحابه، وبدأ يتلقى الشكر ويتعامل كشخص منقذ. فيما تدخّل النائب مختار صادق أبو رأس (مؤتمر)، بصورة اعتراضية، وعلّق على انسحاب جباري: الكلام مرفوض. وهو ما لم يعره النواب أي اهتمام.

تنبّه الراعي للرسالة، التي يعتقد أن مجموعة محمد عبدالله القاضي وحسين الأحمر أرادوا إيصالها، أو بالأصح كتلة التضامن التي يتزعمانها ويرأسها النائب صخر الوجيه، وتحرك من مقعده في الصف الثاني باتجاه المنصة وهو "مكبود"، وقال: علينا كلّنا أن نحترم الديمقراطية، والذي عملوا الرسالة قد وصلت، بيّض الله وجيههم وزاد الرجال من أمثالهم، أمّا أنا فلن أقبل الانسحاب، ولن أمشي رحمة حد (أحد) لا اليوم ولا بعده، وإذا ما نجحت بالانتخاب وصوتوا لي الرجال أروح بيتنا.

علت أصوات في القاعة تطالب بتأجيل الانتخابات إلى اليوم الثاني، وقد عارض ذلك عديد من النواب، فيما تنبّه ياسر العواضي إلى مخالفتها الدستورية، حيث شدّد على ضرورة إكمال الانتخابات وخاطبهم: أيها الإخوة، طالما شرع المجلس في الانتخاب اليوم لا يجوز أن نرفع الجلسة إلا وقد تم انتخاب الرئيس... ما لكم اجلسوا". وبحسب جباري فإنه قد شعر بارتباك الجماعة واهتزازهم، فقرر أن يعيد إعلانه للانسحاب لطمئنتهم. وبالرغم من الردّ الشديد للراعي، بعدم قبوله لانسحاب منافسه، إلا أنه تراجع حينما أعلن جباري انسحابه للمرة الثانية، إذ تلقاه الراعي بدم بارد وتعامل كأن لم يسمعه، وقال جباري: الإخوة الأعزاء، أعلن أمامكم انسحابي من الترشح. وأنا بالنسبة لي سأرشح الشيخ يحيى الراعي.

لزمت القاعة الصمت حيال عدم وجود منافس للراعي، فيما سارت الانتخابات بالشكل المطلوب، وتقدّم المرشح المنسحب إلى منافسه (الراعي) لتطمينه على أنه فعلاً سيرشحه، وأمسك الراعي ببطاقة الاقتراع وراقب جباري حتى انتهى من تسجيل اسمه.

عاد جباري إلى كرسيه متحرراً من عقدة النقص. ووفقاً لحديثه إلى "النداء" قال: "كنت أعتقد أن منافسي يتعامل بصدر رحب، وهذا حق دستوري، ولم أكن أعرف أنهم يحيكون لي كيف يستفزونني عندما قالوا إني لم أنسحب من الترشح، وهذا كلام غير صحيح وافتراء".

ونصّب النائب الإصلاحي محمد الحزمي نفسه مندوباً للبطائق الملغية، فهو الذي بدا أكثر قلقاً من الراعي، وكان يلف أمام الصندوق كما لو كان على باب غرفة الولادات. وكان النائب يحيى القاضي، وهو الذي كان يشد من أزر الراعي منذ الجولة الأولى، يراقب لجنة الفرز، ويعود إلى الراعي ليبشره، بأنه لا خوف من النتيجة، وأن المنافس، وهي البطائق الملغية، لم تحصل سوى على أصوات قليلة.

وكانت النتيجة النهائية أن: حصل الراعي على 164 صوتاً، عبدالعزيز جباري على 8 أصوات (رغم أنه أعلن انسحابه مرتين متتاليتين، ومن المفترض أن تعلن ضمن البطائق أو الأصوات الملغية، لأنه لم يعد مرشحاً)، وبلغ عدد الأصوات الملغية 37 صوتاً. ووفقاً لأحد أعضاء لجنة الفرز، فضل عدم ذكر اسمه، فإن النتيجة الحقيقية التي حصل عليها الراعي هي "153 صوتاً، وزيدت له اللجنة 11 صوتاً".

عبده بُشر يعود إلى البرلمان عقب رفض إستقالته

عاد النائب المؤتمري عبده محمد بشر إلى منصة البرلمان، السبت الماضي، ليقرأ المحضر بعد أن أعلن تقديم استقالته من المجلس في جلسة الاثنين الفائت. وقد أعلن تقديم استقالته من عضوية المجلس بعد أن انسحب عن الترشح لعضوية هيئة رئاسة المجلس.

وقال رئيس المجلس يحيى علي الراعي، السبت، إن بشر كان قدم استقالته من المجلس إلا أن زملاءه لم يقبلوا الاستقالة، وتم إقناعه بالعودة لحضور الجلسات.

وكان بشر انسحب من الترشح لنيابة رئاسة المجلس غاضباً، إثر تلقيه ضغوطاً بالانسحاب لحساب الشيخ حمير الأحمر نائب رئيس المجلس، الذي يخشى إخوانه أن يلاقي نفس المصير الذي لاقاه الراعي في الجولة الأولى. ومع إعلانه الانسحاب من الترشح أعلن تقديم استقالته من المجلس. وخلال مغادرته للمجلس لحق به عدد من النواب لمراجعته، وكان الراعي يدعوهم للعودة ويقول لهم: "خلوه يمشي ما لكم، ما أحد قال له ينسحب ولا أحد طلب منه يترشح".

كانت الفرصة سانحة بالنسبة لنائب يحظى بشعبية عند زملائه أمام منافسين مثل أكرم عطية الذي أكد لـ"النداء" أحد أعضاء لجنة الفرز ونواب آخرين أنه حصل فقط على 134 صوتاً، واللجنة وفّت له النصاب، وأعلنت أنه حصل 155 صوتاً، خشية أن تطبق اللائحة ويعاد النظر في المرشح الفاشل وفقاً للائحة التي لا تجيز إعادة الانتخابات أكثر من مرة.

سطع اسم النائب عبده محمد بشر في مجلس النواب الحالي كنائب مؤتمري ملتزم بالحضور ومعروف بمواقفه المستقلة لا سيما في ما يتعلق بقضايا الفساد. واشتهر بين النواب بـ"حامي حمى اللائحة الداخلية للبرلمان".

ويعتمد بشر في مداخلاته في قضايا عدة بالتحضير الجيد للرد على "مغالطات الحكومة، وفضح ممارساتها الخاطئة" بالقانون وبالدستور وبالتقرير المقدم من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، علاوة على تقارير أخرى يحصل عليها من المؤسسات المعنية في الوقوف أمام البرلمان.

وبرز بشر كبرلماني شديد الاهتمام بالقضايا الأمنية، وهو صاحب الاستجواب الوحيد في جدول أعمال الدورة الحالية لوزير الداخلية مطهر رشاد المصري، على الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد.

الاثنين 15 ربيع أول 1431هـ الموافق 1 مارس 2010 العدد (226)
Mon. 15/3/1431 - 1 March 2010

ما حكاية وجود 37 بطاقة ملغية؟ وما الذي كُتب فيها؟

هنـاك أميوّن كثر داخل مجلس النواب، لكن لم يحضر منهـم، الاثنين الماضي، سـوى نائب واحـد. لكن البطائق التالفـة تتعـدى رقمـا قياسـياً لأول مـرة. لقـد بلغت في الجولة الأولى لانتخاب رئيس البرلمان، 23 بطاقة. عندما حصل المرشـح يحيى الراعي على 143 صوتاً، ومنافسـه عبدالعزيـز جبـاري على 54 صوتاً. فيما كشـف الشـيخ ياسر العواضي، رئيس لجنة الفرز، عن وجود 10 بطائق مزورة عقب إعلانه مباشـرةً عـن أن يحيى الراعي حصل على 148 وليس 143 صوتاً.

وقـد ارتفع عدد البطائق الملغية في الجولة الثانية من اقتـراع رئيس مجلس النواب، إلى 45 بطاقة، وانخفضت إلـى بطاقتين عند اقتراع نـوّاب رئيس المجلس. ومن بين البطائق الـ45 الأولى كشفت لجنة الفرز فقط عن 8 بطائق ملغية سـجل فيها اسـم عبدالعزيز جباري المرشـح الذي أعلن انسـحابه في وقت مبكر من بدء الجولة الانتخابية الثانية، وتعتبر لاغية لأنه لم يعد مرشّـحا. ويبقى السـر في ما كتب في الـ37 البطاقة الملغية.

منـذ انتهـاء الانتخابات بـدأ النواب يتناقلـون في ما بينهـم ما كتب فـي البطائق بضحك. وعلـى ما يبدو فإن مضمـون ما كتـب كان رسـائل "كتلة مجلـس التضامن"، بـل وسـائل فاضحة، لذا فقـد فضّلوا التكتـم على غالبية التعليقات، ولم يظهروا منها سوى الجزء اليسير.

ومـا ظهـر من تلك التعليقـات، وفقاً لعدد مـن النواب، كلمة "دماااار" بدلاً عن ذمار. وهي كلمة تحمل في باطنها عدداً من الرسـائل المبطنة. فإلى كون المرشحين يتحدران مـن محافظـة واحـدة؛ ذمـار، كان رئيس المجلـس يحيى الراعـي يردّ على منافسـه، قبل أسـبوع مـن الانتخابات -عندمـا كان (جبـاري) يطالب بتطبيـق اللائحة وينادي هيئـة الرئاسـة بالنزول مـن المنصة لأنهـا أصبحت غير شرعية، قائلاً: "هذا الكرسي حق ذمار".

وإلـى التعليـق السـابق، كتـب 4 مـن النـواب خلـف بطائقهـم. وأفـاد نـواب مـن لجنـة الفـرز، بأن عـدداً من البطائق كتب فيها كلام غير لائق. وطبقاً لأعضاء اطلعوا علـى عدد مـن البطائق فإنهم رأوا اسـم المرشـح جباري مكتوبـاً بالخط الكبير يليه اسـم المرشـح الراعي مكتوباً بخـط صغير لا يكاد يقرأ. وأضـاف عدد من أعضاء لجنة الفرز أن بطائق أخرى كتب فيها كلمة "كارثة".

وترجـم أحد النواب في الجلسـة التاليـة للاقتراع ما عبّـر به الراعي. وقال إن عدداً من البطائق الملغية وجدت فارغة ولم يكتب عليها إطلاقاً، أو كما قال الراعي "دبجها يابسة".

حقاً لقد حملت رسـائل مبطنة كما فهم الراعي. فنسـبة الرضا عن شـخصية رئيس برلمان يطلب التمديد، أصبحت ضئيلة جداً إن لم تكن منعدمة، وإلا لماذا حصل نائبه حمير الأحمـر على النسـبة المرتفعة جـداً مقابل الراعـي. لكن ما ساعد الأخير على الفوز كان مؤثراً خارجياً: "إنها اتصالات الرئيـس. ولولا أن النواب يحترمون الرئيس لما رشـحوه"، وفقاً لجباري. ومعلوم أن الراعي يعلم هذا جيداً.

● أعضاء هيئة الرئاسة بعد فوزهم

جلسة حذرة تخلى فيها جميع النواب، باستثناء النقيب والهجري، عن زميلهم جباري

الراعي يتنكر لفضل جباري في عودته إلى المنصة من أول جلسة

الجلسـة التالية ليـوم الاقتراع، كانت حـذرة بامتياز، وظهـر فيهـا النـواب كما لو أنهـم واقفون علـى أطراف أصابعهم. بدا يحيى الراعي في أول جلسة له في الولاية الثانية، عابس الوجه، وعلى عكس حالته تماماً بدا نائبه حمير الأحمر بشوشاً ومتوجاً بنشوة الفوز.

قد يكون لهذا الأثر أسبابه، فقبل يوم فاز الراعي بمقعد رئيـس المجلس بالكاد، خلافـاً لحمير الأحمر الذي حصل علـى 187 صوتـاً، ومن الجولـة الأولى، وهـو رقم يفوق بـ23 صوتاً النتيجة المعلنة التي حصل عليها الراعي.

ومـن مقدمـة القاعة قـام النائـب عبدالعزيـز جباري، المرشـح الـذي أعلـن انسـحابه قبـل الجولـة الثانية من الانتخابـات، ليشـارع علـى الخبـر الإعلامـي للنتيجـة النهائية، وينتقد إغفال خبر "تقديم استقالته".

وأسـف جبـاري مـن أن ينقـل القائمـون علـى الخبـر الإعلامـي في المجلس الخبـر بتزييف للحقائـق. واعتبر الهدف من نقل الخبر بتلك الصورة المشوّهة، "أي القول بـأن الراعي حصل علـى 164 صوتاً وحصل جباري على 8 أصـوات، مع إغفال خبر تقديم جباري لاسـتقالته"، من شأنه "التقليل من الآخر، وهذا كلام معيب".

وطالـب هيئـة رئاسـة المجلـس "بتصحيـح المحضر الرسـمي وأيضـا الخبـر الإعلامـي". معتبـرا مـا حدث "مصادرة لحق من حقوقه القانونية وتزويرا للحقيقة".

صمـت كل النـواب، ولـم يتضامن مع جباري سـوى عيـدروس النقيـب، رئيـس كتلـة الاشـتراكي، والنائب الأبرز فـي كتلة الإصلاح عبدالـرزاق الهجري. وبالرغم مـن حضور عدد مـن النواب البارزيـن، إلا أن غالبيتهم كان يخشـى غضـب الراعـي، الـذي لـم يفـق وقتها من صدمة النتيجة الأولى.

وقال عيدروس: أنا أعلم أن الأخ عبدالعزيز جباري قد انسـحب قبل الجولة الثانية، لكني أستغرب أن محضر الجلسة لم يشر إلى أن الأخ عبدالعزيز قد انسحب للأخ يحيى الراعي، وأعلن بأنه سيصوّت للراعي. وهذا كلام غير صحيح.

نفـى الراعـي أن يكـون جباري قـدم اسـتقالته، وردّ كشـخص يريـد الانتقـام مـن خصمـه: بالديمقراطيـة نزلنـا القاعـة وانتخبنـا. وعبدالعزيـز قدّم الانسـحاب وقلـت لن أقبل الانسـحاب وأطلـب إعـادة الانتخابات. إذا قـال المحضـر، الـذي وقعوا عليه زمـلاؤه أمس، إنه ظل مترشح فهو مترشح. وأضاف في لهجة ساخرة من منافسـه: بيّـض الله وجه من صوت لـك الـ8 الأصوات، وبيّض الله وجه من صوت لي.

ولفـت عبدالـرزاق الهجـري إلـى أن مـا حـدث أمس عمليـة إيجابية. واسـتنكر أن يأخذ البعض "كل شـيء بالقمّـر". وأضـاف: "لكـن يبدو لـي أن هنـاك من يريد أن نظهَر بمظهر غير لائق".

وتطـرق إلـى ممارسـة نـواب لعمليـة التزوير تحت قبـة البرلمـان، واعتبرها "إسـاءة للتجربـة وعملا قليل حيـاء وقليـل أخلاق". وزاد: وما حـدث أننا في المجلس التشريعي، نمارس التزوير إساءة لنا.

وأعلـن عـن تضامنه مع جباري قائـلاً: أنا فعلاً ممن تألم للكلام لسماع ما بثته وسائل الإعلام بشأن تغييب انسـحاب جبـاري". ووصـف القائمـين أو المشـيرين بصياغة الخبر بهذا الشكل بأنهم: "دعاة فتنة ويريدون أن يحولوا المسـألة إلى مسـألة شخصية بين المرشحين ويشـوهوا العمليـة الديمقراطية". وشـدّد على ضرورة تعديـل الخبـر وكـذا المحضـر، وقـال: "أنا الـذي أعلمه وأشـهد للـه أن عبدالعزيز جباري أعلن انسـحابه أكثر من مرة".

قاطـع الراعي حديث الهجري وقال: "أمّا من زوّر فأنا وانته داريين من هم الذي زوروا ولمن ومن بيشـتغل مع من".

كان مقتـرح النائـب نبيل باشـا جاهـزاً للخروج من مشـكلة التزويـر، فقـال: تغيرت قيم النـاس، وهناك من يثير الوشـاية، ونحن الآن بحاجـة لتعديل نص لائحي كـي نخـرج مـن مشـكلة التزويـر ولا تتكرر مسـتقبلا. وعقـب الراعـي: "اللائحـة لا نريد أن نغيرهـا، باقي لنا سنة والمجلس الجديد يجي يغير وإلا ما اشتهى".

● النقيب

● الهجري

بعدهـا كان جبـاري يرفـع نقطـة نظـام، إلا أن رئيـس المجلس اليوم، ومنافسـه بالأمس، رفض إعطاءه الحديث متذرعـاً بأنـه تم التصويـت على المحضـر، بينما تحدث كافة النواب السابقين بعد التصويت على المحضر.

والسـرّ الذي قال الراعـي لعبدالرزاق إنهمـا يعلمانه ونجهلـه نحـن: وهـو من هو المـزور؟ كيف تم دسـها في صنـدوق الاقتـراع؟ ومتـى حـدث ذلـك؟ وكيـف تغافـل الجمـوع عنهـا؟ ووفقـاً لبرلمانيين، فإن لجـان التصويت والفـرز كانـت تصـل إلـى رئيـس الجلسـة جاهـزة مـن رئيـس كتلة المؤتمر، وعليه فقط أن يعلنها. وكان أعضاء كتلة المشـترك قد رفضوا المشـاركة في تلـك اللجان دون الإفصاح عن سبب.

لم يسلم الراعي على منافسه حتى اليوم، وبدأ يتعامل معه بغلظة وقسوة. وكأنه الخصم اللدود.

المحامي هائل سلام في دفاعه عن محمد المقالح:

اتهام المقالح ومعاملته كمُدان ليس إلا لكونه صاحب رأي لا تتفق آراؤه وهوى المتحكمين بالأمر في هذا البلد

● المقالح (ارشيف)

دفاعي عن موكلي الأستاذ محمد المقالح يتكون من محورين:
1 – الدفع ببطلان المبنى الإجرائي للاتهام.
2 – الدفع بعدم صحة الاتهام وبتلفيق التهم.

أولاً: بصفة أصلية: الدفع ببطلان المبنى الإجرائي للاتهام:

مع التأكيد على عدم صحة وثبوت وقائع الاتهام، المنسوبة، اعتباطاً، لموكلي في قرار الاتهام الماثل، نؤكد لعدالة المحكمة الموقرة، أن هذا القرار جاء محمولاً على مبنى إجرائي مطلق البطلان، وهو البطلان الحائق بإجراءات المراقبة الهاتفية، والقبض، وجمع الاستدلالات، والحبس الاحتياطي، والاستجواب.

ولإجلاء أسباب هذا البطلان، وأسانيد الدفع به، نستكرم عدالة المحكمة الموقرة، إمعان النظر في البيان الآتي:

1 ـ بطلان إجراء المراقبة الهاتفية:

المعلوم أن الاتصالات الهاتفية، من الأمور ذات الصلة الوثيقة بالحرية الشخصية، وبحرمة الحياة الخاصة، التي أحاطها الدستور بعناية خاصة، مقرراً بنصي المادتين 48 و53 منه، عدم جواز مراقبتها إلا في الأحوال المحددة قانوناً، ولأمر توجبه ضرورة التحقيق، وبأمر قضائي، صادر من قاض مختص. وهو الأمر الذي أكد عليه القانون بنصوص المواد، 14، 131، 132، 146، 148 من قانون الإجراءات الجزائية.

ويتمثل بطلان إجراء المراقبة الهاتفية هذا، في كون أن القانون، في النصوص المشار إليها، لا يجيز مراقبة الاتصالات الهاتفية، إلا بمقتضى قرار، أصيل ومسبب، صادر عن النيابة العامة، وعن طريق أحد موظفي مصلحة الهاتف بعد تحليفه اليمين، وبشأن مكالمة محددة على سبيل الضبط، ولغرض منع جريمة بوشرت بشأن إمكانية وقوعها تحريات جدية، وعلى أن تتم المراقبة في أمد زمني قوامه 30 يوماً من تاريخ الأمر بها.

والثابت أن المراقبة الهاتفية، المستند إليها في أوراق الاتهام، تمت بالمخالفة لكافة المفترضات الدستورية والقانونية، المنصوص عليها في المواد المشار إليها. ذلك أن المراقبة، المدفوع ببطلانها، إنما تمت من قبل جهازي الأمن السياسي، والأمن القومي، واقتصر دور النيابة على مجرد الموافقة اللاحقة على طلبي الجهازين بإجرائها.

كما أنها لا ترتبط بالوقائع الموصوفة في قرار الاتهام، ولم تكن بمثابة إجراء تحقيقي بشأن تهمة وجهتها النيابة لموكلي، بوصفها جهة فعل لا جهة إذن. بل تمت كإجراء سابق على التحقيق معه، ولغرض استحصال ما يسوغ لجهازي الأمن واقعة جرمية ينسبنى لهما، وللنيابة لاحقاً، في وقت غير معلوم، توجيه التهمة إليه بشأنها. هذا فضلاً عن أن موافقة النيابة تلك، حتى على فرض صحة صدورها في ذات التاريخ المحدد بها، لم تتضمن تحديداً دقيقاً للمكالمة المطلوب مراقبتها، ولم تحدد الأمد الزمني للمراقبة، على وفق ما توجبه وتقتضيه المادة 146 إ.ج. بل جاءت مفتوحة بإطلاق، إلى حد أن جهاز الأمن القومي حدد، في ما بعد، مدة المراقبة من 2009/1/1، إلى 2009/9/17، أي بمدة 8 أشهر ونصف. بل إن النيابة نفسها، حسب ما هو ثابت في قرار الاتهام، حددت فترة المراقبة من 2007/6/15، حتى 2009/9/17، أي بمدة سنتين و4 أشهر. ما يجعل من تلك المراقبة، أطول مما هو محدد قانوناً، بل وأطول مما يتصوره إنسان. وذلك مخالف لكل النصوص سالفة الذكر، وانتهاك خطير للضمانات الدستورية والقانونية، المكفولة للمواطنين بمقتضى تلك النصوص. ولذلك فقد انحل إجراء المراقبة هذا، إلى مجرد كونه استراق سمع ممقوتاً شرعاً وقانوناً.

2 ـ بطلان إجراء القبض والإجراءات المترتبة عليه:

ولأن القبض تقييد للحرية الشخصية، التي كفلها الدستور، بنص المادة 48 منه، فقد أولاه المشرع الدستوري عناية خاصة أيضاً، مقرراً، بذات النص، عدم جواز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس، أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن، يصدره القاضي المختص أو النيابة العامة، وفقاً لأحكام القانون. موجباً بالنص ذاته، تقديم كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة، بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة، إلى القضاء خلال 24 ساعة من وقت القبض عليه، على الأكثر، وأن يبلغ فوراً بأسباب القبض، وأن تصدر النيابة على الفور، أمراً مسبباً باستمرار القبض أو الإفراج عنه، وأن يخطر فوراً من يختاره المقبوض عليه بواقعة القبض، وبكل أمر قضائي باستمراره، وإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر. وهو الأمر الذي أكد عليه القانون بنصوص المواد 6، 7، 11، 71، 73، 76، 77، 83، 172، 176 من قانون الإجراءات الجزائية، محدداً الكيفية الواجبة الاتباع عند القبض على أي شخص، تحقيقاً للضمانات الدستورية للمقبوض عليه، وموجباً، بصفة خاصة، الآتي:

– إبلاغ المقبوض عليه بأسباب القبض، وإطلاعه على أمر القبض، والاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام.

– الإخطار الفوري لمن يختاره المقبوض عليه بواقعة القبض، وعن صدور كل أمر قضائي باستمرار الحبس، وإذا تعذر عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر.

– عدم جواز حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون.

– معاملة المقبوض عليه بوصفه بريئاً، وعدم جواز إيذائه بدنياً أو معنوياً، للحصول على اعتراف منه، أو لأي سبب آخر.

– تقديم المقبوض عليه، المشتبه بارتكابه جريمة إلى القضاء خلال 24 ساعة من وقت القبض عليه، على الأكثر.

– على القضاء ممثلاً بالمحكمة أو النيابة، إبلاغ المقبوض عليه بأسباب القبض واستجوابه بشأنها وتمكينه من إبداء دفاعه واعتراضاته، وإصدار أمر مسبب بحبسه احتياطياً أو الإفراج عنه.

– عدم جواز الحبس الاحتياطي إلا بعد استجواب المتهم، وعدم جواز استمرار الحبس الاحتياطي أكثر من 7 أيام إلا بأمر قضائي، صادر عن القاضي المختص.

– جواز إخلاء سبيل المقبوض عليه إذا تعهد بالحضور، بضمان أو بدونه، إذا ما نص الأمر على ذلك، وإرسال التعهد مصحوباً بالضمان إلى الآمر بالقبض.

– إذا لم ينص في الأمر على إخلاء سبيل المقبوض عليه، وجب على من ينفذه إحضار المقبوض عليه إلى الآمر بالقبض فوراً وبدون تأخير.

والثابت أن القبض على موكلي الأستاذ محمد المقالح، قد تم على خلاف كافة الشروط والأحكام الإلزامية المقررة بالنصوص المشار إليها، وبكيفية أهدرت معها، كافة الحقوق والضمانات الدستورية والقانونية المكفولة بموجب تلك النصوص. وذلك من حيث إن هذا القبض لم يتم في حالة تلبس ولم يكن بأمر من النيابة، أوجبته ضرورة تحقيق ابتدائي كانت تجريه مع موكلي، بشأن ذات التهم الموصوفة في قرار الاتهام. بل تم على النحو الذي أوضحه لعدالة المحكمة، موكلي نفسه، في الجلسة السابقة (2010/2/9).

والثابت، طبقاً لأوراق الاتهام ذاتها، أن واقعة القبض على موكلي تمت في 2009/9/17، وأن إحالته إلى النيابة لم تتم إلا في 2010/1/30، أي بعد حوالي 4 أشهر ونصف من تاريخ القبض، وضع خلال تلك الفترة قيد الاختفاء القسري، اللاطوعي. إذ لم يتم إبلاغ أسرته بواقعة القبض أو الكشف عن مصيره، أو مكان احتجازه. وذلك بحد ذاته، يعد تنكيلاً به وبأسرته، وإهداراً لحريته الشخصية ولكرامته، مما يغني عن إثبات التعذيب، وكل صنوف المعاملة القاسية التي تعرض لها، حسبما بينه هو نفسه، في الجلسة السابقة تلك.

والمؤكد، أن القبض على موكلي تم دون أمر من النيابة، ودون علمها أصلاً، بدليل أن مكتب النائب العام كان قد أصدر بلاغاً صحفياً، أكد فيه أن النيابة لم تأمر بالقبض عليه. وأن النائب العام نفسه، كان قد وجه في 2009/9/29، مذكرة إلى رئيس جهاز الأمن السياسي، طلب فيها منه، التوجيه بإحالة الأستاذ محمد المقالح مع أولياته إلى النيابة أو الإفراج عنه عند عدم وجود جانب جنائي. وهو ما يعني أن القبض تم بدون أمر من النيابة، وبدون علمها. فلو أن القبض تم بأمر منها لأمر النائب العام بإحالة المتهم إلى النيابة مع محاضر جمع الاستدلالات.

وأياً ما كان الحال، فإن إصرار النيابة على القول بأن القبض كان بأمر منها، هو أمر ليس من شأنه –البتة– أن يغير شيئاً من حقيقة بطلان القبض، وما ترتب عليه من إجراءات. ومن شأن ذلك فقط، جعل هذا البطلان مضاعفاً، وإلا فكيف يمكن أن نفهم تقاعس النيابة عن الاضطلاع بدورها، والقيام بواجباتها القانونية، المقررة بنصوص المواد 7، 13، 192 إ.ج؟! وكيف يمكن أن نفهم سكوتها عن جريمة الاختفاء القسري (اللاطوعي) للمتهم طوال الفترة من 2009/9/17، حتى 2010/1/30، وعن إهدار كافة الحقوق والضمانات المكفولة له دستورياً، وقانونياً، مع علمها بالقبض عليه؟! خاصة وأنها تعلم، أو أن المفترض فيها أن تعلم، بوجوب إحالة المتهم إلى النيابة (إليها) خلال 24 ساعة من وقت القبض عليه على الأكثر، وبوجوب التصرف في أمره خلال الـ24 ساعة التالية للعرض عليها، وإلا وجب الإفراج عنه فوراً طبقاً لنص المادة 105 إ.ج. ولو أنها لم تدّع العلم بواقعة القبض، فضلاً عن الأمر به، وليتها لم تفعل، لحفظت لنفسها، وللقضاء، بما هي هيئة من هيئاته، شيئاً من المهابة، التي يتوجب عدم المساس بها، من قبل أي كان، وخصوصاً من قبلها، هي بالذات.

● هائل سلام المحامي

لذلك، ولأن بطلان أي إجراء، يشمل كل الآثار المباشرة له، طبقاً لنص المادة 402 إ.ج، وحيث إن موكلي قد أحيل إلى النيابة مقبوضاً عليه على هذا النحو من البطلان المطلق، فإن بطلان إجراء القبض هذا، يمتد إلى إجراءات جمع الاستدلالات، الحبس الاحتياطي، والاستجواب، لكونها آثاراً مباشرة له. هذا مع العلم أن النيابة كانت قد بادرت إلى الأمر بالحبس الاحتياطي، قبل التحقيق مع موكلي وقبل استجوابه أو توجيه أي اتهام له، وذلك بالمخالفة للمقرر التشريعي الوارد بنص المادة 184 إ.ج. ما يجعل من ذاك الحبس حبساً على ذمة التلفيق لا على ذمة التحقيق! وهو الأمر الذي يتعين معه على عدالة المحكمة الموقرة، الأمر بإخلاء سبيل موكلي فوراً، رفعاً للظلم والجور والعسف، وتأكيداً للعدل واستقلال القضاء، وإعمالاً لمبدأ سيادة القانون.

وإذا ما رأت عدالة المحكمة إرجاء الفصل في هذا الطلب لأي سبب، فإنني، وبصفة احتياطية، أطلب، على وجه الاستعجال، الأمر بالإفراج عن موكلي، بالضمان الحضوري الأكيد.

وعلى الرغم من أن البطلان الإجرائي المطلق هذا، يمنع قانوناً من الاعتداد بكل ما تحصل عن إجراءي المراقبة الهاتفية والقبض، طبقاً لمقرر نص المادة 322 إ.ج، الذي لا يجيز إثبات أي واقعة ترتب مسؤولية جزائية على أي شخص، إلا عن طريق الأدلة الجائزة، وبالإجراءات المحددة قانوناً، إلا أننا، لمزيد من الإيضاح، نؤكد لعدالة المحكمة، أن كل ما قدمته النيابة بحسبان كونه أدلة إسناد متحصلة عن تلك الإجراءات، لا يصلح –البتة– لأن يكون كذلك، إذ ليس في كل ما قدم، تحت هذا الوصف، شيء من شأنه الإفادة بثبوت، أو حتى يرشح لثبوت، مقارفة موكلي للوقائع الموصوفة في قرار الاتهام. وهي وقائع إضعاف قوة الدفاع، الاشتراك في عصابة مسلحة، وإذاعة أخبار بغرض تكدير الأمن العام. هذا علماً أن النيابة لم تقم بتوجيه التهمة، بذات الوقائع الموصوفة بنصوص الإسناد المشار إليها في قرار الإتهام، وهو ما يمنع بذاته من سماع الدعوى بشأنها، طبقاً لمقرر نص المادة 110 إ.ج.

ثانياً: بصفة احتياطية: الدفع بعدم صحة الاتهام.. وبتلفيق التهم:

على الرغم من أن البيان المتقدم عرضه، قد أفصح عن البطلان المطلق، الحائق بالمبنى الإجرائي للاتهام، القائم تجاه موكلي الأستاذ محمد المقالح، وبما يمنع معه سماع الدعوى في مواجهته، على وفق نص المادة 402 إ.ج، إلا أنني، ومع التأكيد على تمسك موكلي بالاحتجاج بذلك البطلان كدفاع جوهري أصيل في مواجهة الدعوى، أود، على سبيل الاحتياط، أن ألفت عناية عدالة المحكمة الموقرة إلى ملاحظة أنه لا صحة ولا ثبوت لوقائع الاتهام، المقول بها قبل موكلي. ولبيان عدم صحة الاتهام، وعدم ثبوت التهم، أوضح بأن الوقائع المنسوبة، جزافاً، لموكلي في قرار الاتهام، لا تتوافر على أصل صحيح من النصوص القانونية المشار إليها في ذلك القرار، بحسبان كونها نصوص إسناد وتجريم.

فبالرجوع إلى تلك النصوص، وهي نصوص المواد 2/126، 2/133، 136 من قانون العقوبات، نجد:

1 – أن النص الأول منها، يندرج ضمن مواد الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الثاني، الخاص بالجرائم الماسة بأمن الدولة من الخارج، وهي مواد تجرم الأفعال الموصوفة فيها، وتقرر الإعدام كعقوبة عليها، باعتبار أن تلك الأفعال: كالاعتداء على استقلال الجمهورية، إضعاف قوة الدفاع، إعانة العدو، والاتصال غير المشروع بدولة أجنبية، أفعالاً جرمية خطيرة، تمس أمن الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى. وهي الأفعال الجرمية المتعارف على تسميتها بجرائم الخيانة العظمى. ومن هنا تشديد العقوبة، بتقرير الإعدام كجزاء، على مرتكبيها. وهذا أمر مفهوم ومبرر تشريعياً، كون أن مرتكبي هذه الأفعال، متجردون من انتمائهم الوطني، لمصلحة دولة أو دول أخرى، معادية في الغالب، لوطنهم وشعبهم.

ولهذا فإن نص الإسناد المذكور ومنطوقه: "يعاقب بالإعدام كل من تعمد ارتكاب فعل بقصد إضعاف القوات المسلحة بأن:... 2 – أذاع أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو العمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفزع بين الناس أو إضعاف الروح المعنوية في الشعب..."، لا ينطبق، بتاتاً، على واقعة الاتهام المنسوبة لموكلي –بصرف النظر عن صحتها من عدمها– ولجوء النيابة إلى هذا النص، كنص إسناد في قرار الاتهام، هو ضرب من الاستغفال والاستهتار بالنصوص، وبعقول الناس وحيواتهم. فلإعمال هذا النص يتعين –حتماً– ثبوت تعمد المتهم، مقارفة الفعل المجرم بذات النص 126/ 2 لمصلحة دولة أخرى، معادية لليمن. وهذا ما لم يقل به الاتهام.

وحديث النيابة عن الاستعدادات والعمليات الحربية للقوات المسلحة، في سياق الحديث عن وقائع مزعومة الصلة بشأن محلي –بصرف النظر عن صحة هذه الوقائع من عدمها– يتخالف ومقتضيات حكمة التشريع، ومقاصد المشرع، في نص الإسناد المذكور، وإلى ذلك فهو أمر معيب حقاً!

2 – وأن النص الثاني، وهو نص المادة 2/133 عقوبات، يقرر ما نصه: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على 10 سنوات:... 2 – كل من اشترك في عصابة مسلحة هاجمت جماعة من الناس، أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة المكلفين بتنفيذ القوانين..."، ما يعني أن المفترضات القانونية الواجب توافرها لصحة الادعاء بارتكاب موكلي للواقعة المقرر تجريمها بهذا النص، هي الآتي:

– أن يكون موكلي قد اتفق مع آخرين، على تشكيل عصابة مسلحة في ما بينهم، أو أن يكون قد انضم إلى عصابة مسلحة سبق تشكيلها، في ما بين أفرادها الآخرين.

– أن يكون الغرض من تشكيل تلك العصابة، هو مهاجمة جماعة من الناس، أو مقاومة رجال السلطة العامة، المكلفين بتنفيذ القوانين، بالسلاح.

– أن يكون موكلي قد حاز وحمل سلاحاً، لاستعماله في تحقيق هذا الغرض.

– أن يكون أفراد العصابة المسلحة، المزعومة تلك، قد شملهم قرار الاتهام، وضمنهم موكلي، وقدموا جميعاً للمحاكمة بذات التهمة، وهي تشكيل عصابة مسلحة.

والثابت أن أوراق الاتهام تخلو تماماً من ذكر أي شيء من شأنه الإفادة بثبوت توافر هذه المفترضات. بل إن قرار الاتهام لم ينسب لموكلي الواقعة المجرمة بهذا النص، وإنما نسب إليه واقعة أخرى حددها بالقول: ".. وتحبيذ وتمجيد أفعال عصابة التمرد والعصيان بأنهم مواطنين مظلومين لا يعملون شيئاً سوى الدفاع عن أنفسهم، وقدموا أروع الأمثلة في الشجاعة والتضحية والفداء، وحثهم على الثبات في مواجهة الدولة...".

وهذه الواقعة، الموصوفة في قرار الاتهام، على هذا النحو، وعلى الرغم من عدم ثبوتها أصلاً، لا تصادف –كما تلاحظ عدالة المحكمة– محلاً صحيحاً من مقرر نص الإسناد المذكور، ولا يوجد في القانون أي نص آخر يجرمها، ولذلك، وباعتبار أن مبدأ شرعية الجريمة والعقاب، المنصوص عليه بنص المادة 47 دستور، والمؤكد عليه قانوناً، بنص المادة 2 عقوبات، يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، فإن قرار الاتهام، في هذا الخصوص أيضاً، يكون، والحال كما ذكر، قد أقيم على ما ليس بجرم، وأخطأ في الاستناد إلى نص لا يسوغ هذا الاتهام، مما يوجب على عدالة المحكمة، التقرير بالبراءة، لعدم صحة الاتهام بهذه التهمة.

3 – أما النص الأخير، نص المادة 136 عقوبات، فبالرجوع إليه، نجده جارياً على نحو: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات كل من أذاع أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو أية دعاية مثيرة، وذلك بقصد تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة". وبموجبه، فإن المفترضات القانونية الواجبة التوافر لتسويغ الاتهام بالواقعة الموصوفة بهذا النص، هي:

– أن يكون موكلي قد تعمد (إذاعة) أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة، أو دعاية مثيرة.

– ثبوت أن موكلي قد (أذاع) شيئاً مما ذكر، بنية سيئة، إما لتكدير الأمن العام، أو إلقاء الرعب بين الناس، أو لإلحاق ضرر بالمصلحة العامة.

ومن اللافت، أن النص استعمل لفظة (أذاع) تحديداً، ولم يستعمل ألفاظاً كـ: نشر، طبع ووزع، عرض، روج... الخ، وذلك لما تتميز به، (الإذاعة) الأثيرية، على ما عداها من وسائل الإعلام والنشر، من سعة انتشار وتأثير، وبما من شأنه إحداث الآثار الجرمية المحددة بالنص.

والثابت، أن أوراق الاتهام، تخلو كذلك، من أي دليل على توافر هذه المفترضات قبل موكلي، بل إن قرار الاتهام لم ينسب لموكلي الواقعة المجرمة بهذا النص، بل نسب إليه واقعة أخرى حددها بـ"القيام بمهام الجانب الإعلامي –لجماعة التمرد– لتحقيق أهدافهم وأغراضهم بقصد الإضرار بالاستعدادات والعمليات الحربية للقوات المسلحة، وإثارة وإلقاء الرعب بين الناس بما يضر بالمصلحة العامة". وهذه الواقعة،

←

وبصرف النظر عن ثبوتها من عدمه أيضاً، لا تتطابق مع الواقعة، النموذجية، المجرمة بالنص، بحيث يسوغ توجيه التهمة بشأنها، فعبارة: "بقصد الإضرار بالاستعدادات والعمليات الحربية للقوات المسلحة"، المذكورة في آخر قرار الاتهام، هي من مشمولات نص المادة 126/2 السالف بيان خطأ الاستناد إليه، مثلما أن عبارة "أذاع أخباراً ومعلومات مغرضة بأن القوات المسلحة تحركت..." الواردة في صدر القرار، هي كذلك من مشمولات هذا النص، ولا صلة لهاتين العبارتين بنص الإسناد الثالث، سالف الذكر، ولكن بسبب عوز النيابة للحجة، وافتقارها لأي وقائع مسوغة لاتهام، عمدت إلى خلط الوقائع، المقول بها من قبلها، بدلاً من تفريدها، على وفق ما يقتضيه مقرر النص في المادة 222 إ.ج، لغرض الإيهام بأن ثمة وقائع جرمية قد قورفت من قبل موكلي، توهما بأن من شأن ذلك الخلط العجيب، للوقائع والنصوص، في قرار الاتهام، التأثير على عدالة المحكمة، واستحصال حكم بالإدانة، بهذه الواقعة أو تلك، وبالاستناد إلى هذا النص أوَ ذاك، والتغطية على البطلان المريع للمبنى الإجرائي للاتهام، المعروض قبلاً.

لذلك، وعلى الرغم من ثقتنا بأن عدالة المحكمة الموقرة، أفطن من أن تؤخذ بالإيهام، إلا أننا، لمزيد من الإيضاح، بشأن تهافت الاتهام، وبتلفيق التهم، نلفت عناية عدالة المحكمة الموقرة إلى أنه، حتى لو افترضنا جدلاً، أن الوقائع المشار إليها في قرار الاتهام، تمثل، فعلاً، وقائع جرمية مقررة بنصوص الإسناد تلك، فإن براءة موكلي الأستاذ محمد المقالح، تظل مع هذا الافتراض، وعلى الرغم منه، ثابتة، كيقين أصل البراءة ذاته. ذلك أن النص في المادة 221 إ.ج، لا يجيز إقامة الاتهام، قبل أي كان، إلا إذا وجدت أدلة مرجحة للإدانة، وهو ما لا يتوافر قبل موكلي المذكور، بالنظر إلى أن كل ما تحصل لدى النيابة، تحت وصف أدلة الإثبات، من أقوال، مقول بأنها اعترافات في محاضر جمع الاستدلالات، ومحادثات هاتفية، وعبارات مجتزأة ومنتقاة، وناتجة عن قراءة اعتسافية لمقالات صحفية، منسوبة لموكلي، لا تصلح، مطلقاً، لأن تكون دليلاً مسوغاً للاتهام، بأي حال، وذلك حتى مع افتراض –لأغراض الجدل– انتفاء البطلان الإجرائي، وبأن كل ما تحصل، لدى النيابة بحسبان كونه أدلة إثبات، قد تحصل بالإجراءات المحددة قانوناً، فرضاً، وذلك باعتبار الآتي:

1 – ما وصفته النيابة بـ"اعترافات المتهم محمد المقالح في محاضر جمع الاستدلالات"، ومع أنه ليس في كل ما جاء تحت هذا الوصف، شيء من شأنه الإفادة بحصول الإعتراف، على وفق ما تشترطه المواد 78 وما بعدها، من قانون الإثبات، في الاعتراف/الإقرار، المعتد به، كدليل منتج في الدعوى عموماً، ناهيكم عما يشترطه القانون، فوق ذلك، في الاعتراف الذي يمكن الأخذ به كدليل في المواد الجزائية، خصوصاً، فإن محاضر جمع الاستدلالات، المشار إليها، كمصدر للاعتراف المزعوم، تخلو من أي إمضاء أو بصمة لموكلي، بما يفيد مصادقته على الأقوال المنسوب صدورها عنه، في تلك المحاضر. وهو ما يلغي أي إمكانية للاحتجاج بها في مواجهته.

2 – ما استشهدت به النيابة مما قدم تحت وصف "التسجيلات والمحادثات الهاتفية" من أقوال منسوبة لموكلي، هو أمر لا يعدو كونه محض تواصل مهني بين موكلي والمذكورين، في الفقرة ثانياً، مما أسمي بـ"قائمة أدلة الإثبات"، حتمته واجباته المهنية كصحفي، يرأس تحرير موقع الاشتراكي نت، على شبكة الإنترنت، وله، بوصفه هذا، كافة الحقوق المكفولة دستورياً، والمؤكد عليها قانوناً، بنصوص المواد 13 وما بعدها من قانون الصحافة النافذ، ومن ذلك على الخصوص، حقه في الحصول على المعلومات والأخبار والبيانات، والإحصائيات، من مصادرها (المادة 14 صحافة)، بل ولكونه ملزماً –طبقاً لنص المادة 23 من ذات القانون– بنقل تلك الأخبار والمعلومات... إلى الجماهير، وإيصالها السريع وعدم حجبها. وليس في كل المحادثات الهاتفية، المقول بها تلك، ما يصلح لأن يكون دليلاً على صحة الاتهام باشتراك موكلي الأستاذ محمد المقالح في عصابة مسلحة، فكل ما حوته تسجيلات المحادثات الهاتفية المنسوبة له، اقتصر على دوره كصحفي، وعلى قيامه بواجباته ووفائه بالتزاماته المهنية تلك. وتوجيه النيابة الاتهام لموكلي بواقعة الاشتراك في عصابة مسلحة يقودها عبدالملك الحوثي، هو أمر لا يستقيم في منطق العقل والقانون معاً، إلا إذا توافرت كافة المفترضات القانونية، المنصوص عليها بنص الإسناد ذاته (133/2 عقوبات)، ومن ذلك، أن يشمل الإتهام بهذه الواقعة، القائد المزعوم هذا، حسبما بيناه آنفاً. أما بالنسبة للمحادثة الهاتفية المقول بأنها تمت بين موكلي والكاتب الصحفي عبدالكريم الخيواني، فهي مع افتراض صحتها أصلاً، لا تتضمن سوى إبداء الرأي من قبل موكلي بشأن قضية عامة، وباعتباره معنياً، أساساً، بالشأن العام. هذا مع العلم بأن الكاتب الصحفي الأستاذ عبدالكريم الخيواني، كان قد قدم في../../...، للمحاكمة بتهمة الاشتراك في عصابة مسلحة بقصد القتل أو التخريب أو الإتلاف... الخ، وبحسبان أن المحادثة الهاتفية المستند إليها في أوراق الاتهام، هذه، نفسها، دليل على صحة ذلك الاتهام. ولو أن الأمر كان كذلك فعلاً، أي لو كان احتجاج النيابة بهذه المحادثة الهاتفية، كدليل على الواقعة المدعى بها من قبلها، تجاه الأستاذ عبدالكريم الخيواني، وهي واقعة الاشتراك في عصابة مسلحة، صحيحاً جدلاً، لكانت المحكمة قد أقامت الدعوى الجزائية على موكلي الأستاذ محمد المقالح، في حينه، إعمالاً لنص المادة 32 إ.ج، الجاري على نحو: "إذا رأت المحكمة الابتدائية في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم، أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم، أو أن هناك جريمة مرتبطة بالتهمة المعروضة أمامها، فعليها أن تحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون". (ونقدم، لعدالة المحكمة، صورة من قائمة أدلة الإثبات في تلك الدعوى للاستدلال بها على ما ذكر)، بل ولتعين ذلك، على النيابة نفسها، من باب أولى. ولكن، لأنه ليس في مضمون تلك المحادثة ما يمكن الأخذ به كدليل على الواقعة، المقول بها تلك، أي واقعة الاشتراك في عصابة مسلحة، فقد سكتت النيابة، ومن ثم المحكمة، عن إثارة أي اتهام، قبل موكلي بشأن ذات الواقعة في حينه. ولجوء النيابة إلى تلك المحادثة الهاتفية الآن، بعد انقضاء حوالي سنتين ونصف من تاريخها، المفترض، هو أمر، ليس له من معنى سوى تأكيد عوز الحجة، والحاجة إلى التلفيق.

3 – ما أوردته النيابة، في الفقرة (ثالثاً) مما أسمته بـ"قائمة أدلة الإثبات" تحت وصف "المستندات" بحسبان كونه أدلة على مقارفة موكلي للواقعة المجرمة بنص المادة 136 عقوبات، وهي إذاعة أخبار أو معلومات أو بيانات كاذبة أو مغرضة، أو دعاية مثيرة، بقصد تكدير الأمن العام، أو إلقاء الرعب بين الناس، أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة، هو عبارة عن مجموعة مقالات صحفية، كتبها ونشرها الأستاذ محمد المقالح، في موقع الاشتراكي نت، عمدت النيابة، بنية سيئة ومغرضة، إلى تكييفها بأنها (إذاعة) أخبار، إذ تذكر ما نصه حرفياً: "1 – أذاع خبراً بعنوان "حق الصحافة في تناول القوات المسلحة" نشره المتهم في موقع الاشتراكي نت بتاريخ 2006/3/29،...، 2 – أذاع خبراً بعنوان "أيها الحوثيون.. من أنتم؟" نشره في موقع الاشتراكي نت بتاريخ 1 فبراير 2007،...، 3 – أذاع خبراً بعنوان "ضحايا الصورة في ضحيان وضواحيها"...، 4 – أذاع خبراً بعنوان "استعادة الجمهورية أولاً"...، 5 – أذاع خطاباً في الاعتصام الذي أقيم أمام مجلس الوزراء تحت عنوان "التضامن مع أهالي وأسر المحتجزين من عناصر الحوثيين"...!

وتلك، كما تلاحظ عدالة المحكمة، مجرد مقالات تحليلية، تتضمن رأي الكاتب في المواضيع المتناولة بها، وتأتي ضمن حرية الرأي وحق التعبير عنه، وهو حق مكفول دستورياً، بنص المادة 42، ومؤكد عليه قانوناً، بنصوص قانون الصحافة النافذ، وكل الآراء المعبر عنها في تلك المقالات تندرج في إطار استعمال هذا الحق، دون أدنى تعسف في استعماله. ومضمونها تحليل الكاتب/ المتهم لمعلومات وأخبار متداولة إعلامياً، داخلياً وخارجياً، وليس فيها أي أخبار أو معلومات أو بيانات مذاعة من قبله بوصفه مصدراً لها. فـ"حق الصحافة في تناول القوات المسلحة" ليس خبراً بل رأي ووجهة نظر، و"أيها الحوثيون.. من أنتم؟" ليس خبراً بل سؤال وتحليل، وهذا هو الحال بالنسبة لباقي المقالات. ولا يجوز أن تكون الآراء المعبر عنها في تلك المقالات محلاً لمساءلة الكاتب طبقاً لنص المادة 13 من قانون الصحافة. وما يهم هنا هو أن النيابة لم تكن أمينة، لا في التكييف، ولا في نقل الفقرات، المستشهد بها من قبلها. إذ تعمدت قراءة نصوص المقالات بطريقة (اعتسافية)! ولعدالة المحكمة أن تلاحظ أن النيابة استعملت لفظة (أذاع) بسوء قصد، على خلاف الحقيقة، وتعمدت، بسوء نية، الخلط بين الخبر والتحليل، معتبرةً أن التحليل خبر، بل وفي حين أنها تنسب للمتهم في قرار الاتهام، فعل: "تحبيذ وتمجيد أفعال عصابة التمرد والعصيان بأنهم مواطنين مظلومين لا يعملون شيئاً سوى الدفاع عن أنفسهم"! تورد في البند 2 من الفقرة ثالثاً من قائمة أدلة الإثبات، نصاً مقتبساً من مقالة الكاتب/ المتهم على النحو الآتي: "لم يعد يكفي، وبعد 4 سنوات من الحرب والتوتر في صعدة، أن يطرح البعض من أتباع حسين بدر الدين الحوثي أنهم مجرد مواطنين مظلومين، وأنهم لا يعملون شيئاً سوى الدفاع عن أنفسهم ومعتقداتهم..."، كما أنها لم تنقل ما قاله الكاتب في ذات المقالة (أيها الحوثيون.. من أنتم؟)، بما نصه: "في أول مهرجان انتخابي لرئيس الجمهورية دعا فيه عبدالملك الحوثي وعبدالله عيضة الرزامي إلى النزول من الجبال وتشكيل حزب سياسي ضمن الدستور والقانون، وقبل 3 أيام دعا الرئيس عبدالملك الحوثي إلى تسليم الأسلحة الثقيلة لأتباعه، وأنا شخصياً مع الرئيس في الدعوتين، ولكن بدون وعد ووعيد، بل إنني أدعو إلى تسليم الأسلحة الخفيفة أيضاً...، ما يهمني، وسيظل يهمني هو الحرب في صعدة وضرورة إيقاف نافورة الدم المسكوب هناك. وهي مسؤولية الدولة والسلطة وكل المعنيين بحفظ دماء الناس وأرواحهم، ومن ضمنهم من يطلق عليهم الناس اليوم تسمية الحوثيون...". هذا فضلاً عن أن الخطاب المذكور في البند 5 من قائمة أدلة الإثبات، المقول بأنه خطاب للكاتب/ المتهم، ألقاه في اعتصام أقيم أمام مجلس الوزراء، ليس له أصل ثابت في الأوراق، وما قدم بخصوصه، ليس سوى تقرير من مخبر، مجهول الاسم، ولا يعتد به قانوناً.

عدالة المحكمة الموقرة:

إن ممثل الدفاع، وقد أبان مختلف جوانب البطلان والبهتان الحائق بالاتهام القائم تجاه موكله، على النحو الوارد آنفاً، فإن داعيه إلى كل ذلك لم يتأتَّ من شبهة قائمة تجاه موكله، وإنما من التعسف والجور والظلم والشطط الذي داخل هذا الاتهام، وكذا مما أجهدت النيابة، في محاولة الإيهام بحصوله، خلافاً لحقائق الواقع في الدعوى، وصحيح النص في القانون. ولا يجد حرجاً في التذكير بأن شرعية التجريم والعقاب تقتضي إنزال العقوبة على من يستحقها وبمن هو جدير بها، باعتبار أن العقوبة تهذيب وإصلاح، وتقويم لسلوك جرمي وميل منحرف، وقد قيل أن يفلت مجرم من العقاب، أهون ألف مرة من أن يدان بريء. وموكلي بريء من كل ما نسب إليه، جزافاً واعتباطاً، في قرار الاتهام، إذ لم تتأثم يده أو لسانه بأي جرم، على نحو ما أوضحناه. وأما اتهامه، على هذا النحو من سبق الإصرار والترصد (انتهاك حرمة حياته الخاصة، وتقييد حريته الشخصية خلافاً للقانون، على نحو ما سلف بيانه، ومعاملته خلال ذلك وبعده كمدان لا تثبت براءته) إلا لكونه صاحب رأي، لا تتفق آراؤه وهوى المتحكمين بالأمر في هذا البلد.

ولكل ما سلف بيانه، نلتمس من عدالة المحكمة الآتي:
– بصفة أصلية: التقرير ببطلان قرار الاتهام لبطلان مبناه الإجرائي.
– وبصفة احتياطية: التقرير بالبراءة لعدم صحة وثبوت وقائع الاتهام.

وفقكم الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

المحامي هائل سلام الرفيد
22 فبراير 2010
صنعاء – اليمن

هائل سلام في بلاغ صحفي:

محمد المقالح أبلغني قراره مقاطعة المحكمة، وهذا هو السبب الوحيد لعدم حضوري جلسة 32 فبراير

في يوم 2010/1/30م، تلقيت اتصالاً من شخص قال لي أنه عضو النيابة الجزائية المتخصصة، وطلب مني الحضور في اليوم التالي إلى النيابة كون أن محمد المقالح قد وكلني للدفاع عنه، فسألته وأين هو محمد المقالح (بالنظر إلى أن ما كان معروف عنه هو أنه أختفى من فترة طويلة)؟ فقال هو عندنا في النيابة: فأبلغته بأني أقبل الدفاع عنه في المحكمة.

وفي يوم 2010/2/8م، جاء إلى مكتبي معلن النيابة الجزائية وسلمني مذكرة صادرة عن وكيل النيابة، مضمونها: (الأخ الأستاذ المحامي/ هائل سلام تحية طيبة وبعد نأمل حضور جلسة المحكمة يوم الثلاثاء الموافق 2010/2/9م، مع موكلكم محمد محمد محمد الحكيم المقالح الذي وكلكم في جلسة التحقيق والمحكمة. وتقبلوا تحياتنا) وحضرت جلسة المحكمة في اليوم المشار إليه في المذكرة، وباعتبار أن تلك الجلسة كانت أول جلسة لحضوري، طلبت مني فرصة للإطلاع وتمكيني من تصوير أوراق الدعوى. وأجلت الجلسة إلى يوم 2010/2/23م، وبالفعل أستلمت من المحكمة صورة من ملف القضية، وبعد الإطلاع، أعددت خطة دفاع، على أن أقدم دفاعي شفاهة في الجلسة. وفي يوم 2010/2/22م، أبلغت من قبل أحد أفراد أسرة الأستاذ/ محمد المقالح، بأن الأستاذ/ محمد يرغب في مقاطعة المحكمة وعدم الإعتراف بشرعية المحاكمة، بناءً على مقترح كان عرض عليه، بواسطة أسرته من قبل عدد من الزملاء المحامين. وأبلغني أنه مريض وحالته الصحية سيئة للغاية. فطلبت، في اليوم التالي، من النيابة السماح لي بزيارته في محبسه، وسمح لي بزيارته. ووجدته، في حال جيدة، فأستفسرت منه عن ما بلغني بشأن مقاطعة المحكمة، فأجاب بأن ذلك فعلاً هو رغبته وقراره، وأنه هو من سيدفع ثمن موقفه هذا. فأجبته بأن ذلك من حقه فعلاً، وهو من يعاني، ويتحمل النتائج، وهو الوحيد من يحق له التقرير في هذا الخصوص، وطلبت منه أن يبين للمحكمة فقط أنه هو من أوكل لي مهمة الدفاع عنه وهو الذي قرر مقاطعة المحكمة وهو حر في ما يراه. وعليه فإن عدم حضوري جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ 2010/2/23م، والجلسات التي ستلي تلك الجلسة، هو لهذا السبب، وليس لأي سبب آخر، وحتى لا يفسر عدم حضوري أنه موقف مني، بعد إطلاعي على أوراق الدعوى، ورفض الدفاع عنه لسبب يعود إلى موقفه في القضية، أو لتوافر ما يرجح إدانته بالتهم القائمة تجاهه، لزم هذا التصريح، رفعاً لأي إلتباس أو سوء فهم، وإلتزاماً بواجب مهني.

والله من وراء القصد،،،

هائل سلام (المحامي)
صنعاء في 2010/2/23م

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
النيابة الجزائية المتخصصة

العدل أساس الحكم

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

قـــــرار اتـــــهـــــام

في القضية رقم (٦) لسنة ٢٠١٠م ج . ج نيابة استئناف الجزائية المتخصصة

المقيدة برقم (٩) لسنة ٢٠١٠م ج . ج النيابة الجزائية الابتدائية المتخصصة

تتهم النيابة العامة :

١) محمد محمد محمد الحكيم المقالح ، ٥٠ سنة ، محل الميلاد : قرية المقالح ، مديرية النادرة م/إب ، باحث في مركز الدراسات والبحوث اليمنية مقيم في أمانة العاصمة، شارع هايل ، محبوس.

بأنه خلال الفترة من بداية عام ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٩/٩/١٧م بدائرة اختصاص النيابة والمحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة

- أذاع أخباراً ومعلومات مغرضة بأن القوات المسلحة تحركت بكل أسلحتها ومعداتها إلى محور صعدة، وحرف سفيان لقمع أبناء البلد ، واغتصاب حقوقهم ، وتدمير إنسانيتهم ، وضرب الحوثيين بأطنان من صواريخ الطائرات ، وقذائف المدفعية والدبابات، خلفت مئات القتلى والجرحى ، وآلاف المشردين والمعتقلين ، وأنها تقوم بحرب خاسرة ، غير قادرة على تحقيق النصر ، وتحبيذ وتمجيد أفعال عصابة التمرد والعصيان، بأنهم مواطنين مظلومين ، لا يعملون شيئاً سوى الدفاع عن أنفسهم ، وقدموا أروع الأمثلة في الشجاعة والتضحية والفداء ، وحثهم على الثبات في مواجهة الدولة ، والقيام بمهام الجانب الإعلامي لتحقيق أهدافهم وأغراضهم بقصد إلحاق الضرر بالاستعدادات والعمليات الحربية للقوات المسلحة ، وإثارة وإلقاء الرعب بين الناس بما يضر المصلحة العامة وعلى النحو المبين تفصيلاً في الأوراق.

الأمر المعاقب عليه بالمواد (٢/١٢٦ ، ٢/١٣٣ ، ١٣٦) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤م بشأن الجرائم والعقوبات .

لـــــذلك :

وعملاً بالمادة (٢٢١) إجراءات جزائية تقدم النيابة العامة المتهم سالف الذكر أمام المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة لمحاكمته وتطلب الحكم عليه بأقصى العقوبة المقررة قانوناً .

والله الموفق،،،

سفيان قاسم العاقل
رئيس النيابة الجزائية المتخصصة

هل نسينا هشام أيامنا العدنية؟!

فخامة الرئيس.. لا تنس باشراحيل، نناشدكم الله!

نعمان الحكيم

■ لماذا سكتت النقابات ومنظمات المجتمع المدني، وصمتت صمت الجبال؟ لماذا هكذا خنعت واستسلمت للأمر الواقع الذي فرض قهراً على الأستاذ هشام باشراحيل رئيس تحرير "الأيام"، الذي ينتهي شهره الثاني بعد أيام قليلة وهو في حجز البحث الجنائي بعدن..؟ لماذا كل هذا التساهل أيها السادة..؟ وإلى متى؟!

■ أين التضامن والتآزر الذي يفترض أن يضغط على السلطة بعدن لكي تفرج عن الرجل الذي يعاني كثيراً من آلام المرض؟وهل هذا الصمت المراد منه (موت الرجل) لا قدر الله في حجزه (سجنه)؟ وأين أولئك الذين كانوا يتشدقون بالدفاع عن "الأيام"؟ هل انكسروا عند أول اختبار، وهرولوا إلى النجاة ولو بتكميم أفواههم، ودفن رؤوسهم، وكسر شفرات أقلامهم خوفاً وهلعاً، فيما القلة منهم كانوا أوفياء؟!

■ المسألة أكبر من أن تغلق الصحيفة ويعتقل الرجل وأبناؤه وموظفو المؤسسة (بعضهم وليس كلهم)، والرأي العام اليوم يعيش خوفاً وهلعاً من أن يكون أي متدخل قد يلقى نفس المصير، أليس ذلك جبناً وانهزامية أيها السادة؟!

■ لقد اكتفت بعض الصحف بترويسة إعلانية، وهي (أضعف الإيمان) تدعو إلى التضامن مع "الأيام" وحرية "الأيام"، ومرفقة بصورة رئيس التحرير، لكنها لا تجزم بالقول: "الحرية لهشام باشراحيل /الحرية للأيام"، ربما خوفاً من أن ينالهم العقاب، أليس ذلك هو الخوف المغلف بحرية الكلمة ثم تعمية الحقيقة؟

■ نحن نرجو إطلاق سراح الرجل الذي يهده المرض ولو بكفالة قبل فوات الأوان، ونقول للأمن لا تكون معاملة الرجال بهكذا وإصرار وعناد، فاكبروا ولا تصغروا، ودعوا..... ..... فما كانت "الأيام" إلا صوت الوطن القوي.

خاص لـ(هاني ومحمد)

■ إيه يا هاني أيها الولد المطيع، ها أنت تقف إلى جوار والدك هشام، لكنك في قرارة نفسك مقتنع أن طاعة الوالدين هكذا تكون، وفي المحن والشدائد.. شهران وأنت معه في غرفة واحدة بعد أن كنتما في روضة فيحاء اسمها (دار العائلة) في الرزمت. هكذا هي الأنواء، والأرزاء ممتحن الرجال، وأثق أنك لن تقول ما قاله رهين المحبسين.. أبو العلاء المعري: "هذا جناه أبي وما جنيت على أحد"، بل هي الظروف التي أحاقت بكم. والله فوق الجميع!

■ أما أنت يا محمد، أيها الشاب الذي مازال لم يكمل عامه العسل مع شريكة حياته، ها أنت تكملها في (سجن طارق أو المنصورة) كلاهما سيان. فالحبس للرجال، خاصة رجال الكلمة والفكر والإرث الذي تعمد بمواقف ضد الاستعمار البريطاني عبر الجد الأكبر المرحوم محمد علي باشراحيل طيب الله ثراه، مروراً بالأمانة التي تحملها الوالد الجسور هشام محمد علي باشراحيل، الذي لا يتصور المرء لمجرد التصور أن يكون هذا العظيم أسير غرفة، وإن كانت أفضل من الزنزانة، لكنها تظل سجناً، وياما تحول السجن موطناً للسجان!

■ هكذا هي معادن الرجال، إن بالإيجاب أو السلب. ونحن معكما، معكم كلكم في محنتكم هذه، وحتماً ستفرج، لكن بعد ثمن باهظ، ولكنه سلم للارتقاء إلى العلا ليسجل به التاريخ أسوأ مرحلة تم فيها اعتساف الصحافة والصحافيين وأصحاب الكلمة... الخ!

■ صبّركم الله على ما أنتم فيه، ولكم أن ندعو لكم بالحرية التي صورها أمير الشعراء أحمد شوقي بقوله:

"وللحرية الحمراء بابٌ... بكل يد مضرجة يُدق"

■ والكلمة الفصل كما بدأنا... لفخامة الرئيس الصالح!

يعتذر الاستاذ عبدالباري طاهر عن عدم كتابة موضوعه لهذا العدد متواصلاً العدد القادم إن شاء الله..

أشعر بالعار لأنك الرئيس... تغيب قنديل

عن مواطن لا يؤمن بالرئيس سبحانه

عبدالكريم محمد الخيواني
alkhaiwani@gmail.com

● قنديل

● المقالح

يوم الاثنين الماضي اختطف الصحفي المصري الشجاع عبدالحليم قنديل، بعد خروجه من منزله. وتفيد الأخبار بأن الشرطة المصرية قالت إنها لا تعلم شيئا عن قنديل! صاحب الرأي والناشط السياسي المعروف، وعضو حركة كفاية، والمناهض البارز للتوريث.

واقعنا العربي متشابه جدا، وحكامنا متشابهون، وجمهورياتنا تتشابه، والتوريث والفساد والفقر قواسم مشتركة، وبالتالي فإن واقعنا الصحفي متماثل، فالحادثة شبيهة بما تعرض له الزميل محمد المقالح في 17 سبتمبر 2009 عندما اختطف، ونفت أجهزة الأمن رسميا معرفتها أو علاقتها بالواقعة، ولم تشفع توجيهات النائب العام، حتى كشف رئيس الجمهورية، بعد أكثر من 100 يوم، للمعارضة اليمنية، أن المقالح سجين. وها هو المقالح اليوم يحاكم، أمام محكمة متخصصة استمرارا للتنكيل والتعذيب الرسمي الذي بدأ منذ اختطافه وإخفائه قسرا، ولكن الفرق أنه في مكان معلوم الآن.

المحاكمة مهمتها إدانته، والمحكمة لا تعتبر الصمت رفضا بل موافقة، وأيا كان وضعها وأحكامها القائمة على التوجيهات، فما هي إلا جزء من وضع قضائي عام، ولابد أن يوثق دفاع المتهمين بها بملفاتهم، لأن الصمت لا يوثق، والمقاطعة المنتقاة للمحاكمات التي لا يتبعها عمل جماعي، حقوقي ومدني وقانوني وسياسي، ما هي إلا ضرب من التسليم بهذا الواقع. والتحريض دون عمل وجهد لا يعفي المحرضين من القيام بجهد، ولا يكفي وحده لإدانة المحكمة وما يصدر عنها، ولا ينفع المتهمين.

أعود لموضوع الزميل عبدالحليم قنديل الذي تم اختطافه في القاهرة، والذي -لسوء الحال- آمل أن يكون مصيره كمصير زميله المقالح. اللافت هنا أن مصر الرسمية التي عادة ما تصدر لمحيطها العربي فنون القمع والتعذيب وحتى تزوير الانتخابات، صارت تستورد التجارب، بينما صارت اليمن مصدرة (وما فيش حد أحسن من حد). صادرات اليمن صحيح قليلة لكنها نوعية. تجربة اليمن في الخطف كبيرة ورائدة ومتنوعة، ولا تستطيع مصر ولا كولومبيا ادعاء خبرة بها تتفوق على السلطة اليمنية، ولا حتى في فن الوساطة مع الخاطفين. اليمن تصدر خدمات وخبرات أخرى مثل تصدير السلفيين إلى مملكة البحرين. هذا الموجود لدينا، النفط قليل، والبن ولى زمن تصديره، والسمك يتكفل به الصيد بالتفجير والتلغيم، طبعا هذه لا تشكل موارد لليمن، لدينا مشاكل وأزمات أخرى تستطيع أن تمدنا بالموارد.

الزميل قنديل كان قد اختطف قبل سنوات، وتم الاعتداء عليه في منطقة نائية بعيدا عن العاصمة المصرية، وتركه الجناة مرميا في الصحراء بعد تجريده من ملابسه، عقابا على كتاباته الناقدة للنظام المصري والرئيس حسني مبارك، وهذه التجربة عرفت في اليمن قبل ذلك بسنوات طويلة، وعادت بوتيرة عالية بعد واقعة خطف قنديل السابقة، وطالت العديد من الصحفيين والسياسيين المعارضين.

الدكتور قنديل كتب قبيل اختطافه مقالا بعنوان "أشعر بالعار لأنك الرئيس"، يتحسر فيه على مصر وشعب مصر ومكانة مصر، ونشر المقال في صحيفة "الكرامة" إحدى أبرز جرائد المعارضة المصرية. ولعل هذا من حسن حظه، إذ يعفي الجميع من التساؤل عن ملابسات خطفه، وعن المستفيد من خطفه، بل إن النشر في حد ذاته لا يترك حسرة في نفس الصحفي قنديل أنه عوقب على مقال لم ينشر بعد، وهي حسرة مريرة أعرفها جيدا.

وضع زميلنا المقالح مختلف، فبعد اختطافه كان السؤال: ترى ما الذي أغضب الرئيس، أو غيره، من محمد المقالح؟ وماذا قال أو فعل؟ وهل نشر صور ضحايا "سوق الطلح" و"العادي" هو السبب فقط؟ وحتى بعد ظهوره ومعرفة ما تعرض له من تعذيب وتنكيل، عاد السؤال ليتكرر مره أخرى: ولماذا الإصرار على محاكمة المقالح وإدانته بدلا من مداراة فضيحة اختطافه؟ خاصة أن الرئيس وعد بذلك، كما أن التجارب السابقة لمثل هكذا تلفيق قضايا، تجعل الأمر مكشوفا محليا ودوليا.

النظام العربي الرسمي يتناسخ تجارب القمع والانتهاك، ويدافع عن أخطائه بضراوة. وليس عجيبا أن أنجح تنسيق عربي هو في المستوى الأمني، متجاوزا للدستور والقانون، في أي بلد، قد تسلم مصر لاجئا سياسيا يمنيا لليمن مقابل مطلوب مصري باليمن، وهذا حدث عام 2005. بل وقد تقبض على شاب يمني يزور مصر للعلاج من التهاب الكبد والسرطان (إبراهيم الشرعي، 25 عاما) وترحله إلى اليمن حيث تنتظره الأجهزة الأمنية في المطار ليتم نقله إلى السجن، ولا يعرف أحد تهمته إلى اليوم، بينما تسلم الإمارات صحفيا موريتانيا لبلاده، وتفعل السعودية الشيء نفسه، وهكذا، لكن أن تستفيد الأنظمة العربية أو تتفق على أي مستوى إيجابي آخر، فذلك هو المستحيل عينه.

الحكام العرب صاروا مفرطين بالحساسية تجاه الصحافة وأي نقد يوجه إلى سياساتهم أو رأي بهم، أو حتى الحديث عن صحتهم أو أقاربهم أو ثرواتهم أو مواقفهم، وكلما زادت الفترة لأي رئيس أو ملك في كرسي الحكم، ضاق صدره وتضخم في نظر نفسه، وأغرته السلطة وهالة القداسة المحاط بها، وإذا به يريد أن يكون مقدسا لا يمس، لا يناقش، لا يساءل، لا يتحمل أي مسؤولية، ويتصرف على أساس "لا أريكم إلا ما أرى"، ولولا الخوف من استفزاز مشاعر الشعوب الدينية لربما أضيفت كلمة "سبحانه" لكلمة الرئيس في الدستور والأخبار.

كذلك فإن الصحفي العربي الناقد لتصرف أو سياسة هذا الرئيس أو ذاك، الصحفي الذي يرفض القداسة، يجد نفسه في مواجهة مباشرة مع صاحب القوة والمال، وكل شيء له صلة بسلطات الفخامة ومسؤولياتها، دفعة واحدة. تنتقد فخامته برأي أو مقال فيرميك بأمنه وجيشه ومخابراته وقضاته. ويجد هذا غير كافٍ، فإذا بالصحفي مختطفا، مخفيا قسرا، ومن يحصون أنفاس الصحفي ومكالماته الهاتفية ينفون علاقتهم ويعلنون فشلهم من أول وهلة دون بذل أي جهد يذكر. ولأن الحاكم العربي ديمقراطي جدا وذكي جدا، فعندما يقع الخطف، سواء كان يعلم أو لا يعلم، يفرح أنه أشفى غليله، ولا يبالي بسمعته، ولا بقيمة الدستور والقانون، أو بالقيمة الأدبية والأخلاقية، أو بهيبة الدولة والتاريخ، بل ولا يحاول تفادي أو إصلاح الأمر، متى فهم ذلك.

الحكام العرب متفقون على رفض الإصلاحات وحرية التعبير، ويخوضون مواجهة شرسة مع أصحاب الرأي والمعارضين، دون أدنى حساب للشكليات إياها والديمقراطية والغرب، وأمريكا. البقاء على الكراسي مقابل الاستقرار، هنا، أو حفظ المصالح هناك، معادلة، لا تحتاج فائض ذكاء. واستمرار سجن الصحفي بن بريك في تونس، ليس دليلا على نزاهة الانتخابات، ولا رصيدا في شعبية الرئيس بن علي، وخطف قنديل لن يلغي مناهضة التوريث، ولا يكسب مصر بعدا استراتيجيا، ولا ينفي مسؤولية النظام عن الخطف، وأي مكروه يصيب قنديل، باعتباره مواطنا، قبل أن يكون صاحب رأي، استمرار سجن الصحفي هشام باشراحيل وراشد والسقلدي وإياد، والحكم على حسين زيد بن يحيى لن يلغي شكوى أبناء المحافظات الجنوبية، ولا يقوي الوحدة اليمنية. واستمرار التنكيل بالمقالح، لن يلغي جريمة العادي وسوق الطلح، ولن يمحو جريمة الاختطاف والتنكيل، ولن يخيف ويرعب الناس جميعا، ويخرسهم.

الرئيس مهتم بالمانحين، وكم سيدخل الخزانة بعيدا عن شروط الإصلاحات والديمقراطية، واحترام الحريات والحقوق حسب ما كان مقررا في مؤتمر لندن 2006، أما الاهتمام بمعالجة مثل هذه الأوضاع والمبادرة لحلها، والإفراج عن المعتقلين، القضايا الإنسانية، فمؤجلة حتى وقت آخر.

هذه نماذج عربية ليس إلا، لواقع يختلف في لون العلم وأسماء الملوك والرؤساء، لكنه يتوحد في ممارسات القمع، والانتهاك، والفقر والفساد. هذا ما يحدث، بعيدا عن العقل والمنطق، ولكم أن تفكروا إذا كان هذا ما يتعرض له شخصيات عامة، فما مصير من يخالف، أو يعترض، في الشارع أو داخل مؤسسة، ما هو مصير المواطن العربي، الذي لا يؤمن بالرئيس سبحانه. هذا ليس يأسا، أنا أؤمن أن التغيير قادم بسبب هذا ومن أجل هذا.

أسدِل الستار

بقلم: توماس فريدمان

استرعت مقالة إخبارية صغيرة في مدينة ترايسي في كاليفورنيا، انتباهي، الأسبوع الفائت. فقد أعلنت محطة "سي بي إس ١٣" الإخبارية المحلية، التالي: "سيضطر الآن سكّان مدينة ترايسي إلى دفع رسم في كل مرة يتصلون فيها بالنجدة، أي رقم ٩١١، في الحالات الطبية الطارئة. وما كان أمام السكّان سوى خيارين اثنين: إما تسديد رسم طوعي سنوي تصل قيمته إلى ٤٨ دولاراً، ما يتيح لهم الاتصال بالنجدة مراراً وتكراراً، وإما الامتناع عن تسديد الرسم السنوي ويتكبدون بالتالي كلفة ٣٠٠ دولار في حال اتصلوا بالنجدة".

أهلاً بكم في سنوات العجاف.

أجل، هذا صحيح، لقد عرفنا ٧٠ سنة من الوفرة في أميركا، بفضل الجيل الأعظم وكثرة الحرية والازدهار التي أقدموا على إرسائها من أجلنا. وفي سياق هذه السنوات الـ٧٠ الفائتة، تمثّلت القيادة –سواء أكانت تتعلق بالبلاد أو بجامعة أو بشركة أو بولاية أو بجمعية خيرية أو ببلدة– بتقديم الخدمات مجاناً أو بناء كل شيء من الصفر أو خفض الضرائب أو تقديم المنح.

لكننا نشعر الآن وكأننا ندخل إلى عصر جديد "تتمحور خلاله مهمة الحكومة والقيادة الرئيسية حول استعادة الامتيازات من الناس"، وذلك، استناداً إلى ما قاله مايكل مونديلبوم، الخبير في السياسة الخارجية في جامعة جون هوبكينز.

بالفعل، تستند القيادة الآن إلى تشذيب الخدمات أو البرامج أو الموظفين أو صرفهم أو تقليص حجمهم. انتقلنا من عصر المعونات الحكومية إلى عصر الاسترجاع من المواطن، من عصر المرافقين يسافرون مجاناً إلى عصر دفع رسم لقاء كل حقيبة سفر.

لنأمل أن يبلغ عدد سنوات العجاف ٧ فقط. سيعود ذلك الخيار إلى حد كبير إلينا وإلى قدرتنا على رفع التحديات الاقتصادية التي تواجهنا في هذه اللحظة. استحق أهالينا فعلاً لقب الجيل الأعظم. نحن، لسوء الحظ، استحقينا اللقب الذي منحنا إياه الكاتب كورت أندرسن، ألا وهو "جيل الجندب"، واستنفدنا الازدهار الذي ورثناه على غرار الجراد الجائع. علينا وعلى أولادنا الآن أن نؤدي دور "جيل التجدد" – أي الجيل الذي يجدد أميركا للقرن الحادي والعشرين وينعشها ويزودها بالطاقة ويعيد بناؤها.

غير أن الحظ السيئ رافق الرئيس باراك وتمثّل بوصوله إلى الرئاسة في الوقت الذي انتقلنا فيه من سنوات الوفرة إلى سنوات العجاف. وتكمن دعوته في قيادة "جيل التجدد". من الواضح أنه يعي ذلك في قرارة نفسه ولكنه لما يعبّر عن الأمر بصوت عال. في الواقع، ما يثير عجبي في أوباما هو التالي، هل من الممكن أن سياسياً يقدر على التحدث بطلاقة ويسعى وراء الاضطلاع بالإنجازات القيّمة، يعجز عن التوصل إلى سرد واضح وبسيط وقابل للتكرار من أجل تفسير سياساته – في حين أن الأمر جلي للغاية؟

فاز أوباما بالانتخابات لأنه تمكّن من "استئجار" عدد بارز من الناخبين المستقلين – من ضمنهن رجال الأعمال الجمهوريين الذين لم يقدموا يوماً على التصويت لعضو في الحزب الديمقراطي – لأنهم علموا في أعماق قلوبهم أن البلاد تسير في الطريق الخاطئ وتحتاج فعلاً إلى بناء الأمة في الوطن وأن جون ماكين لم يكن الرجل المناسب للاضطلاع بهذه المهمة.

ظنوا أن أوباما، على الرغم من أوراق اعتماده الليبرالية، يتمتّع بالمهارات والطبع والصوت والقيم الفريدة التي من شأنها أن تكسب تأييد سكان البلاد جميعاً من أجل إنجاز برنامج أبولو الجديد – الذي سيساعدنا في التوجّه إلى القرن الحادي والعشرين لا إلى القمر.

ولكن لسوء الحظ، عوضاً عن جعل بناء الأمة في أميركا محور سرده الشديد التقوّس ثم إضافة الرعاية الصحية والطاقة والإصلاح التعليمي والبنية التحتية والتنافسية وخفض العجز إلى هذا السرد، سعى الرئيس وراء تحقيق كل إنجاز على حدة. بالتالي، استحالت كل مبادرة إلى هوس ليبرالي منفرد يسعى إلى الاستجابة إلى طلبات دائرة انتخابية ديمقراطية –لا إلى مكوّن رئيسي من استراتيجية بناء الأمة– وبالتالي، برهنت عن سهولة عرقلتها أو تعديلها أو دحض شرعيتها على يد المعارضين وجماعات الضغط.

إذن، استحالت "ظاهرة أوباما" في أسوأ حالاتها إلى خليط وفي أفضل حالاتها إلى لائحة بالمهام الضرورية –وهي لائحة تهيمن عليها الرعاية الصحية عوضاً عن الإبداع والوظائف– ولا تحاكي على الإطلاق ذاك المشروع البارز والطموح والقادر على إبراز إمكانية العظمة الواسعة التي تتمتع بها أميركا.

كونوا على يقين من أن تسلّم مقاليد الحكم في فجر سنوات العجاف لم يكن بالمهمة السهلة. ويحتاج الرئيس إلى إقناع البلاد بالاستثمار في المستقبل وبتسديد فاتورة الماضي – والإسراف الفائت – في الوقت ذاته. علينا تسديد نفقة بناء المدارس الجديدة والبنى التحتية، الآن أكثر من أي وقت مضى، والموافقة في آن على الحد من الاستحقاقات الإضافية، في الوقت الذي أُثبت فيه أن ثقة الشعب بالحكومة سجّلت النسبة الأدنى في التاريخ.

بالإضافة إلى ذلك، لم يسبق للحزب الجمهوري أن برهن عن انعدام مسؤولية مماثل. بعد أن ساهم هذا الحزب في رفع العجز ليسجّل نسباً مرتفعة جديدة خلال سنوات حكم بوش الأخيرة، يرفض الآن تحمّل مسؤولية التعامل مع هذا العجز في حال أدى إلى زيادة الضرائب. في الوقت ذاته، حوّل ارتفاع نسبة مشاهدة التلفاز بالكوابل، السياسة في بلادنا بشكل عام إلى رياضة شهيرة أخرى من حيث عدد المشاهدين، على غرار مباريات نجوم المصارعة الحرة. وأمست قناة "سي سبان" الإخبارية تحاكي قناة "إي إس بي إن" الرياضية، ولكنها انحصرت بفريقين اثنين فقط. ونشاهد هذه القناة للتسلية، لا للحصول على الحلول.

لو اعتمد الرئيس سرداً مقنعاً، لكان الأمر مفيداً حتماً، لكنني لا أتوهم أن هذا السرد لوحده قادر على إيجاد الحلول لمشاكله ولمشاكلنا كلها. بل يعود هذا الأمر إلينا: علينا أن نطالب بسماع الحقيقة من رجال السياسة وأن نكون على استعداد لتقبّلها. نعجز عن تحمّل كلفة هدر رئاسة أخرى. لقد نفدت سنوات الوفرة. إن فشل أوباما، فشلنا جميعاً.

© c.2010 New York Times News Service

المقالح مجرداً من الحماية القانونية

عن بطلان إجراءات القبض والمراقبة وفق دفع لم يصل للمحكمة!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

أثار المسار القانوني الذي ذهبت إليه قضية الصحفي والسياسي محمد المقالح، جملة التباسات حول الجدوى من عدمها في الترافع عنه أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وتمكينه من حقوقه القانونية في الدفاع عن نفسه في ضوء جملة الانتهاكات الخطيرة التي تعرض لها، والتي رافقت عملية اعتقاله والتعذيب وسوء المعاملة الذي حاق به وفق ما أفصح عنه. علاوة على تقاطع ذلك مع "التشوش" وعدم الحسم الذي ميز موقف المحامين من المحكمة الجزائية المتخصصة، ونقابتهم بشكل أساسي التي لم يصدر عنها قرار يقول بعدم شرعية الجزائية، ويحول دون ترافع أي من عضويتها أمامها. وتبعاً لذلك أدى هذا "اللغط" إلى النيل من قدرة المقالح على التمتع بـ"الحماية القانونية" أثناء سير عملية التقاضي المستمرة بغض النظر عن شرعية المحكمة من عدمها، ومن كون القرارات فيها مسيسة أم لا.

أوكل المقالح فور الكشف عن احتجازه بأوامر من النيابة الجزائية، وأنا هنا لا أؤكد على شرعية وصوابية الإجراءات المتخذة بحقه، أو كون تلك الأوامر سابقة أم لاحقة على عملية اعتقاله وإخفائه من طرف الأجهزة الأمنية، أمر الدفاع عنه وحضور التحقيقات للمحامي هائل سلام، رئيس هيئة الدفاع السابقة عن الصحفي عبدالكريم الخيواني، وكان أن حضر هائل سلام الجلسة الثانية للمحكمة بعد أن تعذر حضوره الجلسة الأولى التي عقدت بدون إشعار رسمي له من قبل النيابة بموعدها. عقب ذلك استجاب المقالح للرأي القائل بمقاطعة المحكمة، والذي تبناه عدد من المحامين مثل د. محمد المخلافي، وعبدالعزيز البغدادي، ومحمد الوادعي، ومحمد المقطري. حضر المخلافي سابقاً عدداً من الجلسات في المحكمة الجزائية المتخصصة للترافع عن باعوم وعدد من قيادات الحراك الجنوبي، رغم إعلان تبنيه موقف مقاطعة الجزائية وعدم شرعيتها بشكل سابق لمحاكمتهم ومنذ بداية عملها! ولم يتمكن هائل سلام تبعاً لقرار المقالح، ووفقاً لطلبه ذلك بشكل مباشر منه أثناء زيارة له وفق تصريح مكتوب عن سلام، من تقديم دفاعه عن موكله للمحكمة. وهو ما حرم المقالح بتقديري الشخصي من شيء أساسي: فضح الاختلالات الفادحة في قضية المقالح لكونها جاءت بشكل أساسي محمولة على "مبنى إجرائي مطلق البطلان، وهو البطلان الحائق بإجراءات المراقبة الهاتفية، والقبض، وجمع الاستدلالات، والحبس الاحتياطي، والاستجواب"، هذا بغض النظر عن الدفع الاحتياطي الذي وفره هائل سلام للأخير، والذي تناول "عدم الاتهام وتلفيق الاتهام". وهو ما كان سيشكل إجهازاً على محاولة إسباغ الشرعية على ما حدث للمقالح. وكون المضي في إجراءات الدفاع، بغض النظر عن تأكدنا من عدمه لكون قرارات هذه المحكمة صادرة إليها من خارجها، سيحول دون فداحة التنكيل بالمقالح قانونياً بعد تنكيله جسدياً، وسيمنح النشطاء والمنظمات والصحفيين القدرة على إثبات عدم عدالة المحكمة، والاختلالات في إجراءات التقاضي أمام المنظمات الدولية، وبالنسبة للمقرر الدولي الخاص بالمحاكمات العادلة واستقلالية القضاء، التي تحتاج إلى إثبات من سير وقائع المحاكمة يقول بعدم عدالتها لا مجرد ادعاء شفهي بذلك غير مسنود بوقائع وإجراءات محددة، فهي غير معنية بأي ادعاءات بذلك مادام لم يصدر موقف نهائي من المحكمة الجزائية يقول بعدم شرعيتها من قبل النقابة المهنية الأساسية المعنية بالأمر، وهي نقابة المحامين، خصوصاً وأن كيفية إنشاء المحكمة الجزائية المتخصصة، تم إنشاؤها بقرار صادر عن رئيس الجمهورية، وهو أحد أوجه الطعن في شرعيتها، يسري أيضاً على ذات الكيفية التي تم بها إنشاء الكثير من المحاكم مثل محكمة الصحافة والمحاكم التجارية التي يترافع معظم المحامين الطاعنين بشرعية الجزائية أمامها. وأنا هنا لا أدافع عن شرعية الجزائية أو أثبتها، بل أوضح التناقضات، التي قد تبدو انتهازية، في الموقف من شرعية الجزائية، وهو ما أدى في الأخير إلى تجريد المقالح من الحماية، وعدم تمكين المشتغلين في الدفاع عنه من أدوات في الضغط لإطلاق سراحه وتصعيد قضيته تتمثل في إثبات عدم عدالة المحاكمة الآن ولاحقاً تبعاً لدفاع قانوني متمكن، وليس اعتماداً على صراخ بدون أساس، بدل الاكتفاء بإطلاق البيانات باسم المنظمات وتجمعات عددية ضعيفة للتضامن معه!

اعتمد الدفاع القانوني للمحامي هائل سلام على مستويين؛ تناول الأساسي منه دفع الجانب الإجرائي في قضية المقالح، وهو ما يؤدي إلى بطلانها كلياً تبعاً لذلك. بينما تناول الاحتياطي منه (الدفع بعدم صحة الاتهام وتلفيق التهم). تضمن محتوى الدفع الأساسي، وهو ما سيكون موضوع اهتمامي، بينما يمكن الاطلاع تفصيلاً على الدفع الاحتياطي المنشور في عدد من المواقع والصحف، تأكيداً على بطلان إجراءات المراقبة الهاتفية التي شكلت مخرجاتها ركناً أساسياً في اتهام المقالح، كونها قامت بشكل مفارق لنصوص مواد قانون الإجراءات الجزائية (رقم 14، 131، 132، 146، 148) التي لا تجيز بشكل صريح "مراقبة الاتصالات الهاتفية، إلا بمقتضى قرار، أصيل ومسبب، صادر عن النيابة العامة، وعن طريق أحد موظفي مصلحة الهاتف بعد تحليفه اليمين، وبشأن مكالمة محددة على سبيل الضبط، ولغرض منع جريمة بوشرت بشأن إمكانية وقوعها تحريات جدية"، وهو الشأن الذي خالفته كلياً المراقبة الهاتفية المستند إليها في قرار اتهام المقالح. حيث إن المراقبة تمت من جهازي الأمن السياسي والقومي، وليس من قبل موظف من مصلحة الهاتف، كما "أنها لا ترتبط بالوقائع الموصوفة في قرار الاتهام، ولم تكن بمثابة إجراء تحقيقي بشأن تهمة وجهتها النيابة" للمقالح، بل تمت بشكل سابق لتوجيه التهم له، ولغرض الحصول منها على مسوغات توجيه تهمة له بشكل لاحق! هذا إضافة إلى أن موافقة النيابة على المراقبة لم تتقيد بما يقتضيه نص المادة 146 من قانون الإجراءات الجزائية، الذي يستوجب "تحديداً دقيقاً للمكالمة المطلوب مراقبتها"، وأن يتم تحديد "الأمد الزمني للمراقبة". حيث قامت النيابة بتحديد الأمد الزمني للمراقبة بمدة سنتين و4 أشهر حسبما هو وارد في قرار الاتهام، وهو "ما يجعل من تلك المراقبة، أطول مما هو محدد قانوناً، بل وأطول مما يتصوره إنسان" وفق النص المقتبس من دفاع المحامي هائل سلام الذي تخصه كل العبارات المقتبسة هنا بين حاصرتين. وهو أمر في محصلته ينتهك الضمانات الدستورية والقانونية المكفولة للمقالح، ويبطل إجراءات المراقبة وما ترتب عليها كلياً.

استوعب محتوى الدفع الأساسي في الجزء الثاني منه بطلان إجراء القبض على المقالح والإجراءات المترتبة عليه كونها لم تتقيد بنصوص المواد رقم 6، 7، 11، 71، 73، 76، 77، 83، 172، 176 من قانون الإجراءات الجزائية، وهي التي تؤكد على "تقديم كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة، بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة، إلى القضاء خلال 24 ساعة من وقت القبض عليه، على الأكثر، وأن يبلغ فوراً بأسباب القبض، وأن تصدر النيابة على الفور، أمراً مسبباً باستمرار القبض أو الإفراج عنه، وأن يخطر فوراً من يختاره المقبوض عليه بواقعة القبض، وبكل أمر قضائي باستمراره، وإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر"، وهو شأن تم مخالفتها كلياً في ما يخص المقالح، فهو لم يكن بحالة تلبس ولم يكن "بأمر من النيابة، أوجبته ضرورة تحقيق ابتدائي كانت تجريه مع "المقالح"، بشأن ذات التهم الموصوفة في قرار الاتهام"، كما أن واقعة القبض، وفق قرار الاتهام، تمت في "2009/9/17، وأن إحالته إلى النيابة لم تتم إلا في 2010/1/30، أي بعد حوالي 4 أشهر ونصف من تاريخ القبض، وضع خلال تلك الفترة قيد الإخفاء القسري، اللاطوعي. إذ لم يتم إبلاغ أسرته بواقعة القبض أو الكشف عن مصيره، أو مكان احتجازه. وذلك بحد ذاته، يعد تنكيلاً به وبأسرته، وإهداراً لحريته الشخصية ولكرامته، مما يغني عن إثبات التعذيب، وكل صنوف المعاملة القاسية التي تعرض لها، حسبما بينه" المقالح في الجلسة الثانية في محاكمته. كما أن النيابة قامت بحبس المقالح احتياطياً قبل التحقيق معه "وقبل استجوابه أو توجيه أي اتهام له، وذلك بالمخالفة للمقرر التشريعي الوارد بنص المادة 184 من قانون الإجراءات الجزائية".

واعتماداً على ذلك كله ينعدم الأثر القانوني لكل ما تم تحصيله من إجراءات القبض والمراقبة الهاتفية وفقاً لنص المادة 132 من قانون الإجراءات الجزائية، ويجب إطلاق سراح المقالح فوراً، وعدم النظر في محتوى قرار الاتهام بالأساس.

أدوار الشباب والطلاب في مشروع رؤية الإنقاذ الوطني* (1-2)

د. ناصر الذبحاني
nassersocio@yahoo.com

لا تطمح هذه الورقة إلى أكثر من استطلاع موضع الشباب والطلاب والأدوار المنوطة بهم ضمن رؤية الإنقاذ الوطني، ومحاولة إثارة الأسئلة والنقاش والحوار حولها، ورسم مسارات العمل المستقبلية، وتوصيف أبعادها بالشكل الذي يحولها إلى برنامج قابل للعمل في المراحل الموالية، انطلاقا من كون رؤية الإنقاذ ما زالت في طور المشروع المطروح للحوار.

1 - من رحم الأزمة تنبثق إرادة التغيير:

لم تدرك الأوساط السياسية والمدنية في اليمن بمختلف قواها وفعالياتها السياسية والمجتمعية وفضاءاتها وتنظيماتها السياسية المدنية والأهلية، التي ظهرت على الساحة الوطنية بحدث الوحدة المتحققة في 22 مايو 1990، على أساس سلمي وديمقراطي، وجسدت حلمها الحضاري والتاريخي وأخرجتها من تجارب التجزئة والتمزق والصراعات والاستبداد وأمراض التخلف والقهر والاستبداد، وأعادت للإنسان اليمني كرامته وللوطن هويته وحضوره الفاعل في حضارة العصر، لم تدرك خطورة الممارسات الاستبدادية التي اتبعها النظام الحاكم خلال العقدين السابقين بعد أن أقصى شركاءه في السلطة واحداً تلو الآخر، مغلفاً سياساته وممارساته بأقنعة شكلية من الهياكل السياسية الديمقراطية المفرغة من مضامينها الدستورية والقانونية، إلا بعد أن آل الوضع في البلد إلى أزمة سياسية ووطنية مستحكمة، ليس لها من حل وقد أضنتها محاولات الإصلاح ونداءات الدعوة إلى التغيير وتمنع عن الاستجابة لها، سوى الإصلاح والتغيير وإعادة صياغة المشهد السياسي الوطني اليمني، وافتكاك البلد من سلطان الطغيان الفردي والأسري.

وقد كانت خلاصة تلك المحاولات السياسية والنضالية، مشروع رؤية الإنقاذ الوطني الحوارية، التي رسمت معالم الطريق للحاضر والمستقبل، مشخصة جذر الأزمة، ومبرزة مظاهرها السياسية والوطنية، ومحددة الحلول والمعالجات الممكنة وآليات العمل المقترحة ليتم من خلالها اشتقاق المهام وتوزيع الأدوار وخطوط العمل للفاعليات والفئات المختلفة من روحية الرؤية ذاتها، ومنها فئة الشباب والشابات التي حوّلها خطاب السلطة الحاكمة إلى مجرد مفردة قطاعية ترص إلى جانب غيرها من الفئات في متوالية الخطط المؤجلة والمعجلة، والتي تضاعفت مشكلاتها وتحدياتها ومعاناتها، ولم يبق لها إلا ندب حظها وقراءة مؤشرات رسومها الخططية في متون الكتب والمنشورات الخطابية التمويه، فيما الواقع يحكي قصة أخرى مغايرة عنوانها الفشل في الإدارة السياسية والاجتماعية، والإخفاق في استغلال وتوظيف الموارد الاقتصادية للبلد، وإغراقه بدلاً من ذلك في دوامة من الأزمات المتوالية، والحصيلة دائماً: فقر وحرمان وبطالة، وتدهور في الأوضاع المعيشية للسكان، وعجز عن تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع من الخدمات الأساسية للبنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي، وتدمير للموارد المائية والبيئية، فضلاً عن الاستمرار في تردي الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية والتغذوية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتفش للانحراف والعنف والجريمة، وانتشار للصراعات والحروب والثارات، وتراجع لثقافة الحوار والتسامح، وانتهاك لحقوق الإنسان وإهدار لكرامته الإنسانية.

2 - تلمس الطريق:

من المعروف أن مشروع رؤية الإنقاذ الوطني التي بلورتها اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، هي خلاصة عمل للمراحل السابقة، التي بدأت بدعوة اللقاء المشترك للتشاور الوطني في شهر يونيو 2008، للنظر في طبيعة الأزمة السياسية والوطنية الشاملة التي آل إليها الوطن اليمني على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد رفض السلطة أية خطوات جادة من شأنها تحقيق إصلاح سياسي ووطني، ورفضها المستمر لكل التصورات والمقترحات التي تقدم بها اللقاء المشترك بصورة جماعية، وتنكرها للاتفاقات التي يجري التوقيع عليها. وهو ما دفع أحزاب اللقاء المشترك إلى الانتقال من إطار المعارضة السياسة المقررة دستورياً إلى موقع الدفاع عن كيان الدولة والنظام الاجتماعي لمواجهة الممارسات الخاطئة للسلطة، والتي تبدّت في الأبعاد والمظاهر الموالية: تجاوز الشراكة الوطنية، والتفرد بإدارة الشأن الوطني، وضرب أسس النظام السياسي الديمقراطي وروحيته الدستورية، والعجز عن معالجة التحديات الكبرى المحيقة بالبلد كالاحتجاجات الجماعية والاعتصامات، ومظاهر الانفلات الأمني، وتوسع رقعة الفقر والبطالة والفساد ونهب المال العام، وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان، وتخلخل القيم الاجتماعية، واتساع ظواهر العنف والانحراف والجريمة. فضلاً عن قضيتي الجنوب وصعدة اللتين تقلقان الضمير الوطني وتهددان موارد البلد وتهددان تماسك نظامه الاجتماعي.

وقد سعت اللجنة العليا للتشاور الوطني التي تشكلت في 31 يوليو 2008، بقرار من الهيئات العليا لأحزاب اللقاء المشترك، لتنفيذ المهام الوطنية على المستويين المركزي والمحلي، والتمهيد للحوار الوطني بالتواصل والتشاور مع مكونات المجتمع وفاعلياته السياسية والحزبية والمدنية، من أجل الوصول إلى فهم مشترك للأزمة، والتوافق على صيغة معينة للحوار الوطني الشامل، وتهيئة الظروف المناسبة للمراحل الموالية للحوار الوطني، والتي توجت بعقد ملتقى التشاور الوطني الذي ضم مختلف القوى والشخصيات السياسية، والقيادات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة الرأي، والعلماء والمثقفين، والقيادات النسائية والشبابية، ونقل الدعوة للحوار الوطني من إطار المشترك إلى الإطار الوطني الشامل.

وقد بادر الشباب والطلاب للمشاركة في تشخيص أبعاد ومعالم الأزمة الوطنية، وكان صوتهم واضحا في تأكيد عجز السلطة وتخبطها في الرؤية والعلاج، وتمنعها وعجزها عن القيام بالمهام المطلوبة لإيقاف التردي والفوضى، فكان تداعي الفئات والشرائح القوى الوطنية كافة من قوى وأحزاب ومنظمات وشخصيات سياسية واجتماعية، ورجال أعمال، وعلماء، وصحفيين، وقادة رأي، ونساء، لملتقى التشاور الوطني الذي هيأ الأرضية الملائمة لانبثاق اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، والتي بلورت بدورها مشروع رؤية الإنقاذ الوطني، وتقدمت بها إلى الشعب اليمني بكل فئاته وشرائحه ومكوناته السياسية والاجتماعية، وإلى كافة الأحزاب والتنظيمات والجهات والتكوينات والشخصيات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني المقبل، والتي تشكل الأساس في تصور أدوار الشباب والشابات المنبثقة عنها.

وقد كان لفئة الشباب المشاركة الفاعلة ضمن الفئات والشرائح المختلفة التي تداعت للتشاور الوطني، ويظهر من البيان الصادر عن اللقاء الموسع لفئة الشباب والطلاب ضمن تحضيرات اللجنة العليا للتشاور الوطني، بعض معالم تلمس الرؤية الشبابية للأزمة، ومن ضمنها مشكلات وهموم وقضايا ووجهات نظر الشباب والطلاب، والتي يمكن استخلاص أبرز معالمها في ما يلي: الحديث حول المشكلة اليمنية وضمور القيم المدنية وتعاظم المشكلات الاجتماعية، وغياب الرؤية الوطنية في معالجة المشكلات القائمة، وعدم اكتراث السلطة بتفاقم تلك التحديات ومخاطرها، وغياب السياسات الرشيدة لمعالجتها، بحيث تجاوز الأمر مجرد الحديث عن الفساد والاستبداد وممارسة السيطرة والاحتكار والنهب المنظم للثروات وخرق دستور دولة الوطن والوحدة ومواثيق حقوق الإنسان، وإلى ضرورة البحث عن مخرج للأزمة الوطنية يجتمع ويتوافق عليه أبناء البلد، بعد أن سدت السلطة كل النافذ الممكنة لتغيير المنكر وتحقيق العيش الكريم اللائق لأبناء اليمن وحفظ كرامتهم الإنسانية. كما وقف المشاركون على عدد من المشكلات التي يعاني منها الشباب مثل تراجع وتدني مستوى التعليم وتفشي الأمية في أوساط الشباب واتساع رقعة البطالة وانسحاب شرائح كبيرة من الشباب من فصول العلم بسبب الفقر والجوع والانكفاء على الذات والبحث عن وسيلة للهروب من الواقع المعاش للتخلص من واقع البؤس والحرمان الذي أفرزته السياسات الخاطئة للسلطة، وعجز السلطة عن تقديم الرؤى والمعالجات الواقعية لتلك المشكلات، واللجوء بدلا من ذلك إلى ممارسة القمع والاستبداد والتسلط، وتجاهل الدعوات والمبادرات الهادفة إلى إخراج اليمن من أزمتها المستحكمة، وضعف المشاركة السياسية للشباب بسبب ما يعانونه من مشكلات تمس حياتهم، ومن غياب معايير الدولة الحديثة القائمة على مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وعدم اعتماد مبدأ العدالة في الحصول والوصول إلى الفرص والعمل والدخل، فضلا عن غياب مبدأ المساءلة، وأبدوا تخوفهم من شبح الأزمات والحروب التي أصبحت مدعاة لانسداد آفاق الحاضر والمستقبل، والتي ظهرت بعض تجلياتها على الساحة الجنوبية حيث اتسعت ممارسات القمع ضد الفعاليات السلمية واعتقال الناشطين السياسيين بدلا من اعتماد لغة الحوار، وكذا دوامة الحروب المتوالية في صعدة، وقمع حرية الإعلام والصحافة المطبوعة والالكترونية، وتوظيف القضاء في التضييق على حرية الرأي والفكر والتعبير والكتابة، حيث جرى مصادرة بعض الصحف الأهلية والمستقلة (النداء، الأيام، الشارع، الديار، المصدر، الأهالي، الوطني، المستقلة)، وحجبت بعض المواقع الالكترونية (المصدر أون لاين، الأيام)، وكذا إنشاء محكمة جزائية متخصصة في قضايا الصحافة مخالفة للدستور، كما جرى التأكيد على دور الشباب والطلاب ومشاركتهم في إيقاف هذا التراجع، والمشاركة مع بقية الفئات في حوار جاد لإنقاذ البلد من أزمته المستحكمة، وأن يكونوا جزءا فاعلا من كل أنشطة الحوار الوطني، لتحقيق مطالبهم في وطن ديمقراطي حر يتسع لجميع أبنائه.

3 - سياقات واقع الشباب:

يبدو أن العنوان العريض لواقع حياة الشباب وقضاياهم وهمومهم ومشاكلهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافياً وسلوكيا، وبارتباط وثيق بسياق الواقع المجتمعي الشامل والمأزوم، ستشكل خطوط حركة الشباب والشابات للعمل المضاعف من أجل وعي أوضاعهم في السياق المجتمعي، ومن ثم الانتقال للمشاركة لفعل التغيير لأبعاده المختلفة، والتي تتجلى في:

سياسيا: تراجع المسار السياسي والديمقراطي وتفريغه من مضمونه الأساسي القائم على مبدأ الحوار والمشاركة والتبادل السلمي للسلطة عبر ضمان شروط وعدالة إجراءات النظام الانتخابي، وضرب المشروعية الدستورية، واستبدالها بشرعية الأمر الواقع عبر فرض شرعية السلطة بالقوة والتسلط وتسخير موارد البلد لخدمة استبدادها الفردي المشخصن. واحتواء وتمزيق الأحزاب السياسية ومصادرة أدوار مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، واستخدام المال العام في تفكيك التشكيلات والبنى السياسية والحزبية واحتواء المنظمات والهيئات المدنية والنقابية، وهو ما يحول دون تطور الفضاء السياسي والمدني، فضلاً عن تغليب معايير المحسوبية والمنسوبية والولاء للسلطة الحاكمة على معايير والكفاءة والإنجاز والعمل المنتج، مما يسهم في الحد من توجه الشباب للمشاركة السياسية وتعليق دلالة دورهم في التنمية والتغيير.

اقتصاديا: إخفاقات في السياسات التنموية، وغياب للمساءلة والمحاسبة والشفافية، والإخفاق في توظيف الموارد وتجديد مصادرها وتوسيع قاعدة الاستثمار، وتغلغل قيم الفساد والنهب المنظم للثروة وخصخصة المشاريع القطاع العام لصالح فئات متنفذة، وتحويل اقتصاد البلد لصالح قلة محدودة، مما أدى إلى انتشار البطالة والفقر والحرمان وضعف خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، والحصيلة حرمان الشباب من فرص الوصول والحصول على العمل والوظائف وتحسين الدخل والإنتاج، وتغييب معايير الكفاءة والإنجاز وريادة المشاريع.

اجتماعيا: تخلخل القيم الاجتماعية وإخفاق المؤسسات الاجتماعية في القيام بأدوارها والوفاء بالتزاماتها تجاه أفرادها، مما أدى إلى شيوع ظواهر العنف والانحراف والجريمة والبحث عن مسكنات بديلة تجد ملاذها في التدخين والقات والمخدرات، وانبثاق ثقافة رخوة، تفتقر إلى مرجع متين، سواء في المجال الخاص للأسرة والجيرة والمجتمع المحلي، أو على مستوى المجال العام في مؤسسات الدولة كالإعلام والسياسة الثقافية.

ثقافيا: إخفاق النظام التعليمي والثقافي العام والجامعي والعالي في التكوين الاجتماعي والمعرفي والإبداعي، وتفشي الأمية، وعدم ربط التعليم بحاجات التنمية، وعدم ارتكازه على معطيات العلم والتكنولوجيا والمعلومات المتجددة في العالم المحيط، وافتقاره إلى فلسفة تربوية وفكرية موجهة بمشروع سياسي وحضاري ينفتح على العلم والثقافة، ويشجع على حرية التفكير والنقد والابتكار والتجديد وثقافة الحوار والتسامح ونبذ ثقافة التعصب والانطواء والعنف والتطرف، والبحث عن المراجع البديلة إما بالنكوص والعودة إلى التراث السلفي، أو المغالاة في التغرب والعلمنة. فضلاً عن تحويل السياسات الثقافية إلى أداة سياسية وفكرية لتكريس جبروت السلطان بدلا من تحرير طاقة الشباب وتشجيع ثقافة الإبداع والتغيير.

4 - مساءلة الآليات المقترحة في مشروع الرؤية:

نعتقد أن نقطة البداية في الحديث عن مشروع رؤية الإنقاذ الوطني، وفي قلبها رؤية الفاعلية الشبابية، هي من محتوى الآليات الأربع المقترحة في نهاية وثيقة مشروع الرؤية التي حددتها اللجنة التحضيرية لتنفيذ هذه الرؤية بالحوار وبمختلف أشكال العمل الجماهيري والنضال السلمي، في أربعة توجهات، وهي:

4 - 1 - أربع آليات مقترحة:

- أولها: اعتماد الحوار الوطني الشامل من خلال إيصال هذه الرؤية إلى كل أبناء الشعب ومعرفتهم بها وإيجاد إجماع وطني حولها، والحوار مع أطراف الأزمة الوطنية في صعدة وفي المحافظات الجنوبية والخارج، ودعوة السلطة لتكون ضمن الحوار، والإعداد لانعقاد مؤتمر وطني واسع لإنقاذ اليمن، يستعرض نتائج الحوار ويقرها ويصدرها في شكل قوة مستمدة من شرعيتها الشعبية.

ويلاحظ على التوجه الأول تحركه في أكثر من اتجاه، ومع أطراف متعددة ومتناقضة في خياراتها السياسية، بل ودخول بعضها في موجة احتجاجات وحتى الصراع والتمرد والعصيان المسلح. وتبدو الصعوبة هنا في إمكانية التوفيق بين تلك الأطراف، ومن ثم الخروج بقرارات تكون لها قوة شرعية شعبية.

- ثانيها: اعتماد آليات النضال السلمي الوطني الديمقراطي من قبل كل مكونات اللجنة التحضيرية، وحشد وتعبئة مواردها التنظيمية والسياسية والمادية في سبيل دعم مبادرات وفعاليات الحوار الوطني وتحقيق الإجماع الشعبي حول رؤية الإنقاذ الوطني في إطار من الالتزام بالدستور والقانون، والذي يجعل من الدفاع عن الوطن واجبا على كل مواطن يمني.

- ثالثها: آليات الاتصال النوعي والتعامل الفكري والإعلامي الهادف إلى توسيع نطاق التأييد لحلول الإنقاذ والتغيير والتطوير الوطني والإصلاحات العامة الوطنية وصولا إلى إيجاد إطار وطني مجتمعي ووعاء شعبي وجماهيري وصف وطني واسع يضم مكونات المجتمع اليمني، ويعمل كحاضن للدولة وحام لها من الانهيار.

ويعد هذا التوجه من أنبل التوجهات بحيث يكذب ويبطل ويفند كل ادعاء بسقوط البلد في أي من أشكال الصومله أو العرقنة البغيضة التي تشكل إضافة وإسناد ودعم لعمل البديل الثاني.

- رابعها: آليات الإدارة والمتابعة النضالية وفق برنامج زمني يحدد المراحل والخطوات وينسق بين الآليات ويحشد الموارد ويعبئها بالشكل الأمثل.

4 - 2 - عوائق إجرائية وتساؤلات تمهيدية:

غير أن ثمة عوائق إجرائية ترتبط بالطبيعة المرحلية لرؤية الإنقاذ وهي في طور المشروع، وثمة أسئلة تحتاج إلى إجابة لرسم معالم أدوار ومهام الشباب والطلاب ضمن مشروع الرؤية وهي في طور المشروع، وطرح البدائل المتوقعة لمسار تطور وتقدم النقاش والحوار حولها مع الفاعليات المجتمعية والسياسية والمدنية والحزبية بمختلف أشكالها وأنواعها، أفرادا وجماعات وتشكيلات، ومع السلطة الحاكمة التي تتعاطى الأزمة متمنعة عن الاعتراف الخفي المضمر أو المعلن الخجول، لكسب الوقت، وربما لإحداث خلخلة ما في "اللمة اليمنية" غير المسبوقة في رفضها الصريح للظلم والقهر والاستبداد والفساد الذي تجاوز منطق العقل والسلوك الرشيد، وبصورة هز أركان السلطة التي اعتادت تجاهل مطالب الأمة وامتهان كرامة أبنائها، وأدى إلى المزيد من تعقيد الأزمة الوطنية والسياسية الشاملة، وإضافة المزيد من المحن والكوارث إليها بعد عقدين من حدث الوحدة اليمنية.

ومن أهم تلك الأسئلة التمهيدية التي نراها ضرورية لاشتغال هذه الورقة، بالنظر إلى آليات الرؤية الأربع المقترحة في مشروع رؤية الإنقاذ الوطني، والتي نرى أنه يكتنفها بعض الغموض والتداخل، وتحتاج إلى مزيد من الفرز والإحكام في صياغة الآليات البدائلية: ما هوية مشروع الرؤية، حاليا، هل هي مرحلية ترتبط بظروفها؟ وما مديات هذا الظرف الزمني، أي ظرف الأزمة السياسية والوطنية الراهنة التي أنتجت تفاعلاتها السياسية والمجتمعية داخل السلطة وخارجها، لمشروع رؤية الإنقاذ الوطني، وفي المراحل التالية، التي قد تشهد الحوار عليها مع السلطة، ومع غيرها من الفاعليات المجتمعية السياسية والمدنية؟

وما هي التوجهات والبدائل في الحالين، أي في حال الالتقاء والحوار مع السلطة والفاعليات المجتمعية والسياسية الأخرى، أو في حال مضي السلطة في عنادها، والإصرار على اجتزاء بعض منها، وانتقاء بعض الجوانب التي لا تمس القضايا الجوهرية في الأزمة؟ وما التوجهات والبدائل المطروحة للعمل في مشروع الرؤية في حال إعلان السلطة بمؤتمرها الحاكم وعلى سبيل المثال توقيف الحوار وتعطيل اتفاق فبراير، والدخول في الانتخابات المقبلة منفردا؟

وماذا لو جلست السلطة للحوار برؤية موازية -وهو أمر متوقع بالتأكيد مع تشكيلها للجنة التحضيرية في مجلس الشورى- وحصر الحوار مع المشترك حول ما سمي بوثيقة 23 نوفمبر التي سبق تحضيرها لمدة سنتين (لعلها تتعلق ببعض مما ورد في مشروع رؤية الإنقاذ الوطني في شقها السياسي والانتخابي)؟

وبمعنى آخر هل ستقف الأطراف المشاركة والمؤمنة بمشروع رؤية الإنقاذ في عملية الاشتغال على مشروع ورقة الإنقاذ الوطني عند حد الاتفاق على إصلاح النظام الانتخابي، وتعتبره جوهر الإصلاح المطلوب والوارد في الوثيقة، ومن ثم تنحي الجوانب الأخرى التي لها سمة المشروع المتكامل في مشروع رؤية الإنقاذ الوطني، بوصفه -أي المشروع- عندئذ مجرد تحصيل حاصل، أم تثبت ما تحقق وتمضي في متابعة المشروع الوارد في الرؤية إلى غايته؟ وما موضع حركة العمل في محور الشباب والطلاب، في الفترة الموازية المثارة في تساؤلاتنا السابقة في هذه الورقة، أي مراوحة الاتفاق على الحوار من عدمه موافقة أو رفضا أو تمريناً تمارسه السلطة لكسب الوقت، ثم الانفراد بدخول الانتخابات من غير المعارضة، ومن غير الالتفات إلى المطالب الواردة في مشروع رؤية الإنقاذ؟

وبتساؤل يجمل ويلخص ما سبقه من تساؤلات: ما علاقة مشروع رؤية الإنقاذ الوطني وحركة العمل في محور الشباب والطلاب بوصفه -بحسب افتراضنا في هذه الورقة- الدينامو المحرك لتوصيل رسالة التغيير المضمنة في مشروع الرؤية، والنزول بها إلى قاع المجتمع على كل المستويات ومختلف الفئات والشرائح والاشتغال بهم ومن أجلهم لاستعادة الشرعية المخطوفة من السلطة القائمة بالطرق السلمية وبالوسائل المقرة دستورياً؟

وما صيغة الحركة القادمة، بالنظر إلى مختلف التوقعات، الممكنة للحوار مع حزب السلطة، اتصالا وانفصالا مع حركة الكتلة الوطنية الحوارية في رؤية الإنقاذ الوطني؟ وما موقع محور الشباب والطلاب على المستويات الزمنية وحركة مضمونها على المديات الثلاثة: في المدى الآني الحالي وحتى تبلور اتفاق ما مع السلطة على الحوار أو عدمه أو الوصول إلى صيغ توافقية أخرى، وفي المدى القصير المتعلق بالقضايا الملحة كالأوضاع المضطربة في المناطق الجنوبية والحرب المحتدمة في صعدة، وأخيراً في المديات المتوسطة؟

ثم ما موضع الأدوار والمهام الشبابية والطلابية في الحالتين في ضوء افتراض الورقة الحالية لأدوار ومهام الشباب والطلاب في محور التحرك على مستوى المشروع الوطني: دور التعريف والتوصيل لمحتوى ومضامين مشروع رؤية الإنقاذ الوطني، بأبعادها الثلاثة: 1 - تشخيص الأزمة، و2 - مظاهرها السياسية والوطنية، و3 - الحلول والمعالجات المقترحة فيها، ينبغي النزول بها إلى المجتمع في كل المناطق في الأرياف والمدن والحواضر في السهل والساحل والهضبة والجبل والصحراء، وإلى أن تتداول وتوصل إلى قطاع عريض من الناس من مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية، ولأن توصل بمختلف السبل والوسائل المتاحة والممكنة، وهي بمثابة تجربة اختبار لمدى عزم كل تلك الفاعليات والقوى على إيصال الصوت وحفز الوعي وإحداث التغيير المطلوب الذي يخرج البلد من أزمته الراهنة، على اعتبار أن مشروع رؤية الإنقاذ الوطني مهما اتسعت قاعدتها التحضيرية، هي مجرد وثيقة نظرية لنخبة محدودة من قوى المجتمع السياسية والحزبية وفاعلياته المدنية والأهلية، إذ اقتصرت في مرحلة التحضير السابقة لجانبها الاجتماعي والوطني، أي في مرحلة التواصل والتشاور، على لقاءات موسعة مع شخصيات وطنية ما يزيد على 3000 على المستوى المركزي، و21.000 في المحافظات (انظر: تقرير اللجنة العليا للتشاور الوطني، اللجنة العليا للتشاور الوطني، ملتقى التشاور الوطني، صنعاء، 20 - 21 مايو، 2009).

* نص ورقة العمل: "أدوار الشباب والطلاب في مشروع رؤية الانقاذ الوطني"، المقدمة للجنة التحضيرية للحوار الوطني، والتي جرى مناقشتها ضمن فئة الشباب، الخميس 18 - 2 - 2010

بديل للفياغرا يقدّم على ضوء الشموع

بقلم: ساره كارشو

قد يروق للعشّاق الراغبين في أن يؤدّي عشاء مميز إلى نتائج مُرضية أن يختبروا لائحة طعام خاصة يعرضها مطعم "وان إف باي لاند، تو إف باي سي" في مانهاتن، وخصوصاً كعكة الغابة السوداء التي يقدّمها للتحلية. وهي عبارة على لوح من حلوى البراوني بالشوكولا والفستق، مع قضبان من المرنغ بالشوكولا وبوظة القشدة، وجل الكرز والكرز الحلو. ولكن حذار! فقد كشفت إحدى الدراسات أن عطر الكرز يخفض مستويات الإثارة الجنسية بشكل ملحوظ لدى النساء.

وفي كعكة الغابة السوداء مشكلة أخرى – شأنها شأن أنواع الشوكولا اللامتناهية الأخرى: إذ أن صيت الشوكولا كمقوٍّ للرغبة الجنسيّة ينطوي على قدر كبير من المبالغة، وفقاً للباحثين. ولا شك في أنه من الأطعمة الرومانسية والممتعة إلى حد كبير، خصوصاً لكونه يذوب في الفم بحرارة الجسم. ولا شك في أنه ينطوي على مواد كيميائية على غرار مادّة فينيلثيلامين التي تمنح شعوراً بالنشوة. إلا أن دراسة ذائعة الصيت أثبتت أن شخصاً يزن ستين كيلو غراماً قد يضطر إلى تناول أحد عشر كيلو غراماً من الشوكولا في المرّة الواحدة ليتبدل مزاجه بشكل ملحوظ. ولكن من سيكون بمزاج رومانسي بعد تناوله ثمانية عشر بالمائة من وزنه من الشوكولا؟

من جهة، قد يأتي طبق "فوندو" الشوكولا المعروض على لائحة عيد العشاق في مطعم "ميد أتلانتيك" في فيلادلفيا مصحوباً بسلاح سري تستخدمه كلّ من تحاول بث الإثارة في كيان رجل ما، وهذا السلاح هو كعكة الدونت. ولكن حذار من الإفراط، لأن إحدى الدراسات أظهرت أنّ الاستجابة الجنسية الرجوليّة تزداد لدى تحسّس عطر الدونت فقط متى كان مصحوباً برائحة السوس، مع العلم أنّ هذين العنصرين لا يتماشيان (وهناك مزيج عطور واحد فقط اعتبرته الدراسة أكثر فعاليّة وهو أكثر غرابة من سابقه كونه يضم الخزامى وفطيرة اليقطين).

وفي عداد مقوّيات الرغبة الجنسيّة المزعومة التي لا تحصى، قلة فقط أثبتت علمياً قدرتها على إثارة مشاعر جنسية في بعض من أعضاء الجسم غير المعدة. إلا أن العقد المنصرم كان مصحوباً بمحاولات جديدة لقياس الاستجابة الجنسية حيال الأطعمة، كما وأن الطهاة والعلماء الأكاديميين على حد سواء أجروا عدداً متزايداً من الأبحاث حول الرابط بين الرائحة والأطعمة والأحاسيس والتجربة الشهوانية.

وعلى سبيل المثال، يعمل الفلفل الأحمر على تعجيل النبض ويؤدي إلى التعرق، تماماً كما يحصل في حالات الإثارة الجنسية، ويحفّز أيضاً صدور مادّة الإندورفين التي تؤدي دوراً في اللذة الجنسية، وفقاً لميريل اس روسوفسكي، وهي طبيبة وأستاذة معاونة في قسم التغذية والدراسات الغذائية والصحة العامة في جامعة نيويورك.

إلا أن أي شخص تقريباً، ممّن يزعمون معرفة ما يعتبر أو لا يعتبر مقوّياً للرغبة الجنسيّة، بدءاً بفاكهة الأفوكادو ومروراً بلسان الحمار الوحشي، سيقرّ بأن المسألة كلها نسبية إلى حد كبير، تماماً كما ورد في قول شهير استذكرته الدكتورة روث وستهايمر، ومفاده أن "العضو الجنسي الأهم يقع بين الأذنين".

وتؤدي الثقافة والتقاليد دوراً بالغ الأهمية. ولطالما كانت الأطعمة المعروفة لتأثيراتها المقوّية للرغبة الجنسيّة، على غرار الحبق وإكليل الجبل والزعفران والعسل والعنب والصنوبر، مطلوبة لمزاياها الجنسية في أوساط اليونانيّين والرومان والأوروبيين في العصور الوسطى. أو اعتبرت، شأنها شأن كبد البط والكافيار والتروف والشامبانيا في عداد الهدايا الرومانسية بسبب ندرتها ورقيها.

ولطالما اعتبرت أصناف أخرى على غرار التين والهليون والخيار من الأطعمة الشهوانيّة لأنّ شكلها يذكّر بالعضو التناسلي لدى الذكور والإناث. وتُعتبر بعض العناصر المكوّنة مثيرة للمتعة الجنسيّة بسبب طريقة تناولها، كان "يتم تناولها في صحن مشترك"، وفقاً لما كتبته روسوفسكي في مقال عن مقوّيات الرغبة الجنسيّة في "موسوعة الأطعمة والحضارة" (سكرايبنر/ 2002)، أو أن يتم "مصّها وشرقها بطريقة مثيرة" كما هي الحال بالنسبة إلى المحار.

واستقطبت الأطعمة المشتملة على مغذيات قادرة على تعزيز الخصوبة والرجولة قدراً أكبر من اهتمام الباحثين والطهاة وممارسي الطب البديل في السنوات الأخيرة. ويدخل المحار في عداد هذه الأطعمة، كونه ينطوي على الزنك المتصل بازدياد إنتاج المني. (إلا أن شخصاً يعاني نقصاً في الزنك سيضطر إلى ابتلاع كميات هائلة من المحار قبل أن يلحظ أي فرق". وينطوي الثوم على حمض أميني يعزّز دفق الدم وقد يحسّن الانتصاب، وفقاً لروسوفسكي.

وهناك فرق شاسع بين الحضارات، بالنسبة إلى أصناف الطعام التي تعتبر مثيرة للمتعة. وكتبت رايتشل س. هيرتز الخبيرة في نفسيّة حاسّة الشم في كتابها الذي يحمل عنوان "عطر الرغبة" (وليام مورو، 2007) أن "الآسيويين يعتبرون رائحة الجبن بغيضة، في حين أن أهل الغرب تتراوح آراؤهم بين اعتباره طعاماً راقياً وملذّة فاخرة".

وكشف الباحثون النقاب عن روابط وثيقة بين العطر والأحاسيس والجاذبية الجنسيّة. ويمكن لحاسّة الشم أن تولّد الأحاسيس التي تؤدي إلى تغيّرات عصبية كيميائية، وفقاً لهيرتز. وتقول إنّه من بين الحواس كلّها، تعتبر حاسّة الشمّ الوحيدة القادرة على تحاشي الجوانب المدركة من الدماغ والذهاب مباشرة إلى النظام الساقي، وهو المنطقة المسؤولة عن الذاكرة الأساسيّة والإثارة والإحساس.

لقد تطوّرت حاسّة الشم وباتت قادرة على إيجاد الأطعمة والشركاء، وقد كشف قسم كبير من الدراسات أنّ رائحة الجسد تؤدي دوراً نافذاً في انجذاب البشر إلى بعضهم البعض.

ويؤدي التوق إلى الطعام دوراً شبيهاً بدور الإثارة داخل مركز المتعة في الدماغ وهو يحاكي التحرّكات العصبيّة التي تحصل عندما يتوق مدمن إلى الكحول أو المخدّرات.

وفي إحدى التجارب حول الاستجابة الجنسية إلى روائح الأطعمة، تمّ قياس الدفق الدموي المهبلي والقضيبي لدى 31 رجلاً وامرأة وضعوا أقنعة تنبعث منها روائح أطعمة مختلفة. وتلك الدراسة هي التي كشفت تأثّر الرجال بعطر كعك الدونت الممزوج بالسوس. وبالنسبة إلى النساء، حلّ في المرتبة الأولى من حيث الإثارة مزيج من مسحوق الأطفال وحلوى "غود أند بلنتي" والخيار، فيما حلّ في المرتبة الثانية مزيج بين حلوى "غود أند بلنتي" والخبز بالبندق والموز.

وكشفت الدراسة التي أجرتها "مؤسسة أبحاث الشم والذوق" في شيكاغو أن عطر الكرز أدّى إلى هبوط حاد في مستويات الإثارة لدى النساء، شأنه شأن رائحة اللحم المشوي على الفحم.

وأعلن آلن ر. هيرش المسؤول عن هذه التجاربK أن الاستجابات لم تثبت أن عطر فطيرة اليقطين ردّ نفسيّ راسخ يحتّم استمتاع الرجل العادي بمزايا ازدياد الدفق الدموي في عضوه التناسلي. وبالفعل، أشار إلى أن الروائح لربّما أثارت ذكريات قويّة لدى هذه العيّنة الصغيرة من الناس، على غرار مغامرة عاطفيّة في عطلة أسبوعيّة، كان لفطيرة اليقطين دور فيها منذ سنوات عدّة، أو ربّما تجربة سيّئة مع الكرز.

وأشارت هيرتز إلى أن الدراسة كانت محدودة جداً إلى حدّ يحول دون القيام باستنتاجات مقنعة، ولكنّها عكست منطقاً يفيد بأن التجارب السابقة مع رائحة معيّنة تعتبر بالغة الأهمّيّة. وتابعت بالقول: "عندما نشمّ عطور مسكيّة، نفكّر فوراً في الشهوانيّة. وفي أميركا الجنوبيّة، تصنع منتجات التنظيف برائحة المسك لتشمّها النساء وتفضّل شراء منتجات تنظيف على الملابس الداخليّة".

وتطلق هيرتز تسمية "التعلّم المرتبط بالرائحة" على العملية التي ترسخ فيها الروائح على نحو إيجابي أو سلبي في الذاكرة. ويمكن لرائحة المستشفى أن تتسبّب بما يُعرف بـ"القلق من الجراحة"، في حين أن رائحة كعك الدونت والكرواسان تثير شعوراً بالراحة أو الابتهاج.

لقد تبيّن أن الأطعمة المخبوزة متّصلة إلى حدّ كبير بتجارب إيجابيّة بنظر الأميركيّين، حتّى أنّ عدداً من الشركات التي تلجأ إلى استراتيجيّة سريعة الانتشار تُعرف بالتسويق العطري يرش عطر البسكويت بالشوكولا أو غيره من العطور الممتعة في مقرّ الشركة لتوليد شعور بالسعادة، على أمل أن يحث ذلك على الإنفاق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدداً من الطهاة الذين يعتبرون أن تناول الطعام يجب أن يكون تجربة تحرّك الحواس كلّها، بما في ذلك الذوق والشم وحتّى السمع، اعتمدوا طريقة تعرف باسم "تأثير بروست" وتقوم على بث الحنين في النفوس عبر شمّ الروائح.

وتشير أيمي رايلي، وهي مستشارة مطاعم ومؤلفة كتاب وصفات طبخ منظّم على طريقة كتاب "متعة الجنس" إلى أن الأشخاص الراغبين في إعداد أطباق شهوانيّة فعلاً عليهم أن يعدّوا الغواكامولي، ولا يقتصر السبب على اعتبار الأفوكادو من الأطعمة المثيرة جنسيّاً منذ وقت طويل".

وأفادت في هذا الصدد: "أرى أنّ أنجح المزايا في الأطعمة المقوّية للرغبة الجنسيّة هي الألوان والعطور والتركيبات التي تدغدغ الحلق وتثير العقل". وأضافت قائلة: "تجدر الإشارة إلى أن الغواكامولي، وبفضل الطريقة التي يقدّم فيها عادة، يوفر غطاء حريرياً للرقائق المقرمشة وكساءً زلقاً ومثيراً لفطائر البوريتو والتامالي الحرّة".

وتحبّذ أيضاً استعمال الكثير من الزعفران والنعناع والفانيلا، وكلّها عناصر تعتبرها مثيرة جنسياً، بدون أن ننسى طبعاً الفلفل الأحمر.

وتماماً كما تكتب رايلي في كتاب الطهو الذي أعدّته: "إنّ النبيذ مقوٍّ للرغبة الجنسيّة. وباختصار، هذا كلّ ما في الأمر".

إلا أنّ أيّ شخص يريد التصرّف على هذا الأساس عليه أن يأخذ بالحسبان تحذير شكسبير في مسرحية ماكبث، حين قال: "الكحول يولّد الرغبة ولكنّه يقضي على الأداء".

© c.2010 New York Times News Service

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
المحافظة على البيئة والمقومات السياحية سلوك حضاري للمواطن
www.yementourism.com

قعقعة

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

لو أن أحداً قرأ العدد الأخير من "26سبتمبر" دون أن يكون على علم بهويتها، لاعتقد على الفور بأنها واحدة من الصحف التي تصطاد في مياه السلطة العكرة جداً، فقد كررت المطبوعة الأسبوعية الحديث بلا ملل ولا حياء عن استفحال ظاهرة حمل السلاح في طول البلاد وعرضها، و"كيف أدت تلك الفوضى إلى حدوث مآس ومصائب وإخلالات عديدة، وفي مقدمة ذلك التمرد المسلح لعناصر التخريب الحوثية"، و"الأعمال الإجرامية للعناصر الانفصالية"، و"أعمال التقطعات والاعتداءات على المواطنين والأراضي والممتلكات". وأكدت الفصيحة أن كل تلك الكوارث، وما لم يذكر أيضاً، والأخير من عندي، ما كان لها أن تحدث لولا "وجود السلاح في أيادي كل من هب ودب، بما في ذلك المجانين والمعتوهون والمجرمون وأصحاب السوابق". وعليه جددت الصحيفة الدعوة للبرلمان بضرورة التعجيل في إصدار قانون "تنظيم" حمل السلاح، لأن تأخيره "لا يصب في مصلحة الوطن بل يضر به أشد الضرر"!

معروف للجميع أن "26سبتمبر" لسان حال وزارة الدفاع، وتعتبر الأقرب إلى القصر من بين كل الصحف الرسمية، ومنها يستشف أكثر من غيرها ما ينوي الحاكم فعله، ومعروف أيضاً أن الأغلبية الكاسحة في البرلمان من نصيب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، والذي هو رئيس الدولة، ومعلوم أن كتلة المؤتمر بمجملها تدين له بحصانتها أكثر من الدستور، وله اليد الطولى في تمديد امتيازاتها عامين كاملين، فبالتالي ما على قادة الصحيفة إذا كان الأمر يهمهم، غير نشر خبر كما جرت العادة، يقول فقط بأنه قد صدر توجيه رئاسي أمهل البرلمان أسبوعاً لإزالة العثرات التي تعترض طريق إخراج القانون إلى حيز الوجود، ما لم فإن القائد سيستخدم صلاحياته الدستورية، ويصدر قراراً بقانون، يتبعه إنذار غير معلن، يرغم نواب حزبه المانعين وغيرهم من المقربين في المجلس المعطل، بالمصادقة عليه، وتكليف وزارة الداخلية بمؤازرة الجيش سرعة تنفيذ القانون في كل مكان، فيما سنستمر نحن في تجديد الطلب بمنع حمل السلاح تماماً!

العدد القادم..

هشام السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

أطلقوا صحيفة «الأيام»

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 15 ربيع أول 1431هـ
الموافق 1 مارس 2010 العدد (226)
Mon. 15/3/1431
1 March 2010

الأمطار الغزيرة تعطل الحركة في عدن

■ عدن - فؤاد مسعد

شهدت مدينة عدن يومي الجمعة والسبت أمطارا غزيرة استمر هطولها لعدة ساعات، ونجم عن ذلك انقطاع الماء بعد تحطم أنابيب المياه في جبل حديد إثر تعرضها لانزلاقات صخرية، وكذلك الكهرباء التي لم يتم إعادتها إلا بعد ظهر السبت، إضافة لتوقف شبه كامل للحركة داخل المدينة، وبين أحيائها إثر تحول الشوارع الرئيسية والفرعية إلى بحيرات وبرك.

وشكا المواطنون من غياب سيارات الشفط، مما ضاعف -برأيهم- من آثار طغيان المياه في الشوارع، وزاد من حجم تهديدها للمساكن التي شوهدت محاصرة من زحف المياه التي تدفقت بغزارة منذ منتصف ليل الجمعة حتى ظهيرة أمس الأول السبت، حيث شوهدت معظم شوارع أحياء عدن وهي تفيض بالمياه ما أدى إلى عرقلة حركة المواطنين، وخلو معظم المرافق الحكومية والمدارس والكليات من العاملين والطلاب.

وانشغل غالبية سكان عدن في أحياء كريتر وخور مكسر والمنصورة والتواهي والمعلا في معالجة الآثار الناجمة عن هطول الأمطار التي ألحقت أضرارا بالغة في منازلهم، خصوصا في المناطق القريبة من صهاريج عدن.

المدينة كانت شهدت أمطارا خفيفة في التاسع من فبراير، أدت لإعاقة الحركة بين مديريات عدن بعد تضرر الشوارع من تلك الأمطار، كما نجم عنها وفاة أحد الأطفال غرقا بإحدى البحيرات الناجمة عن تجمع مياه الأمطار في الشوارع والأزقة. مصادر محلية أرجعت تفاقم ظاهرة السيول إلى عدم وجود قنوات التصريف، وإن وجدت فبشكل لا يلبي الاحتياج.

وذكرت مصادر محلية أن محافظ عدن كان وجه العام الفائت بإنهاء المشكلة ومعالجتها جذرياً بصورة تمنع تكرارها. وقبل أيام وجهت مصادر في السلطة المحلية بعدن اتهامها للجهات المعنية بالإشراف على تنفيذ الطرقات. وفي تصريحه لوسائل إعلام محلية حمل أحمد لمس مدير عام مديرية المنصورة، تلك الجهات المسؤولية الكاملة عما أسماه الخلل الناجم عن عدم وجود شبكة تصريف لمياه الأمطار.

اللحظة الفاصلة

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

لا تحتاج الأوضاع في الجنوب إلى تكرار التنبيه من الخطورة التي قد تؤول إليها إذا لم تتم معالجات سريعة، سياسية واقتصادية، لكن الخطورة في الاعتقاد الراسخ لدى صناع القرار بأن تجاهل تلك المطالب وحتى المشروعة منها كفيل بأن يجعل الناس يصلون إلى مرحلة اليأس ومن ثم الاستسلام للأمر الواقع.

مع بداية الحراك اقتنع الحكم بأن المعالجات البطيئة يمكن أن تؤدي إلى نتائج فاعلة، كما أنه اتبع سياسة ترك الحجر يتدحرج إلى نهاية المنحدر، واسترضاء الأفراد، وشراء الولاءات، لكن تلك المحاولات لم تفلح، بل فتحت في أحيان كثيرة الباب لابتزاز النظام حتى من حلفائه المفترضين.

اليوم، وقد وصل الأمر حد الاعتداءات على المواطنين ونهب محلاتهم استنادا إلى المنطقة الجغرافية التي ينحدرون منها، وبات رفع العلم الأمريكي والسعودي أمراً غير معيب، وأصبح الحديث عن هوية وطنية بديلة نوعا من البطولة، أظن أن الرهان على سياسة تجاهل الواقع سيقود إلى أسوأ مما نحن فيه الآن.. أما الحديث عن الحرب الأهلية فقد أصبح جزءاً من المعادلة القائمة اليوم وإن كان بصورة فردية.

عندما كتبت منتقدا التحريض على الكراهية للجغرافيا قبل ما يزيد على عامين، وقلت إن ذلك سيقودنا إلى وضع شبيه بالوضع الذي حدث في رواندا حين كان القتل يتم استنادا على الانتماء القبلي، قال مسؤول كبير إنني أبالغ في الطرح وأخطئ في التقدير، لأن اليمنيين أعقل من أن ينجروا إلى احتراب أهلي مهما كانت حدة الخطاب القائمة في الجنوب، لكنني اليوم أكثر قناعة بأن الوضع قد اقترب مما كنت أتصور.

لا نحتاج إلى دليل على أن آلافاً من أبناء المحافظات الشمالية قد غادروا المحافظات الجنوبية، وأن محلاتهم عرضة للنهب، وأنهم أيضا عرضة للازدراء، وأن الكثير من التجار قد غيروا وجهة بضاعتهم من ميناء عدن إلى ميناء الحديدة بعد أن تعرضت العديد من الناقلات للتقطع والنهب، وأجزم أنه لم يعد بإمكان أحد أبناء المحافظات الشمالية المرور بسيارته عبر طريق الحبيلين، أو الخروج من عدن إلى محافظة أبين.

بالأمس خرج المئات أو الآلاف في الضالع والحبيلين وأبين والمكلا لمطالبة المجتمعين في الرياض باتخاذ موقف ضاغط على الحكومة اليمنية للاستجابة لمطالبهم. هؤلاء مهما حاول البعض توصيفهم فإن خروجهم إلى الشارع هو تعبير عن قناعة بعدالة القضية التي يحملونها، وبالتالي فإن من الغباء أن نستمر في التقليل من شأن ما يحدث دون أن نعمل على إيجاد معالجات حقيقية للوضع، لأنه وكلما طال أمد الحراك ترسخت ثقافة انفصالية لدى جيل بل أجيال من الشباب يجهلون بالمطلق تاريخ وطنهم وتضحيات شهدائه بعيدا عن المناطق الجغرافية.

منذ الإقرار بالتعددية السياسية قيل إن الحكم في اليمن لا يأبه للانتقادات الداخلية، وإنه يستجيب سريعا للضغوط الخارجية، وأمنيتي، ألا تكون هذه الرؤية مستمرة، لأن التدخل الخارجي في هذه القضية وغيرها سيكون مدخلا لتصفية الحسابات مع الحكم لدينا، وأيضا أرضية خصبة لتوظيفها لما يخدم مصالح هذا الطرف أو ذاك.

أن يقدم الرئيس علي عبدالله صالح التنازلات لشركائه في الوطن في المعارضة، أفضل بكثير من أن يفتح الباب أمام أي تدخل خارجي مهما كان هذا الطرف. وإذا كنا نشكو من غياب الثقة بين الأطراف السياسية، فإن المسؤول عما آلت إليه الأوضاع في البلاد معني بالدرجة الرئيسية بتقديم ما يطمئن الطرف الآخر إلى جديته، لأننا بغير هذا نوكل شؤوننا إلى غيرنا.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

لا تراجع

ضاقت هوامش المناورة، وانكمشت مروحة الخيارات التفاوضية لـ"النظام" الحاكم في صنعاء، ولم يعد بمقدوره التسويف والتلاعب والتراجع عن التزامه بالتعاطي مع خيارات المانحين الدوليين والإقليميين، لأن ذلك سوف يعجل بانهياره قبل أي شيء آخر، ومن غير المستبعد أن تنفتح، بعد ذلك، متوالية الانهيارات في معظم أرجاء البلاد على منوال ما يحدث للصفائح النكتونية حين تثور البراكين العمياء في باطن الأرض.

والواضح أن المانحين قد رسموا خارطة لليمن بأفق يستجيب لمصالحهم بالدرجة الأولى، وبالتوازي يستجيب لمصالح الشعب اليمني الذي أهلكته أثقال المعاناة المديدة من اللصوص الفاسدين المتنفذين الذين تخصصوا بـ"شفط" المليارات من القروض والمساعدات المقدمة من صناديق الدول والمنظمات المانحة، وأهدروا فرصاً ثمينة للنهوض بالعملية التنموية، واغتالوا أحلام وتطلعات الأجيال بالرفاه، وحقهم في الحياة الآمنة والكريمة.

من هذه الزاوية يجدر بنا مقاربة عناوين ومفردات الملفات المطروحة أمام مؤتمر المانحين الذي ينعقد اليوم 27 فبراير في الرياض، وكذلك مؤتمر برلين الذي سينعقد في مارس القادم، فهي عناوين شفافة تقطع بأن (النظام الحاكم) استنفد صلاحيته، وتآكلت شرعيته، فهو فاشل وغير مؤهل لاعتناق السياسة بما هي رهان عقلاني، مدني، حداثي، وفاشل لأنه اعتمد طريقة إدارة البلاد بالحروب، وفاشل بشهادة مدوية من المجتمع الدولي الذي جاهر أخيراً بهذه الحقيقة وأقر بأن رأس المصيبة يتجسم في عدم قدرة هكذا نظام على استيعاب الدعم المالي الدولي، وافتقاره إلى مؤسسات الإدارة والتدبير المؤهلة على الاستخدام الرشيد لأموال القروض والمساعدات، وعدم تمكنه خلال 3 سنوات، من استخدام أكثر من 7 بالمائة من الدعم المالي المقدم من المانحين الدوليين في مؤتمر لندن 2006.

على ذلك، يأتي مؤتمر الرياض ليناقش هذه النقطة، ويبحث في إمكانية تولية جهة دولية موثوقة مهمة تصريف ومتابعة المشروعات التنموية التي تمولها الدول المانحة -حسب الدكتور عبدالله مرعي بن محفوظ رئيس مركز جدة للمنتديات والفعاليات، "السياسية" 25 فبراير 2010.

واللافت هذه المرة أن مؤتمر الرياض يكتسب شرعيته من مباركة دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وإقرار هذه الدول بأن "السعودية تظل هي المعنية الأكبر بأمور اليمن كونها الجارة الكبرى والأكثر تضرراً من الإرهاب والتهريب والتسلل والهجرة غير الشرعية" – المصدر السابق.

وبمناسبة هذا الدور السعودي المبارك دولياً، لا بأس من التنويه إلى أن طبيعة المعطيات والمتغيرات الناشئة تدعو المملكة إلى الانفتاح على مختلف فعاليات وأطياف السياسة في اليمن، وإلى الأخذ بخيارات البنك الدولي وكبار المانحين الحريصين على استيعاب دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من الفئات الناهضة صاحبة المصلحة في الحكم الرشيد، ودولة القانون، وتعزيز البنية الاقتصادية للبلد، والنهوض بالتنمية السياسية، والإصلاحات القضائية والأمنية والديمقراطية، وغير ذلك من العناوين التي ينبغي أن تدرك السلطة في صنعاء أنها تقترح هيكلة جديدة للنظام السياسي، وتفتح طريق التغيير الشامل، ومن الضروري أن يتسع نطاق بحثها وتداولها بالانطلاق من معطيات الأزمات المتفجرة في البلاد والملفات الملتهبة: الحراك الجنوبي، الحوثية، القاعدة...

وقبل أن نختم لابد من لفت المعنيين بملف اليمن في المملكة، إلى أن التعويل على دور القبائل المسلحة ومشائخها، واستضافة مشائخ بكيل الذين حملتهم طائرة خاصة مرسلة من ولي العهد الأمير سلطان، ثم استضافة مشائخ حاشد، وغيرهم ربما كان في محله أو كان كثير النجاعة في ظروف الحرب الباردة وفي حقبة الحرب الملكية الجمهورية التي اندلعت مطلع ستينيات القرن الماضي، ووضعت أوزارها مطلع السبعينيات، ولكن الاتكاء على هذه الركيزة التقليدية وتفضيلها على جميع اللاعبين الآخرين ينطوي على إسقاط معطيات اليوم من الحسبان، ومن الراجح أن يلعب دوراً في تعزيز مراكز القوى المعوقة لبناء الدولة، والمتعارضة مع التوجهات المعلنة لمؤتمر الرياض وبرلين وغيرهما.